جـامعـة مـولـود معمـري– تيـزي وزو

قسـم العلوم السياسية

تأثير التعاون الاقتصادي الأورومغاربي

–دراسة حالة تونس مع الاتحاد الأوربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو

إعداد الطالبتين:

– كاتية عمار.

– فريدة عمور.

إشراف الأستاذ:

– د. عبد الرزاق بولودان

لجنة المناقشة:

أ. علاء الدين زردومي.....رئيسا

د. عبد الرزاق بولودان.....مشرفا ومقررا

أ. عبد الرحمان عكسة .....مناقشا

السنة الجامعية: 2017– 2018م

شكـر وعرفان

نشكر الله ونعظم شأنه عن فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل واعترافا بالفضل وتوجيه في سبيل هذا البحث المتواضع.

نتقدم بشكرنا الخاص للأستاذ "بولودان عبد الرزاق" المشرف على هذا البحث وعلى حرصه الدائم على إتمام هذا العمل وبلوغ الغاية المرجوة.

فإن قلنا شكرا فشكرنا لا يوفيه

كما نشكر كل قسم العلوم السياسية وكل الأساتذة الذين هم بالنسبة لنا العائلة الثانية والذين نجدهم كلما توجهنا إليهم، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا ولو بمثقال ذرة، بكلمّة أو فكرة أو توجيه في سبيل هذا العمل.

شكرا.

إهـداء

أهدي هذا العمل إلى

روح أبي الطاهرة، رحمه الله

إلى من علمتني الطيبة وأثارت في درب حياتي ينبوع الحنان الدافئ، وطالما دعمتني، أمي الغالية أطال الله في عمرها.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى زوجي رفيق دربي الذي أعانني على مواصلة مشواري الدراسي.

إلى أخواتي وإخوتي

إلى كل أفراد عائلتي وعائلة زوجي، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا البحث.

عمّار كاتية

إهــداء

إلى من منحا لي القوة والثقة وعلمني التحلي بالشجاعة لأصل إلى هدفي

أمي وأبي الغاليان.

إلى إخوتي: نسيم، لمين، محرز، سمير.

وأخواتي: سعاد وفتيحة.

إلى كل أفراد عائلتي وإلى صديقة الغالية غنيمة فارز وإلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع.

عمـور فريدة.

خطـــة البحث

مقدمة

الفصل الأول: ماهية التعاون الاقتصادي الأورومغاربي

مقدمة الفصل

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة العلاقات الأورومغاربية

المطلب الأول: مفهوم التعاون، الشراكة، الاعتماد المتبادل ، التبعية

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات الأورومغاربية

المبحث الثاني: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الأول: المحددات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

المبحث الثالث: واقع العلاقات الأورومغاربية

المطلب الأول: تفعيل الشراكة على المستوى الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في العلاقات الأورومغاربية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: مسار العلاقات الأورومغاربية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: مسار برشلونة

المطلب الأول: أهم السياسات والعلاقات الاقتصادية السابقة لمؤتمر برشلونة

المطلب الثاني: قمة برشلونة 1995

المبحث الثاني: منتدى 5 +5

المطلب الأول: المسار التاريخي لمنتدى 5+5

المطلب الثاني: أسباب انعقاد المنتدى وأهم محاوره

المبحث الثالث: السياسات الأوربية في عقد الالفينية
المطلب الأول: السياسة الأوروبية للجوار
المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط
خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الشراكة الأورمغاربية بين الهيمنة والشراكة
مقدمة الفصل
المبحث الأول: دراسة حالة تونس
المطلب الأول: اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي
المطلب الثاني: تقييم الشراكة الأوروتونسية
المبحث الثاني: إنجازات وإخفاقات الشراكة الأورومغاربية
المطلب الأول: تقييم الشراكة الأورومغاربية
خلاصة الفصل
خاتمة واستنتاجات
قائمة المراجع المعتمدة
فهرس البحث

مقدمة

تحتل منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي الهام الذي يتوسط بين إفريقيا وآسيا وأوربا، مما جعلها محطة اهتمام الدول المنافسة بفغية تحقيق مصالحها.

شهدت هذه المنطقة خلال فترة الحرب الباردة تنافسا شديدا من قبل القطبين الكبيرين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، إلا أن انهيار هذا الأخير جعل هذه المنطقة تشهد مرحلة جديدة من التنافس هي مرحلة التنافس الأوربي ويرجع ذلك إلى المميزات التي تطرحها منطقة المغرب العربي من موارد طبيعية هائلة وأخرى بشرية فضلا عن الموقع الجغرافي الذي تحتله والذي ساهم بحد كبير في زيادة الاهتمام بها من طرف القوى الكبرى، ومن المعلوم فإن منطقة المغرب العربي تتمتع بأهمية محورية بالنسبة للاتحاد الأوربي على الصعيدين الاقتصادي (التجارة، الطاقة، الهجرة) والسياسي (الأمن والاستقرار).

إن دراسة موضوع تأثير التعاون الاقتصادي الأورومغاربي يسمح لنا بالكشف عن مختلف الاسباب الكامنة وراء السعي للوصول إليها والاستفادة من مميزاتها فقد ركزت القوى المنافسة على المشاريع في المجال السياسي والاقتصادي حيث تتبع العلاقات الأورومغاربية بالكثر من التشابك والتعقيد بين التنافس تارة والتعاون تارة أخرى بغية تحقيق مصالحها في المنطقة.

1- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات عديدة حيث تأخذ أهميتها من المكانة الهامة والاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، حيث عمل هذا الأخير على تطوير سياسات تعاون بين ضفتين المتوسط، والتي شهدت نموا تصاعديا تحت مسميات مختلفة من مسار برشلونة إلى سياسة الجوار ثم الاتحاد من اجل المتوسط بهدف إنشاء منطقة الازدهار والأمن والسلام.

ويندرج البحث ضمن الدراسات الاقتصادية التي برزت كموضوع من نهاية الحرب الباردة والسعي لفهم واقع المغرب العربي خاصة أنه يتمتع بموقع جيوإستراتيجي كان محل صراع والتنافس في العالم.

أ-الأهمية العملية:

- يتمثل في تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع من خلال إعطاء كيفية النظر للعلاقات الدولية عموما والعلاقات الأرومغاربية وتوجهاتها على وجه الخصوص.
- محاولة تكوين نظرة أو فهم إدراك حقيقة المشروع في إطار مسار برشلونة والمبادرات التي أعقبته كالسياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط، ضمن ظاهرة التعاون الاقتصادي الذي يستحق الاهتمام.

ب-الاهمية العلمية:

- تكمن أهمية هذه الدراسات كونها تتعلق بسياسة تعقد العلاقات الأورومغاربية في ظل الوضع الدولي وهو صلب حقل العلوم السياسية
- تزايد اهتمام الدول المغاربية لإقامة علاقات مع التكتلات الاقتصادية خاصة الاتحاد الأوروبي.
- دراسة وتحليل اتفاقية برشلونة المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

2-أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع البحث الذي هو "تفعيل التعاون الاقتصادي الأورومغاربي، دراسة حالة تونس" يعود لأسباب عديدة، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

أ) الأسباب الذاتية:

- الاهتمام بقضايا وطنية خاصة مع ارتباط بلدي بتعاون متميز مع دول الاتحاد الأوروبي
- تمثل الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي، دورها في العلاقات الدولية عنصر أساسي ومهم لاختيارنا الموضوع وجلب ميولاتنا لدراسة، كما أن الموضوع يدخل ضمن المواضيع العلمية الحديثة في المجال الاقتصادي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة ومتجددة.
- من بين الاعتبارات الذاتية التي تدفعنا لاختيار هذا الموضوع هو رغبتنا في التعمق في دراسة التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي كونه يرتبط بمنطقة جد حساسة في العالم.

ب) الأسباب الموضوعية:

- باعتبار أن منطقة المغرب العربي من أبرز المناطق التي يدور عليها التنافس بين القوى العالمية، يعود اختيارنا للموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سوءا على المستوى الوطني والدولي.
- بروز التهديدات الجديدة بشكل كبير في الفضاء المتوسطي وهذا ما يشكل تهديدا للأمن والاستقرار بين الضفتين.
- اعتبار المدة الزمنية التي مرت منذ توقيع تونس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 كافية لإجراء دراسة تحليلية وتقييمية لهذا الاتفاق.
- ضرورة تقييم الشراكة الأورومغاربية والبحث عن الأفاق المستقبلية لها.

3- اشكالية البحث:

من هنا يمكن وضع الإشكالية التالية: ما مدى نجاح السياسات الاقتصادية الأوروبية المغاربية وما هي توجهاتها المستقبلية؟

وتتدرج تحت الإشكالية الأساسية للبحث مجموعة من التساؤلات وهي:

- ماهي الخلفية التاريخية للعلاقات الأورومغاربية، وما هي أهم التهديدات التي تواجهها؟
- ماهي أبرز المبادرات الاقتصادية الأوروبية على دول المغرب العربي، وما هي انعكاساتها على اقتصاديات تلك الدول؟
- هل اتفاق الشراكة الأورومغاربية يمثل فعلا مسار للتعاون بين دول غير متكافئة اقتصاديا؟
- ما هي أثار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس؟
- ما هي جوانب اتفاق الشراكة بين المغرب العربي والاتحاد الأوربي؟

4-نطاق الدراسة:

أ- الإطار الزماني:

على الرغم من أن العلاقات الأورومغاربية لديها اسم طويل في التاريخ إلا أن في دراستنا لموضوع العلاقات الأورومغاربية في بعدها الاقتصادي وهذا وفق إطار زماني تم تحديده من انطلاق مسار برشلونة في 1995، تاريخ الانطلاق الفعلي لهذه الشراكة إلى غاية أخر مشروع تم الإعلان عنه عام 2008 وهو الاتحاد من اجل المتوسط، مع الرجوع إلى الخلفية التاريخية للعلاقات الأورومغاربية.

ب-الإطار المكاني:

إن تناولنا لموضوع التعاون الاقتصادي الأورومغاربي مبني على اعتبار دول الاتحاد الأوروبي ككتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة طبيعيا، ونظيرتها من الدول المكونة للمغرب

العربي، غير أنه تم التركيز على الجزائر وتونس والمغرب وكان هناك استثناء لكل من ليبيا وموريتانيا رغم أنهما دولتان مغاربيتان وهذا نظرا لأن ليبيا كانت مستبعدة طيلة هذه الفترة الزمنية أما موريتانيا فلم تكن معنية هي الأخرى في هذه العملية نظرا لتوجهاتها نحو مشاريع جهوية أخرى. كما أننا نستعرض السياسات الأوروبية فإننا بذلك نعني بصفة خاصة سياسات القوس اللاتيني (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا، فرنسا) على اعتبار أن السياسات الأوروبية هي نتاج لسياسات هذه الدول.

5- الإطار المنهجي:

أ- المنهج التاريخي:

يهدف إلى تبيان السيرورة التاريخية للأحداث من خلال تتبع تطور العلاقات الاقتصادية الأورومغاربية عبر مسارها التاريخي حيث ارتبطت بالتغيرات الحاصلة في مجال العلاقات الدولية التي تتصف بالديناميكية، فهو يعتبر من أهم المناهج في العلوم التجريبية والإنسانية، ولهذا كان من الضروري إدراجه في هذه الدراسة.

ب- المنهج الإحصائي:

يعد هذا المنهج من المناهج التي أضفت الصبغة العلمية على الأبحاث الأساسية ويساعدنا هذا المنهج من خلال عرض الإحصائيات المتعلقة بالشراكة الأورومغاربية واعتمدنا على هذا المنهج من خلال أيضا جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالشراكة الأمر الذي يساعدنا على تفسيرها تفسيرا كميا.

ج- منهج دراسة حالة:

إعتمدنا على هذا المنهج من خلال دراسة حالة تونس لمعرفة مدى مساهمتها في الشراكة الأورومغاربية.

6-أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الشراكة الأورومغاربية موضوع شامل وواسع على المستوى الدولي عامة والعلوم السياسية خاصة، فقد حظي بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهما وهو الأثار الناتجة عن هذه الشراكة، ومن بين الدراسات التي أتيح لنا التطلع عليها والعمل بها:

1-فتح الله لعلو من خلال كتابه "المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية" انصب نظره على إشكالية البناء المغاربي، كذلك تحدث على المحور الاقتصادي لشراكة الأورومغاربية.

2- مصطفى بخوش من خلال كتابة "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة" والذي قدم من خلاله دراسة للشراكة الأورومتوسطية، وذلك من خلال مختلف السياسات الأوروبية إتجاه منطقة المغرب العربي كذلك السيناريوهات المستقبلية لهذه الشراكة.

3- أطروحة دكتوراه للباحث "أبحري صفيان" بعنوان دراسة تحليلية وتقييمية للشراكة الأورومغاربية، اطروحة تدخل ضمن متطلبات للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3.

7-فرضيات الدراسة:

- ان محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة: قمنا بوضع جملة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية ستكون صياغتها كالتالي:
- يعتبر موضوع الشراكة الاورومغاربية المقترح من طرف الاتحاد الأوربي على الدول المغاربية كفيل لتحقيق المصالح ولمواجهة التهديدات الأمنية.
- كلما زادت التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، كلما أثر ذلك بشكل سلبي على الشراكة الاورومغاربية

- تقييم الشراكة الاورومغاربية يرتبط بأهم نقاط نجاح وضعف هذه المحطات.

8- تقسيم الدراسة:

وفق عنوان الدراسة "تفعيل التعاون الاقتصادي الأورومغاربي –دراسة حالة تونس" تم تقسيم الخطة إلى 3 فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، ويمكن إيجاز الخطة كما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان ماهية التعاون الاقتصادي الأورومغاربي تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث وتم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الإطار المفاهيمي والنظري العلاقات الأورومغاربية ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي أما المبحث الثالث طرقنا إلى واقع الشراكة الأورومغاربية.

الفصل الثاني: بعنوان "مسار العلاقات الأورومغاربية" قسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مسار برشلونة ثم تناولنا في المبحث الثاني منتدى 5+5، اما المبحث الثالث استعرضنا فيه السياسات الجديدة في العلاقات الأورومغاربية.

الفصل الثالث تحت عنوان "أفاق المستقبلية لشراكة الأورومغاربية " قسمنه إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وتونس، أما في المبحث الثاني تحدثنا عن الافاق المستقبلية لشراكة الأورومغاربية.

الفصـل الأوّل

ماهية التعاون الاقتصادي الأورومغاربي

تمهيد:

تعتبر العلاقات الأورومغاربية من أعرق العلاقات في العالم فهي وليدة حقبة تاريخية ماضية، فمنطقة المغرب العربي تتمتع ببعد جغرافي هام، حيث تتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، أسيا، أوروبا إضافة إلى أنها مهد الحضارات الماضية وتمثل أحدّ المنافذ الأساسية إلى البحر الأبيض المتوسط، فلقد جعلت الجغرافيا من هذه المنطقة في حسابات الدول العظمى من اتحاد أوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وبرغم من نيل استقلالها إلا أنها بقيت تابعة لها، و مع ظهور ظاهرة العولمة التي دفعت الدول إلى إقامة علاقات بعضها البعض وذلك من خلال تكوين مؤسسات واتحادات سياسية اقتصادية مشركة بغرض التكامل في مختلف الميادين بادرت الدول الأوروبية بتجربتها وكونت اتحادا اسمها بـ "الاتحاد الأوروبي ونجد الدول المغاربية لا تبق مكتوفة الأيدي وسارعت إلى تشكيل تكامل باسم "اتحاد المغرب العربي" من أجل بناء سياسة اقتصادية مشتركة والمواجهة السوية للتهديدات الأمنية خاصة فيما يخص الإرهاب، الجريمة المنّظمة والهجرة غير الشرعية. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة العلاقات الأورومغاربية.

المبحث الثاني: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

المبحث الثالث: واقع العلاقات الأورومغاربية.

المبحث الأوّل: ماهية التعاون الاقتصادي الأورومغاربي

المطلب الأوّل: مفهوم التعاون، الشراكة، الاعتماد المتبادل، التبعية:

تتمتع الدول المغاربية بموقع جيوإستراتيجي هام، دور فعال في المحيط المتوسطي فلها بعد عربي إفريقي، متوسطي ما سمح لها بإقامة علاقات مع الدول المتجاورة لهذا الحوض فأحيانا كانت صراعية وأحيانا تنافسية، وارتبطت بعدة مفاهيم المتمثلة في التعاون، الشراكة الاعتماد المتبادل والتبعية.

1-الاطار المفاهيمي لدراسة العلاقات الأورومغاربية:

أ-مفهوم التعاون:

هو التفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة وقد يظهر ذلك من خلال تقسيم العمل إلى مهام متشابهة وأخرى متباينة، والتعاون مرتبط بعمليات أخرى مناقضة له مثل الصراع والمنافسة، والتعاون يعبر عن الموافقة الجماعية حول فعل مشترك أو وحدة الجهود المتماثلة وغير المتماثلة من اجل الاستمرار[1] .

يمكن تعريف التعاون أيضا بأنه عملية من عمليات التفاعل المتاحة لإعداد القرار السياسي ويعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون، ويعني أيضا وجود اتفاق عام في الأهداف وإنجازها لن يلحق خسارة بأي طرف ويتطلب التنسيق والتشاور.[2]

ب- مفهوم الشراكة:

يعرف Jean Touscoz الشراكة بأنها: عبارة عن تنظيم اتفاق بين البلدين أو أكثر في مجال او مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، بل الغرض منها هو بلوغ الأهداف المحددة وليست بضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة الأطراف لتقريب

---

[1]- رياض حمدوش، **مفهوم التكامل وأهدافه، محاضرة في نظرية التكامل والاندماج**، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، لقسم العلوم السياسية، تاريخ 25 فيفري 2017)

[2]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **موسوعة المسيرة والمصطلحات السياسية** (عربي، إنجليزي، ص107).

سياسات من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي، وتمكن أهميتها إلى كونها وسيلة للاستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق المصالح. [1]

ويعرف قاموس New Webster (733–1992) الشراكة بأنها" رابطة بين الأشخاص الذين يتشاركون في الأرباح والمخاطر في عمل ما، او أي مشروع آخر بموجب عقد قانوني ملزم".[2]

ج–مفهوم الاعتماد المتبادل:

يعرفه معجم العلوم السياسية بأنه يعني وجود علاقة بين دولتين أو أكثر تعتمد فيها الواحدة مع الأخرى، هو المرحلة السابقة للتكامل الوظيفي، وقد عرفه "كارل دوتش" بأنه يعني وجود دولتين أو اكثر في علاقات مترابطة وأي تغيير في دولة (أ) يصاحبه تغيير في الدولة (ب) والدول الأخرى ذات العلاقة.[3]

د– مفهوم التبعية:

هي مصطلح يقصد منها أن تكون دولة تابعة لدولة ما او دول أخرى بسبب اعتمادها التجاري عليها، مما يؤثر على اتجاهاتها الاقتصادية او السياسية، أي الاعتماد على الخارج سواءا في التجارة أو التصدير، مما يفرض على الدول علاقات غير متكافئة.[4]

وتعريف آخر لتبعية هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات، في القوى الخارجية بفعل ما تملكه من إمكانيات السيطرة على الاقتصاد التابع، يشكل يتيح للاقتصاد

---

[1]– نصير العرباوي، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، عدد17 ،(2013)، ص294.

[2]– عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم، النماذج، التطبيقات)**، (المملكة الأردنية الهاشمية، ط2، 2007)، ص3.

[3]– ، عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، (المملكة الأردنية، دار الكتاب الحديث، 2010)، ص45.

[4]– عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، (المملكة العربية السعودية: دون وقائع النشر، ط1، 2006) ، ص11.

التابع بجني أكبر نفع ممكنا من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، حيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

2-الإطار النظري لدراسة العلاقات الاورومغاربية :

لدراسة موضوع العلاقات الأورومغاربية نستعين بالنظريات الآتية:

أ- الواقعية الجديدة:

الواقعية الجديدة أو نيو واقعية تعد تيارا أو امتدادا تجديديا للواقعية من خلال امتداداتها واقتراحاتها التي تتزاعم أفكارها، ترجع هذه النظرية إلى الباحث" كينث والتز Kinth Waltz" الذي كون عدة إضافات أثرت أفكار الواقعية مثل إضافة النظام الدولي كمستوى تحليل جديد في العلاقات الدولية، كذلك القوة لدية ليست تعظيم القدرة، إنما لنيل الاستقلالية في السلوك وإحراز التوازن كغاية، قد ركزت نيو واقعية على أربعة منطلقات أساسية:

- اعتبار الدولة كوحدة التحليل الأساسية مع عدم إهمال وجود منظمات دولية، شركات متعددة العينات، جماعات إرهابية.
- الدولة كفاعل وحدوي Unetery Actor ومنه فإن الدولة سياسة واحدة ومتكاملة في أي وقت ومكان معين.
- الدولة فاعل عقلاني من خلال صانعي القرار.
- المسائل الدولية ترتب أساسا بالأمن كأعلى سلما الأولويات، ثم الأمن العسكري والاستراتيجي كسياسة عليا والمسائل الاقتصادية كسياسة دنيا. [1]

والتز يؤكد أنّه ينبغي للدول ألا تحاول الحصول على أقصى قدر من القوة، لأن الجهد يبذل في نيل المزيد من القوة يمكنه بسهولة أن يأتي بنتيجة عكسية، ومن المؤكد أنه ينبغي لها ألا تسعى إلى الهيمنة وانما يجب أن يكون هدفها الأساسي أن تحرص على ألا تكتسب الدول الأخرى قوة على حسابها هي، ويشيد والتز على أن الشاغل الأول للدول ليس

[1]- خالد طبيخ، **ورقة بحثية حول المنطلقات النظرية والفكرية للحكم العالمي (الواقعية، الوظيفية)** سنة أولى ماجستير، تخصص الراشدة والديمقراطية.

الحصول على أكبر قدر من القوة، وإنما الحفاظ على مكانتها في النظام. فإن والتز لا يقترح أن الدخول في حرب من أجل الحصول على القوة هو أمر منطقي من الناحية الاستراتيجية.[1]

ب-الوظيفية الجديدة:

يعد" أرنست هانس E.Hans" المؤسس الفعلي للوظيفة الجديدة، وقد كان متأثرا بتطور التجربة التكاملية في إطار السوق الجديدة الأوربية المشتركة، ووظيفة هانس ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1-مبدأ التعميم أو الانتشار الذي يعني أن التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى.

2-التسيس التدريجي من خلال الانتقال من المسائل التقنية الفنية إلى المسائل السياسية

3-عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليميا كان أو دوليا لإنشاء العملية التكاملية

ويعتمد هانس في تحليله للتكامل والاندماج على نظرية الجماعة Group theory التي بمقتضاها يعتقد أن بداية أي تجربة تكاملية يجب أن تقترن بموافقة ومساندة الجماعات والفئات الفاعلة في المجتمع التعددي الديمقراطي وهذه العملية تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع ولا تتطلب تجانس الأهداف وهذه الجماعات يمكن أن تكون صناعية، سياسية... إلخ.[2] وهانس اعترف أيضا أنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساوي فيما بينها وبالنتيجة تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض

---

[1]- يتم دان وآخرون، **نظرية العلاقات الدولية التخصيص والتنوع**، تر: ديما الخضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016)، ص .223.

[2]-رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011)، ص.36.

الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمر حاسما، ويضيف أنه لا يمكن للعملية كلها أن تسير قدما إلا إذا قبلت الدول بحكم القانون، إضافة إلى هذا بذل الوظيفيون الجدد المتأثرون بهانس اهتماما أكبر بآليات الانسحاب والعوائق التي تقف أمامه، وقد درسوا مسائل مثل التعليم الاجتماعي، والتعاوني بين النخب السياسية متشددين على أن الوظيفية الجديدة المعروفة باسم الفيدرالية "بالتقسيط" تعتمد على مهارة متعهدين سياسيين وخبراء تقنيين لتطبيق معرفة تخطي بالإجماع لحل المشكلات الشركة.[1]

ج-النظرية الليبيرالية:

هي التحدي الأساس للواقعية، حيث ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين و"ودرو ولسون" يرى أنّ انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن "الدولة الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية"، وهناك اتجاه آخر يرى أن المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد لتغلب على النزعة الإنسانية لدول عن طريق ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر لتعاون دائم.[2]

لذا يقوم الفكر الليبيرالي على المساواة والسلام والتفاوض الدولي كبديل للحرب، ويقول الليبيراليون أن سياسات القوة هي نتاج للأفكار الواقعية وأنه يمكن ببساطة تغيير تلك الأفكار لتغيير السياسات هذا يعني أنه حتى إذا لم يكن العالم ليبيراليا الآن فإنه يمكن تغييره ليكون ليبيراليا، وأعلى هذا يوضح سبب الليبيرالية بالفكر المتفائل.

---

[1]-مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008)، ص ص. 259. 260.

[2]- ستيفن وولت، **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**، تر: عادل زقاع ، زيدان زياني، (جامعة شيكاغوا، الولايات المتحدة)، ص30.

إن قيم الليبيرالية هي قيم إنسانية متحضرة، ومن خلال الانتشار الواسع للقيم والتطورات الكبرى المرتبطة بها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وهي الديمقراطية والاعتمادية الاقتصادية والمؤسسات الدولية، ساهمت في الحدّ من الصراعات الدولية في هذه الفترة. [1]

–استعنا بالنظرية الوظيفية من خلال دراستنا لعمليات التكامل "اتحاد المغرب العربي" و"الاتحاد الأوروبي" الذي يدعو إلى تحقيق الرفاه، تخفيف حدّة الصراع والانتقال من مجال فني وتقني إلى مجال السياسة وإبراز أهمية هذه المؤسسات في تقليلها لنزاعات والحروب.

– النظرية الليبرالية تظهر من خلال قيامها، إقامة منطقة للسلام، احترام حقوق الإنسان إقامة منطقة تجارة حرة وهي نفس القيم التي تدعو إليها الشراكة الاورومغاربية. أما النظرية الواقعية، فيعتبرون الأمن هدف غائي نتيجة حالة اللاأمن المنبثقة من الفوضى، كذلك من خلال سعي الدول الأوروبية في الحفاظ على مكانتها في حوض المتوسط.

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات الاورومغاربية:

1– الخلفية التاريخية للمغرب العربي:

لقد شكل المجال المغاربي من خلال حركة المد والجزر التي خضع لها إبان تاريخه الطويل الذي يقارب 15 قرن من الزمان، تعاقبت على حكمه العديد من الأسر بدءا بالأدارسة، المرابطين، الموحدين، المرنيين، الزيانيين وبني عبد الواد والحفصيين والأغالبة والسعديين ثم العلويين ... إلخ.

لقد كان المغرب العربي عبارة عن ملتقى بشري منذ القدم هاجرت إليه وفود من جميع الاتجاهات من بينها الفنيقيون الذين أقاموا دولا بالشمال الإفريقي، والعرب بعد تحطم ستأرب باليمن اندفعوا اتجاه المغرب العربي، أما عن الشمال الوندال والرومان الين غزوا الشمال الإفريقي وماتزال بعض أثارهم في المغرب العربي. ومن اه الهجرات هي التي قدمت من

[1]– جهاد عودة، **النظام الدولي**، (القاهرة: توزيع دار الكتاب الحديث، ط2، 2016)، ص ص. 75. 76.

الشرق خاصة بعد ظهور الإسلام إلى المغرب العربي انطلقت الدولة المركزية على عهد الادارسة وحاول العثمانيون بالشمال الإفريقي خدم المغرب الأقصى حيث حافظ المغرب على استقلاله بالرغم من الضغوط العثمانية شرقا والضغوط المسيحية شمالا.[1]

2- الخلفية التاريخية للعلاقات الأورومغاربية:

تتميز الضفتين بعلاقات تاريخية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، بل وعلاقات صراعية بمعنى أن المتوسط بضفتيه يشكل عالما كاملا ومتنافرا في الوقت ذاته، إذ باتت علاقات الصراع والتعاون بمثابة الذاكرة الحية لشعوب المنطقة، وعند تصفحنا لتاريخ المتوسط نجد بصفة عامة أن المنطقة شهدت على مر العصور صعودا كبير من القوى العالمية، كما عرفت مراحل من التعاون والاستقرار وتعتبر أوروبا أكثر المناطق احتكاكا بعرّب المتوسط وحضارتهم بالإسلام والمسلمين.

حيث لم يمض بعد قرن على استقلال هذه الدول من الاستعمار الأوروبي وعلى الأخص الاستعمار الفرنسي باعتبار أن أغلب المنطقة كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي مثلا الجزائر منذ 1830 إلى 1962، تونس تحت الحماية الفرنسية من 1881 إلى 1956 المغرب الأقصى كان تحت الانتداب منذ 1912 إلى 1956، وجزء منه خضع للاحتلال الاسباني، موريتانيا وليبيا فقد خضعتا للاحتلال الإيطالي سنة 1811 وكانت الصحراء الغربية تحت الاحتلال الإسباني، وشكل الاحتلال مختلف من بلد إلى آخر حيث نجد الاحتلال الاستيطاني بالجزائر باعتبارها مقاطعة فرنسية، هذا ما دفع بالاستعمار الفرنسي إلى تدمير البنية التحتية والهيكلية بينما الحماية في تونس والانتداب في المغرب. [2]

---

[1]–الميلود زروقي، **جغرافية المغرب العربي**، مجلة جغرافية المغرب"، (جامعة: محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة الجغرافيا، 2014)، ص.4.

[2]– سليم معلم، البعد **الأمني في العلاقات الأورومغاربية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: أبي بكر بلقايد– تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/2011)، ص ص. 48.49.

قامت الدول الأوروبية بإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أدى إلى ظهور فئات اجتماعية رأسمالية متباينة أصبحت بمثابة قواعد تدعم الكيان الاستعماري حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار، وخلال المرحلة المختلفة لتكوين للكيانات الوطنية الحاكمة لهذه الدول المتحررة، فمثلا ركز الاستعمار على قبائل البربر الطوارق وعمل على التمييز بينها وبين العنصر العربي، بغية إيجاد انقسامات داخل المجتمع، وقد كان هذا الأمر مرتبطا بالأبعاد الاقتصادية لتوفير أكثر الوسائل فاعلية لتأمين استغلال النفط والمعادن، كما عمل المستعمر على جعل اقتصاديات هذه الدول في تبعية مستمرة ودائمة، حيث أدخلت هذه القضية دول المنطقة في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى عدم الاستقرار السياسي.

علاقات دول المغرب العربي بالدول الأوروبية وعلاقات التعاون الأورومغاربية جاءت متأثرة خاصة في المراحل الأولى التي تلت الاستقلال بما زرعته هذه الدول طوال عهود الاستعمار.[1]

المبحث الثاني: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الأول: المحددات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي:

من المعلوم أن منطقة المغرب العربي تتمتع بأهمية محورية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فهي ارتبطت معه بعلاقات جغرافية، ثقافية، اقتصادية، وتاريخية ولعل أهمية منطقة المغرب العربي تظهر على صعيدين مهمين هما الصعيد الجغرافي كونها تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام والصعيد الاقتصادي فهي تحتوي على موارد أولية من بترول وغار الطبيعي.

[1]– صفيان أبحري، **الشراكة الأورومغاربية وأثرها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة: الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، 2013/2012)، ص .100 .

المغرب العربي مصطلح عرفه "الكتاب العرب" بأنه الإتجاه الأصلي الذي يحدد غروب الشمس، وقصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل إفريقيا من طرابلس إلى ليبيا إلى الرباط في المحيط الأطلسي فهو عبارة عن كتلة متجانسة جغرافيا وتعددت فيه الموارد ويختلف المناخ من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، يمثل حوالي 4% من مساحة اليابسة من الكرة الأرضية و20% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة الوطن العربي.[1]

لعب المغرب العربي دورا مهما في التاريخ القديم والحديث بسبب موقعه الجغرافي فهو لا يبتعد عن اوروبا إلا بـ 14 كلم عبر مضيق جبل طارق، كما أنه يقترب من صقيلية الإيطالية التي لا يبتعد عنها إلا نحو 150 كلم فهو حلقة وصل بين عوالم مختلفة (إفريقية عربية أوروبية وأطلسية)، وله أهمية من جهة الأطلسي حيث أن السواحل المغربية والموريتانية أصبحت عبارة عن مراكز استراتيجية للعالم القديم والجديد ويمتد في أقصى امتداد واتساع له إلى 2500 كلم من الشمال إلى الجنوب، اما أقصى امتداد له من الشرق والغرب يبلغ حوالي 400 كلم ويبلغ الطول الإجمالي لسواحل المغاربية حوالي 8600 كلم.[2]

يقع المغرب العربي في شمال إفريقيا، ممتدة على شاطئ البحر المتوسط وحتى المحيط الأطلسي وتبلغ مساحته 5.722.140 كلم^2، يتكون من خمسة بلدان، الجزائر، تونس، ليبيا موريتانيا، المغرب ،ويقع بين خطي عرض 15° و37° شمالا وخطي طول 17° و2° شرقا يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب مالي والتشاد والنيجر وشرقا يحده كل من مصر والسنيغال غربا المحيط الاطلسي، ويتميز بتنوع أشكال التضاريس بين السهول

[1]– ليليا بن منصور، "**العلاقات الأوروبية– المغاربية من شراكة إلى سياسة أوروبية للجوار**" مجلة الاقتصاد الصناعي، عدد8، (2015)، ص .209 .

[2]– الميلود زروقي، **مرجع سابق**، ص .30.

والجبال والهضاب وأيضا أراضي صحراوية مترامية الاطراف، يبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 80 مليون من المحتمل أن تصل إلى 170 مليون نسمة في حدود 2025.[1] يتكون المغرب العربي من خمسة بلدان وهي:

أ-**الجزائر**: تقع في شمال إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل يمتد طوله 1200 كلم، ومن الجنوب النيجر، مالي وموريتانيا، ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب.

ب- موريتانيا: تقع في الشمال الغربي لقارة إفريقيا، يحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السنيغال ومن الشرق مالي، ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي.[2]

ج-المغرب: تقع في الشمال الغربي لقارة إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب موريتانيا ومن الغرب المحيط الأطلسي أما من الشرق الجزائر.[3]

د-**ليبيا:** تحتل ليبي مساحة تبلغ حوالي 1.759.540 كلم^2، تمتد من البحر المتوسط في الشمال من حدود جمهوريتين التشاد والنيجر في الجنوب، ومن الحدود المصرية والسودانية في الشرق من حدود تونس والجزائر في الغرب، تمثل حلقة وصل بين أقطار المشرق العربي والمغرب العربي.[4]

هـ- **تونس:** تقع تونس في شمال إفريقيا، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض ومن الجنوب ليبيا ومن الغرب الجزائر.[5]

---

[1]- سليم معلم، **مرجع سابق**، ص .44.

[2]- رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص .51.

[3]- دنيا الحامد، "**أين تقع المغرب**"، في 22 مارس 2018، على 15:30، على الموقع http://mawdoo3.com

[4]- أبو مدينة، "**الموقع الجغرافي لليبيا**"، في 24 مارس 2018، على 9.10 على الموقع:

geo-libya.yoo7.com/t13-topic

[5]- ليلى العاجيب، أين تقع تونس" في 25 مارس 2018، على 16:40، على الموقع:

أين-تقع-تونسhttp://mawdoo3.com

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي:

تحتوي الدول المغاربية على امكانيات اقتصادية هامة تتمثل في موارد الطاقة، وهي النفط والغاز الطبيعي في كل من ليبيا والجزائر والحديد والفوسفات والرصاص في المغرب، تونس وموريتانيا وتتمتع المنطقة بموارد اقتصادية مهمة ومتنوعة ومن بين احصائياتها:

- 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4.595 % من الاحتياطي العالمي من النفط و7,34% من الاحتياطي العربي للبترول.
- 6100 مليار متر 3 من الغاز ما يعادل 3,93% من الاحتياطي العالمي وما يعادل 17,58% من الاحتياطي العربي للغاز.
- 44 مليار طن من الفوسفات ما يعادل 34%من الاحتياط العالمي.
- 134 مليون طن من الفحم ما يعادل 16,6% من الاحتياطي العالمي
- 210 مليون طن من الكوبالت ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي
- 45 مليون طن من الزنك ما يعادل 2% من الاحتياطي العالمي[1] .

تشكل الدول المغاربية سوقا لتسويق السلع والمنتجات الأوروبية وسوقا لرؤوس الأموال والاستثمارات العالمية، بالإضافة إلى أن ليبيا والجزائر تمدان أوروبا بـ 3,2% من صادراتها النفطية كما أن الجزائر تصدر حوالي 20% من المنتجات الغازية لأوروبا. [2]

كما تقوم الدول المغاربية بتنويع مصادر دخلها ومنتوجاتها من خلال النسيج، الزيتون الحمضيات، وبعض الصناعة الخفيفة والتركيز على القطاع الزراعي والصناعي لذلك يعتبر

---

[1]– فيصل سمارة، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: (1995–2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة: مولود معمري، تيزي وزو ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص22.

[2]– أحمد دربان، "**مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسيناريوهات المحتملة**"، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 9 (سبتمبر 2013)، ص .281.

المغرب العربي جزء مهم من المنطقة المتوسطية، نظرا لأهميته الاقتصادية البالغة وكونها معبر رئيسي للسفن وحاملات النفط وأنابيب الغاز نحو مختلف دول العالم.[1]

الجزائر:

-**الطاقة:** البترول: الاحتياطي 2 مليار طن بحوض حاسي مسعود وعين أميناس 66.7 مليون طن، المرتبة 7 عالميا و6 عربيا.

-**الغاز:** الاحتياطي 3650 مليار متر مكعب، أنتجت 79 مليار متر مكعب المرتبة الخامسة عالميا والأولى عربيا تصدر منه 58.5 مليار متر مكعب، وتحتوي على الفحم والحديد ثالث دولة عربية ب14 مليون طن، إضافة إلى الفوسفات والنحاس.[2]

ليبيا:

تعتبر من أكبر منتجي النفط في العالم وهو عماد اقتصادها وتعتبر من أهم زبائن إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، الصين، أما موريتانيا تتميز بتنوع الثروات الطبيعية خصوصا المعادن من حديد ونحاس، كذلك الفوسفات، أما تونس فنجد أنها لا تتوفر على ثروات طبيعية من معادن وموارد طاقوية، ولكن تعتمد على السياحة كأول مساهم في الاقتصاد الوطني ثم الفلاحة والنسيج والخدمات.

المغرب:

تعتبر أول بلد منتج للفوسفات وأول بلد عربي مصدر للأسماك وثامن عشر عالميا، حيث يعرف توجها جديدا وهو التوجه الصناعي كإنتاج السيارات والنسيج والصناعات

---

[1]- **نفس المرجع**، ص 23.

[2]-حميد ورايس، "**جغرافية الجزائر والمغرب العربي**"، في 26 مارس 2018، على 13 :20، على الموقع:
3odz.yoo7.com/t949 topic.

الغذائية.[1]

وتحظى دول المغرب العربي بأهمية جيوسياسية هامة بالنسبة لأوروبا لاسيما فرنسا إيطاليا وإسبانيا.

فالقرب الجغرافي والحدود الكبيرة التي تملكها مصر مع دول المغرب العربي لها أهمية بالنسبة لدول الأوروبية تأتي في المرتبة الثانية نظرا للطابع المحوري لمصر بالنسبة لقضايا الشرق، وتأخذ علاقات المغرب العربي بأوروبا أهميتها انطلاقا من كلا الجانبين بالنسبة للاتحاد الأوروبي مسائل متعلقة بالأمن الطاقوي والهجرة السرية ومحاربة الإرهاب، أما دول المغرب العربي من أجل تطوير مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي الذي يملك سوقا واسعة ومتنوعة قادرة على استيعاب منتوجاتهم.[2]

المبحث الثالث: واقع العلاقات الأورومغاربية

المطلب الأول: تفعيل الشراكة على المستوى الاقليمي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي:

1-الاتحاد المغرب العربي:

ظهر اتحاد المغرب في فيفري 1989، بهدف تحقيق حلم شعوب هذه المنطقة، فهو يشكل تجمعا عربيا مؤثرا في شمال إفريقيا، فلا يتوقف على الجغرافية فهناك عوامل أخرى كالوحدة التاريخية بين شعوبها، فهي تعد من التجارب المهمة على الصعيد الإقليمي فهناك جملة من العوامل والأسباب الداعية إلى تفعيل التكامل بين دول المنطقة.

---

[1]-محمد الخلوقي، "**تقرير حول اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى اتحاد المغرب العربي، 20 فيفري 2017، المغرب

[2]-الحسين زاوي،" **أهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة لأوروبا**"، في 28 مارس 2018، على 10 :40، على الموقع: www.alnnaleez.ae/studiesondopiniions/page/c3f83545-cFd7-4F80-90cd 642b995914.

أ- ميلاد اتحاد المغرب العربي:

إن ميلاد الاتحاد المغرب العربي كان مع التوقيع معاهدة مراكش 17 فيفري 1989، التي تعتبر الإطار الأساسي والقانوني للاتحاد.

إن مجلس الرئاسة سجل أبع دورات للعمل المغاربي:

-**تونس:** 21-22 جانفي 1990: ركز العمل في هذه الدورة على إعداد برامج تنفيذية واحداث أربعة لجان مختصة وهي: لجنة الأمن والغذاء ، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة الموارد البشرية ولجنة البنية الأساسية.

إنشاء الوحدة الجمركية المغاربية 1995، إلغاء التدريجي للحواجز الجمركية، سوق فلاحية مشركة.

- **الجزائر**: 24-26 جويلية 1990: خرجت القمة بالقرارات التالية:
- ترشيد العمل الاقتصادي المغاربي ووضع ملامح استراتيجية مغاربية للتنمية.
- المصادقة على مشروع قيام الوحدة الجمركية بين دول الاتحاد قبل نهاية 1995.
- إبرام اتفاقية خاصة بالتبادل المنتجات الفلاحية.
- إبرام اتفاقية خاصة لتفادي الازدواج الضريبي.
- المصادقة على اتفاقية خاصة بتشجيع ضمان الأسعار.
- **ليبيا:** رأس لانوف : 10-11 مارس 1990: درست عدة مشاريع.
- المصرف المغرب للاستثمار، التجارة الخارجية، لجنة التأمين، المركز المغاربي للرعايا الاجتماعية وإبرام اتفاقيات: اتفاقية التجارة والتعريفية، اتفاقية البريد المغاربي، اتفاق في مجال التضامن الاجتماعي.

المواثيق: ميثاق العمل الاجتماعي، حماية البيئة، ميثاق الملامح الكبرى للاستراتيجية التقنية.

-**دار البيضاء:** المغرب، ثم تحديد تونس كمقر للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة.[1]

ولقد أسفرت قمة "مراكش" على ثلاثة وثائق:

- **الوثيقة الأولى:** تتعلق بمعاهدة قيام الاتحاد وقد جاءت هذه الوثيقة كحل وسط بين اتجاهين.

الاتجاه الأول: مثلته ليبيا وتونس.

الاتجاه الثاني: مثلته الجزائر والمغرب وتنص على ضرورة التعاون بين الدول المغاربية.

- **الوثيقة الثانية:** تضمنت مؤسسات الاتحاد.
- **الوثيقة الثالثة:** تضمنت الخطوات التنفيذية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين دول المنطقة، وجاءت في المادة الثالثة من معاهدات إنشاء اتحاد المغرب العربي أن السياسة المشركة لدول اتحاد تهدف الى تحقيق الأغراض التالية:

الميدان الدولي: تحقيق الرفاهية بين دول الاقتصاد وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس تبادل الحوار.

الميدان الدفاع: حماية استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الزراعية، الصناعية وإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة.

الميدان الثقافي: إقامة تعاون يهدف إلى تنمية السلم على كافة مستوياته والحفاظ على روح القيم الروحية والخلقية المستمدة من ديننا الإسلامي وصيانة الهوية القومية للعرب[2]

---

[1]-الهادي لرباع، "**المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة، عدد 06،(2017)، ص ص. 158. 159.

[2]-محمد يعقوبي، **آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب، جنوب ودوره في ترفيه الصادرات الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة :حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص ص.71.70.

ب-مبررات ودوافع قيام الاتحاد المغاربي:

بغض النظر عن الظروف السياسية والأمنية السائدة في المنطقة المغاربية إضافة إلى الظروف الدولية وتأثيرات العولمة الاقتصادية ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي أضحى من الضرورة تشتمل تكتل مغاربي لرفع هذه التحديات.

✓ **دوافع داخلية:**

- انخفاض نسبة نمو الدول المغاربية بنسبة 2%.

- قلة المبادلات التجارية بين الدول المغاربية حيث لا تتجاوز نسبتها 4% مقارنة بحجم المبادلات مع الاتحاد الأوربي والتي تمثل60%.

- ضعف الإنتاج الزراعي المغاربي حيث لم يتجاوز 1.5% وضيق نطاق الأسواق.

✓ **مبررات دولية:**

- انضمام بعض الدول المغاربية إلى المنطقة العلمية للتجارة (تونس، المغرب، موريتانيا أو أخرى في طريق الانضمام، الجزائر، ليبيا) الأمر الذي يستوجب تنسيقا فعالا لإقامة صناعات المنافسة.

- اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ومشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، كلها ظروف تفرض على الدول المغاربية أن تكون متحدة لمواجهة التحديات وتعظيم الاستفادة.

- انضمام كل من الصين والهند إلى المنطقة العالمية للتجارة التي بدورهما يشكلان تحديا لصادرات دول المغرب العربي مثل تونس.

- المغرب العربي ضرورة حتمية لحماية الكيان المغاربي من خلال احترام المصالح الجزائرية لكل دولة.

- التغيرات الكثيرة التي تتعارض لها شروط التبادل العلمي، فاقتصاديات دول المغرب

العربي هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية.[1]

ج-أجهزة الاتحاد:

- **مجلس رئاسة الاتحاد:** وهو أعلى جهاز في الاتحاد يتكون من قادة الاتحاد وله وحدة سلطة اتخاذ القرار الذي يصدر بالإجماع، وتكون فيه الرئاسة بالتناوب بين قادة الدول الأعضاء، ويعقد دورة عادية كل سنة كما يحق له أن يعقد دورات استثنائية.[2]

- **مجلس وزراء الخارجية:** يتألف من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، يتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الرئاسة والتنسيق في السياسات والموافق في المنظمات الدولية والإقليمية ودراسة جميع قضايا التي يكلف لها مجلس الرئاسة ويعقد مجلس وزراء دورات عادية كما بإمكانه أن يعقد دورات استثنائية.[3]

- **الأمانة العامة:** هي بمثابة الجهاز الإداري والفني للاتحاد، يتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يخولها إليها مجلس الرئاسة، تتكون من مجموعة من الموظفين يعملون في إطار القانون الدولي لا كممثلين للدول الأعضاء وهما:

الامين العام، وعدد من الموظفين، يعين الأمين لهذه ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[4]

---

[1]-فيصل بهلولي، **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، عدد 14،(2014)، ص ص. 196. 197.

[2]-من نص معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، في 7 أفريل 2018، على 10:00، على الموقع:
http://www.MAJiliselouma.dz/index.php/ar/2017-02-20-09-59-59

[3]-عبد اللطيف الحناشي،" **رؤية تفعيل الاتحاد المغاربي، دراسة أعدت لمؤسسات تونسية والمالية**"، في 7 أفريل 2018، على 14:35، على الموقع:http://www.media magde.com/ar/news/53

[4]-ياسين سعيدي، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: وهران محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015) ، ص. 148.

✓ **ومن مهامها:**

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع باقي الأجهزة.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد.
- اعداد البحوث والنزاعات وتوفير المعلومات وإبداء الرأي المتخصصين.
- اعداد تقارير دورية حول التقييم الحاصل في بناء الاتحاد.
- حفظ الوثائق والمستندات أجهزة الاتحاد.
- العمل على تنسيق بين أجهزة الاتحاد.
- ربط صلة بالأمانة العامة وجامعة الدول العربية.[1]
- **اللجان الوزارية المتخصصة:**

وهي لجان تم استحداثها عن طريق قرار صادر عن مجلس الرئاسة حيث تم تأسيس أربعة لجان وزارية تتكون من الوزارات والأمانات الشعبية معينة حسب القطاعات، تتفرغ منها مجالس وزارية قطاعية وفرق عملا تلاقي مجال احتياطهما تتمثل مهامها في المشاركة في المشاريع الموكلة من طرفهم إلى مجلس الوزراء لدول المشاركة وهي اللجان هي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية.[2]

- إضافة إلى مجلس الشورى الذي يتواجد مقره بالجزائر، ويعقد دورة عادية كل سنة.
- **الهيئة القضائية:** مقرها بنواكشوط، يختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات، والاتفاقيات المبرمة.
- **الأكاديمية المغاربية للعلوم:** تتواجد بطرابلس الليبية، تهدف لتطوير والتعاون بين مؤسسات البحث العلمي، والتكوين العالي في بلدان الاتحاد، وبينها وبين المؤسسات المماثلة

[1] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011) ، ص. 252.

[2] ياسين سعدي ، **نفس المرجع**، ص ص. 148 .149.

بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتعمل على حد من هجرة الأدمغة وبناء محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العرب.

– **الجامعة المغاربية:** توجد أيضا في ليبيا، تهدف إلى تكوين طلبة السلك الثلاثة والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

– **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** مقره بتونس يهدف إلى إقامة اقتصاد مغاربي مترابط وذلك من خلال انجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة في البلدان المغاربية.[1]

د–انجازات المغرب العربي:

يعتبر اتحاد المغرب العربي التجمع الوحيد الذي فشل لأسباب سياسية واضحة ومباشرة، لكن ذلك لم يمنعه أن يحقق بعض الإنجازات للدول المغاربية.

– في مجال الصناعة الكيماوية: نجد كل من تونس والجزائر والمغرب تضع إنتاجها الخاص وقد سحقت المنجزات الجزائرية في سكيكدة وأرزيو وعنابة القطاع الكيماوي والبيتروكيميائي.

– الصناعة النسيجية، نجد في تونس ست مصانع، وأربع مصانع في الجزائر.

– التقارب الثنائي بين تونس والجزائر في إنشاء مصنع الإسمنت "سوتاسيت "سنة 1983.

– اتفاق بين الجزائر وتونس لاستغلال حقول بورمة وذلك بخصوص استغلال الجزائر عبر تونس.

– أنبوب الغاز الجزائري، الايطالي عبر تونس الذي تم تشغيله منذ 1983.

– أما في المجال المبادلات التجارية فهي جد متواضعة لا تتجاوز 3%.

[1]–مهدي سي شايب،" **وحدة المغرب العربي أرضية ممتازة لبناء وتقوية اقتصادات دول الأعضاء**"، في 19 أفريل 2018، على 13 :40، على الموقع/http://www :sasa post.com/opinion/arab-Maghreb-Union

– في مجال الزراعة والنقل، المكتب المغاربي الذي تم إنشاءه في 1963، تحدد نشاطه في توظيف الحلفاء على مستوى المنطقة.

– اللجنة المغاربية للحمضيات والباكور سنة 1972.[1]

– العدل على ربط الكهربائي البيني.

– إتمام الربط عبر شبكة الألياف البصرية في الاتصالات.

– التنسيق المتقدم في مجال الإسكان و العمران والنقل بأنواعه.

– التعاون بين البنوك المركزية والتي أخذ محافظها في طرابلس أوت 2006 قرارات متقدمة كفيلة بدعم المبادلات التجارية وتسهيل المنقوعات على الصعيد الدول المغاربية.[2]

وتبقى هذه الحصيلة جدا هزيلة لم تحقق أمال الشعوب المغاربية بسبب عوائق أدت إلى عدم نجاح هذا التكتل.

هـ–أهداف الاتحاد المغاربي:

يعتبر الاتحاد المغاربي من بين المنظمات الإقليمية الهامة، حيث تمكنت من الحفاظ على الاتحاد لفترة طويلة ولتحقيق جملة من الأهداف وهي:

– فتح الحدود بين الدول الخمس من أجل منح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع والتنسيق الأمين ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأفراد، الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينهم.

– تمتين أواصل الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها في بعضها البعض.

– تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف.

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

---

[1]–رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص ص. 92 .93.

[2]–الحاج حنيش، **التعاون الاقتصادي العربي المشرك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/ 2009)، ص. 115.

– تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وتنمية المبادلات بين الدول المغاربية.

– تنمية التعليم والحفاظ على القيم الروحية وصيانة الهوية والقومية العربية.

– توحيد السياسة الجمركية.[1]

– إقامة مشروعات مشتركة وتطوير البرامج العلمية والقطاعية .

– انشاء منطقة التجارة الحرة مع تفكيك كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية على تجارة دول الأعضاء.

– تأسيس الاتحاد الجمركي واعتماد تعريفة خارجية مشتركة لمختلف البضائع القادمة من بقية دول العالم.

– إقامة السوق المشتركة لتكريس تكامل الاقتصاديات المغاربية من خلال رفع القيود الجمركية على حركة عوامل الإنتاج عبر الحدود الوطنية لدول الأعضاء.[2]

و –الاتفاقيات المبرمة:

قام اتحاد المغرب العربي بإبرام 30 اتفاقية خلال الفترة 1990 –1994 حيث لم يدخل حيز التنفيذ إلى 05 اتفاقيات وهي:

– اتفاقية الزراعة بين دول اتحاد المغرب العربي ثم توقيعها في 23 جويلية 1990 بالجزائر ودخلت حيز التنفيذ في 14 جويلية 1993.

– اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في الميدان الضرائب على الدخل بين الاتحاد، تم توقيع عليها بالجزائر في 23 جويلية 1990.

– اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد تم توقيعها في 23 جويلية 1990.

---

[1]–موقع البانوج، **اتحاد المغرب العربي**، في 10 أفريل 2018، على 14:15، على الموقع:
http://www.babonej.com/اتحاد–المغرب–العربي–ama-1499.html

[2]–عبد اللطيف حناشي، **تفعيل مؤسسات اتجاه المغرب العربي بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل**،(مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2016)، ص. 2.

– اتفاقية بين دول اتحاد المغرب العربي خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وتم توقيعها في 23 جويلية بالجزائر.

– اضافة إلى العديد من الاتفاقيات التي ثم توقيعها ولم تدخل حيز التنفيذ منها:

– اتفاق بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين في 2 أفريل 1994.

–اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها في 2 أفريل 1994.

– إعلان إقامة منطقة تبادل الحر مغاربية في 2 مارس 1994.

– اتفاقية التعاون الثقافي الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي في 2 مارس 1994.

– اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول المغرب العربي في 10 مارس 1991.

– قرار إنشاء اللجان الوزارية المختصة في 23 جانفي 1990.

– اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول المغرب العربي في 10 مارس 1991.

– اتفاقية حول التنظيم القضائي الموحد بين دول المغرب العربي في 1 نوفمبر 1992.[1]

ي– العوائق والتحديات التي واجهت وتواجه المغرب العربي:

صاحبت ولادة المغرب العربي عدة تحديات لا تستطيع الأطراف المغاربية التغلب عليها، فكانت مرتبطة بالطابع البنيوي وأخرى مرتبطة بالطابع الظرفي التي عرقلت مسيرته ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

–**تأثير تباين مواقف أعضاء الاتحاد المغرب العربي من غزو العراق** للكويت:

إن العائق الأول الذي عرقل اتحاد المغرب العربي كان داخلي مرتبطا بالأساس بـ "غزو العراق للكويت صيف 1990"، وما ترتب عنها من تداعيات كان من بينها "حرب

[1]–الحاج حنيش، **مرجع سابق**، ص.ص. 110. 111.

عاصفة الصحراء" التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، وقد تباين مواقف الدول المغاربية اتجاه هذا الغزو، وما نتج عنه من تداعيات إقليمية ودولية، وهذا التباين أثر سلبا على مسار الاتحاد.

- تأثير أزمة الجزائر على مسيرة المغرب العربي:

لقد عاشت الجزائر في عقد العشرينات أزمة صعبة كادت أن تحول البلاد إلى دمار، نتيجة توقيف المسار الانتخابي للبرلمان سنة 1991، والتي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية ساحقة، ولقد شكل وضع الجزائر أنذاك انعكاسات سلبية على الاتحاد وكان سبب في تعطيله:

- الجزائر أنذاك كانت هي من تولت رئاسة الاتحاد المغرب العربي سنة 1995، وسبب هذا الوضع جمدت مؤسسات الاتحاد، فلقد كانت منشغلة في إدارة أزمتها.
- تأثير أزمة الجزائر على مسيرة اتحاد المغرب العربي، يتمثل من تخوف حول الأعضاء من انتقال الأزمة إليها مما دفع بدول الجوار بإعادة النظر في حركة تنقل مواطنيها إلى الجزائر، الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة البضائع والأشخاص في الفضاء المغاربي.
- موقع الجزائر الذي يعتبر قلب المغرب العربي بالإضافة إلى وزنها السكاني والاقتصادي مما يستحيل تقدم المغرب العربي بدون الجزائر. [1]

- قضية لوكربي:

كانت قضية لوكربي، من أبرز القضايا التي أثرت على العلاقات المغاربية، حيث عرقلت مسيرة الاتحاد وأنهت على انتعاش التعاون، وأفضت على التعاون الاقتصادي المغاربي، فبعد إصدار القرار 747 في 31 مارس 1992، من طرف مجلس الأمن الذي فرض حظرا جويا على ليبيا بسبب اتهامها بالضلوع في تفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة

[1]- ديدي ولد السالك، **اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخيل التفعيل**، ص ص .10.9.

لوكربي الاسكتلندية ومع القرار 883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993، فرضت عقوبات جديدة ضد ليبيا، وتم توسيع الخطر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها.

وفي ظل هذه الأحداث طالبت ليبيا من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها، وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 41 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص" كل اعتداء تتعرض له دولة من دول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى"، إلا أنّ الدول المغاربية طبقت الحظر على ليبيا، ثم طالبت هذه الأخيرة هذه الأخرى من الدول المغاربية بالتضامن معها في مواجهة الدول الغربية، ولم تستجيب للدعوى، ولهذه الأسباب تخلت ليبيا عن دورها في المنطقة المغاربية، حيث لم تحضر قمة نواكشوط، ولم توقع على مشاريع كانت الدول المغاربية طرف فيها مثل مشروع جامعة الدول المغاربية. [1]

-تأثير انشغال الأقطار المغاربية بالمشاريع التي طرحت على منطقة وانعكاس ذلك على مسيرة الاتحاد المغرب العربي:

إن رؤية الدول المغاربية الاتحاد المغاربي بأنه لا يستطيع أن يحقق أهدافها، دخلت في الشراكة مع الدول الأوروبية في إطار ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية ومع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع الشرق الأوسطي، ولقد كان تأثير هذين المشروعين على الاتحاد كونهما ظهرا في المنطقة والاتحاد مازال يخطو خطواته الأولى، بالإضافة إلى أطماع الدول المغاربية من خلال هذين المشروعين.[2]

- قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية:

لقد تميز ميلاد المغرب العربي بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر في 1988/05/06 وذلك بقضية الصحراء الغربية التي أدت إلى نشوب حرب مباشرة بينن

[1]- محمد لمين لعجال أعجال، "**معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك** "، مجلة المفكر، عدد 5، ص ص. 24.23.

[2]- ديدي ولد السالك، **مرجع سابق**، ص.11.

الطرفين، إن هذه القضية قد وضعت حدا للعلاقات الزائرية المغاربية وهذا ما أعاق المسيرة الوحدوية للاتحاد. [1]

- غياب الإرادة السياسية لدول المغاربية لبناء المغرب العربي، وعدم القدرة لهذه الدول عن التخلي عن جزء من سيادتها لصالح الكيان المشترك المتمثل في الاتحاد المغاربي، كذلك اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية يعد من أهم عوائق أي نشاط لتحقيق الوحدة، لأن هذه الأنظمة تبدأ بمصلحتها ثم مصلحة الدول المتداخلة معها في عملية التكامل، ولقد بدأت بالأمور السياسية ثم الاقتصادية، الذي لعب دورا في تعميق أزمة التكامل، كذلك غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات متعددة الأطراف.
- المديونية التي تلعب دورا سلبيا في عملية التكامل المغربي ويظهر ذلك من خلال تدني مستوى النمو والتنمية، نتيجة الأثر المالي والاقتصادي الذي تخلفه على التوازنات الداخلية والخارجية لهذه الاقتصاديات الذي حكم بالفشل على تجارتها التنموية على الرغم من اختلاف في توجهاتها.
- التنافس الداخل بين الدول المغاربية بسبب تشابه إنتاجها الصناعي والزراعي والتجاري بدلا من التنافس الخارجي.
- التبعية الاقتصادية والتجارية للدول المتقدمة، وذلك من خلال استيراد الدول المغاربية للسلع المختلفة أنواعها من إنتاجية استهلاكية، حيث أن الدول المغاربية تسعى إلى تحقيق مصلحتها على دون مصلحة الدول المغاربية.

إضافة إلى الدور البارز الذي لعبه عامل الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية من طرف

[1]– عادل مساوي، **حامي الدين عبد العلي**، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والاسلامية " (دون وقائع النشر)، ص.381.

الدول المتقدمة على الدول المغاربية. [1]

إضافة إلى الرهان الأمني، حيث نجد أن البلدان المغاربية شريط حدودي، صحراوي كبير يصعب تأمين الحراسة الحدودية مما يجعل بيئة المغاربية مواتية لكل الانشطة الإجرامية كذلك حالة الفوضى التي سادت ليبيا.

- الرهان الاستراتيجي ويظهر ذلك من خلال موقع المغرب الكبير محل للتنافس بين القوى الخارجية وتجعله مسؤول أمام دول شمال البحر الأبيض المتوسط عن وقف الهجرات غير المقننة إليها.
- ضعف المبادلات التجارية بين دول المنطقة وقلة تبادل الخبرات الحرفية والصناعية والفلاحية فيما بينها. [2]

2- الاتحاد الأوربي.

تعتبر تجربة الاتحاد الأوربي من اهم التجارب التكاملية في العالم، حيث تعتبر أكبر تغيير يحدث في الجغرافيا السياسية، حيث جمعت دولا ميزت علاقتها سابقا بالحروب الاقتصادية والتجارية وتضارب المصالح، ولكنها دول ارتبطت بعلاقات دينية، ثقافية، اقتصادية، تاريخية وحتى سياسية.

أ-نشأة الاتحاد:

الاتحاد الأوربي هو منظمة دولية للدول الأوربية تظم 27 دولة، تأسست بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992 ولكن العديد من أفكاره موجودة

[1]- سفيان خوجة علامة، مريم قايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.

[2]- سفيان البالي، "**اتحاد المغرب العربي: حلم الوحدة الضائع**"، في 7 ماي 2018، على 17:40 على الموقع:
http://manshoor.com/world/arab.maghreb –union/

منذ خمسينات القرن الماضي، أهم مبادئه نقل جزء من صلاحيات الدولة القومية إلى مؤسسات الاتحاد الأوربي[1]. ويتكون من 27 دولة (انظر الملحق 1)

لكن مشروع الاتحاد الأوربي لم يكن أن يتقدم إلا بمبادرتين هما: تأسيس المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي، والمجموعة الاقتصادية للصلب والحديد.

-**المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي سنة 1948:** تظم هذه المنظمة 18 بلد مكلفة بالأساس في البداية بتوزيع المساعدات الأمريكية في اطار مشروع مارشال، يخضع تسييرها إلى توجيهات مجلس وزاري يجتمع بشكل منتظم، تطورت مهمتها وأصبحت أداة لإحداث الاتحاد الأوربي لتسهيل الاداءات بين الدول المشاركة، ثم دفعت إلى إزالة الحواجز الجمركية في التبادل بين الدول العضوة[2].

-**المجموعة الأوربية للفحم والحديد:** تم التوقيع عليها في 9 ماي 1958، تجسدت من خلالها الوحدة الأوربية، كانت من اقتراح روبرت شومان، وزير الخارجية الفرنسي، يقوم هذا المشروع سب ما ورد في إعلان روبرت على الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوربية، اختيار احد القطاعات الاقتصادية لمهمة وجعلها مؤسسة فوق قومية أوربية مشتركة تزود بكل الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لنجاح إقامة سلطة مشتركة، تم التوقيع عليها من طرف 6 دول أوربية[3].

---

[1]-عبد العزيز الرايس معن، **الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود، الفرص)**، رسالة لاستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة :الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2014)، ص.5.

[2]-فتح الله لعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية**، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 1997)، ص.40.

[3]- خديجة بوديب، **دور مؤسسات الاتحاد الأوربي في تفعيل لحكم الراشد على مستوى المغرب الغربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، (جامعة: منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، 2011/2010)، ص.118.

-**اتفاقية روما:** تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957 من قبل 6 دول: بلجيكا، فرنسا إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا وألمانيا الغربية، من موجبها تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوربية وكانت هذه الاتفاقية من اهم معاهدات الاتحاد الأوربي مع اتفاقية لاتحاد الأوربي، والاتفاقية الأوربية للطاقة الذرية، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي ومن خلال هذه الاتفاقية تم حذف اسم الجماعة الاقتصادية من اسم الاتفاقية بموجب اتفاقية ماستريخت 1993[1].

- **معاهدة ماستريخت:** ويمكن تلخيصها في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: إلى غاية 31 ديسمبر 1993 يتم خلالها تحرير حركة رأس المبادلات بين الدول الأعضاء وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

المرحلة الثانية: إلى غاية 31 ديسمبر 1999 يتم خلال هذه المرحلة تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية بهدف تحقيق بعض الشروط والمعايير وحتى تنفيذ هذه الإجراءات بصورة فعالة وتأسيس المؤسسة النقدية الأوربية التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي.

المرحلة الثالثة 1 جانفي 1999 – 30 جويلية 2002: بدأت هذه المرحلة مع اعتمار اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية من الفاتح جانفي 1999 وارتفاع السعر المرجعي لكل عملة متوحدة باليورو ابتداء من 2002[2].

---

[1]– أسماء سعد الدين، "**اتفاقية روما**"، في 26 افريل 2018، على 11:30، على الموقع:
https://www.almarsal.com/post/106234

[2]–إبراهيم بوخلجة، "**دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائر الأوربي على ضوء اتفاق لشراكة الاوروجزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، (جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/20125)، ص.32.

ب- **المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوربي:**

هناك ستة مؤسسات رئيسية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي وهي: المجلس الأوربي، مجلس الاتحاد الأوربي، المفوضية الأوربية، البرلمان الأوربي، محكمة العدل الأوربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

-**المجلس الأوربي:** يتكون المجلس الأوربي من رؤساء دول وحكومات لدول الأعضاء في التحاد، فهو الذي يتولى صنع القرار، وهو عبارة عنن اجتماعات قمة تعقد بين رؤساء الدول في الاتحاد الأوربي، وهو الذي يتولى وضع الخطوط العامة لساسة الاندماج ويقدم التوجيهات لباقي مؤسسات الاتحاد، فلا يتدخل في عملية الإدارة اليومية، حيث يقوم برسم اسه على المستوى الخارجي.

أهم صلاحياته:

- إعطاء لعملية البناء الأوربي دفعة سياسية قوية.
- رسم السياسة العامة التي تتولى رسم عمل مؤسسات الاتحاد الأوربي، والطريقة التي ستسير عليه عملية التعاون السياسي في أوربا.
- مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة الاتحاد الأوربي والعمل على تحقيق التنسيق فيما بينها.
- التعبير عن الموقف الأوربي المشترك في قضايا السياسة الخارجية.

يتولى رئاسة المجلس احدى الدول الأعضاء في الاتحاد لمدة ستة اشهر ويكون رئيس الحكومة أو رئيس الدولة هو رئيس المجلس، ويعقد اجتماعاته في احدى المدن التي تتولى رئاسة الاتحاد[1].

-**مجلس الاتحاد الأوربي:** يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء حسب التخصصات ت المختلفة (الخارجية، الزراعية، الدفاعية) ومقره في بروكسل البلجيكية، وظيفته إقرار

[1]- أنس المرزوقي، "**مراحل بناء الاتحاد الأوربي**"، حوار المتمدن عدد4333، 2014/01/13.

التشريعات المختلفة الصادرة عن الاتحاد، تتولى كل دولة رئاسة الاتحاد لمدة ستة اشهر، ويتكون من 87 عضو، تتخذ قراراته بالأغلبية، يمكون التصويت في المجلس حسب الكثافة السكانية لكل دولة عضو في الاتحاد، حيث تم الاتفاق قان يكون لألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا عشرة أصوات لكل دولة، إسبانيا 8 أصوات، بلجيكا، هولاندا، البرتغال، اليونان، 5 أصوات، النمسا، السويد 4 أصوات لكل منها، الدانمارك، إيرلندا، فنلندا 3 أصوات، لوكسمبورغ 2 صوت[1].

– **المفوضية الأوربية:** هي الجهاز التنفيذي للاتحاد، وتعتبر اهم جهاز فيه، وتتشكل من 27 شخصية، تقترحها الدول الأعضاء، ولكن عملها مستقل عن السلطات الوطنية، وتعتبر هذه المفوضية المحرك للآلة الاتحادية، وتتحمل مسؤولية تقديم مقترحات تشريعية، إضافة إلى مباشرة الوظيفة التنفيذية والدفاع عن المصالح العامة للاتحاد الأوربي، وهي التي تسهر على احترام المعاهدات، وعلى تطبيق قانون الاتحاد الأوربي تحت رقابة محكمة العدل في هذا الاتحاد فيصبح الممثل السياسي للاتحاد الأوربي للشؤون الخارجية والسياسية عضوا في المفوضية حيث تتمتع بوظائف نائب رئيس المفوضية[2].

–**البرلمان الأوربي:** يمثل جمعية برلمانية مؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوربية سلطاته محدودة وتقل كثيرا عن سلطة البرلمانات الوطنية، يتكون من 626 مقعد موزعة حسب عدد السكان في كل دولة عضو في ي الاتحاد الأوربي إذ يعكس ذلك مدى التفاوت في تمثيل المواطنين الأوربيين كالآتي: ألمانيا 99 مقعد، فرسا وإيطاليا وبريطانيا 78 مقعد إسبانيا وبولندا 54 مقعد، هولندا 27 مقعد، بلجيكا، اليونان،

[1]– أحمد نوفل، "**تحديات الاتحاد الأوربي في النظام العالمي**"، (الأردن، جامعة اليرموك، بدون وقائع النشر)، ص.339.

[2]– أحمد علو، "الاتحاد الأوربي قوة اقتصادية لا تترجمها السياسة"، مجلة الجيش، ع.313، (جويلية 2011).

البرتغال، التشيك، هنغاريا 24 مقعد، السويد 19 مقعد، النمسا 18 مقعد، سلوفينيا 7 مقاعد، لوكسمبورغ واستوانيا وقبرص 7 مقاعد، مالطا 5 مقاعد[1].

- **محكمة العدل الأوربية:** تعتبر محكمة العدل الأوربية من اهم مؤسسات الاتحاد الأوربي، فهي الجهاز المسؤول عن فرز وتوحيد القوانين الأوربية الواجبة التطبيق وهي الجهاز القضائي للاتحاد الأوربي، أنشأت بموجب معاهدة روما، تتشكل من قاضي واحد من كل الدول الأعضاء بمساعدة 8 محامين، يتم تعيينهم بموجب اتفاق مشترك بين حكومات الدول الأعضاء لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد، يرأس المحكمة قاضي واحد يتم انتخابه من جانب الدول الأعضاء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، ويتولى المهامات التالية:

- الخلاف بين الدول الاعضاء أو بين الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء.
- الخلاف بين مؤسسات الاتحاد أو بين الأفراد والشركات من ناحية والاتحاد من ناحية أخرى.
- اعطاء آراء بخصوص الاتفاقيات الدولية للاتحاد وإصدار أحكام أولية في المسائل التي يتم معالجتها على مستوى المحاكم الوطنية[2].
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تمثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الإطار المجسد للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوربي، يتم تعيين أعضاؤها بوساطة الدول الأعضاء، وتتمثل وظائفها في:

---

[1]- عبد العزيز الريس معن، مرجع سابق ، ص ص.50.50.

[2]- أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة: حسيبة بن بوعلي،- الشلف، كلبية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 20117)، ص.65.

- الحق في المبادرة: تتجسد مهمتها في تحضير السياسات الأوربية الجديدة، وتشرف بموجب حقها في المبادرة على تقديم اقتراحات غير تشريعية.
- تؤدي اللجنة في مهمتها الثانية دور الحراسة على احترام الاتفاقيات، فهي تسهر على مراقبة القوانين الأوربية من قبل الدول الأعضاء، كما تسهر على استفادة كل المواطنين والمنضمّين.
- تسيير السياسات الأوربية والمفاوضات حولل الاتفاقيات لتجارية والعلاقات الدولية، فهي تعد الجهاز التنفيذي بحكم وظيفتها، وهي بالتالي المسؤول ة عن سن مختلف السياسات[1].

ج- أهداف الاتحاد الأوربي:

- حفظ السلام والأمن الدوليين من خلال التقيد بنصوص الأمم المتحدة وميثاق اتحاد هلنسكي وميثاق باريس
- الدفاع عن امن الاتحاد وهو مفهوم واسع النطاق، له بعد دفاعي خارجي وأمني داخلي، وتهدف الوحدة الأوربية إلى التوفيق بين ترتيبات الأمن الداخلي وضغوطات البنية الخارجية
- تقرير التعاون استناد على قرار لشبونة (6-1992) بإعطاء الحوار لأروبا
- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد.
- صيانة استقلال الاتحاد وله بعد سياسي أكثر من دفاعي.
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان.
- إدارة الأزمات والمساعدات حسب ما نصت عليه معاهدة "نيس" 1992[2].
- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1]- خديجة بوديب، **مرجع سابق**، ص ص.119.120.

[2]- رامي ليف، "بحث **حول الاتحاد الأوربي في نظرية التكامل والاندماج**"، في 3 ماي 2018، على الساعة: 22:43، على الموقع: 3odz.yoo7.com/t1640.topic

- تحقيق اقتصاد موحد بتدعيم السوق المشتركة، العملة المشتركة (اليورو)، قضايا حماية البيئة.
- ضمان الحرية والأمن والعدل والسلام من خلال التعاون بين الدول الأعضاء.
- تقوية دور اوربا في العالم في المجالات السياسية الخارجية والأمنية الموحدة.
- التنمية المستدامة للدول الأعضاء.
- إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوربيين.
- تعزيز الجوانب الأمنية من خلال مكافحة التحديات الخارجية.
- تعزيز التعاون والاستقرار والتعاون المتبادل[1].

د-التحديات التي تواجه الاتحاد الأوربي:

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها المجموع الأوربية على طريق الوحدة الأوربية الكاملة والشاملة إلا أنها لا تزال تواجه صعوبات وتحديات وهي:

- تباين ازدهار مستوى التقدم والنمو من دولة إلى أخرى في الجماعة الأوربية، فهناك دول لا تزال بحاجة إلى دعم في العديد من القطاعات خاصة الصناعية مثل اليونان ودول لها اقتصاديات بمعدلات النمو المتوسطة (إيطاليا).
- تطبيق شروط معاهدة "ماستريخت" للدخول في الاتحاد النقدي يشكل مأزق لدول اليورو.
- إن تعقيد نصوص المعاهدات والإجراءات حال دون نقل العلاقات بين الدول الأعضاء إلى أجهزة الجماعات الأوربية كما أن التفسير الضيق لنصوص المعاهدات بواسطة الحكومات يحول دون توفر الإدارة المناسبة للعلاقات الخارجية.

[1]-جون بيندر ،سايمون اشروود، "**الاتحاد الأوربي**" تر: خالد غريب علي، (القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015)، ص ص.12.13.

- زيادة التبادل التجاري أدى إلى انكماش اقتصاديات الدول الأعضاء وانخفاض إنتاجية العامل الأوربي على الرغم من ارتفاع كلفتها أدى إلى هروب الصناعات التقليدية الأوربية إلى خارج اوربا ما يؤدي إلى أزمة اقتصادية، كما أن انخفاض الإنتاج الحربي أدى إلى انخفاض حجم المبيعات مما يؤدي إلى انخفاض الموارد.
- سياسة حماية المنتجات الزراعية إزاء المنافسة الخارجية بين الدول الأعضاء فهناك مثلا دول تهتم بالألبان ودول تهتم بالفواكه، وهذا ما خلق مشكلة في عملية التسعير [1].

[1]- لبنى جديد، "**السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج**"، بحث علمي أعد لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة: تشرين، كلية الاقتصاد، 2004)، ص.36.

رسم بياني يمثل مؤسسات الاتحاد الأوربي

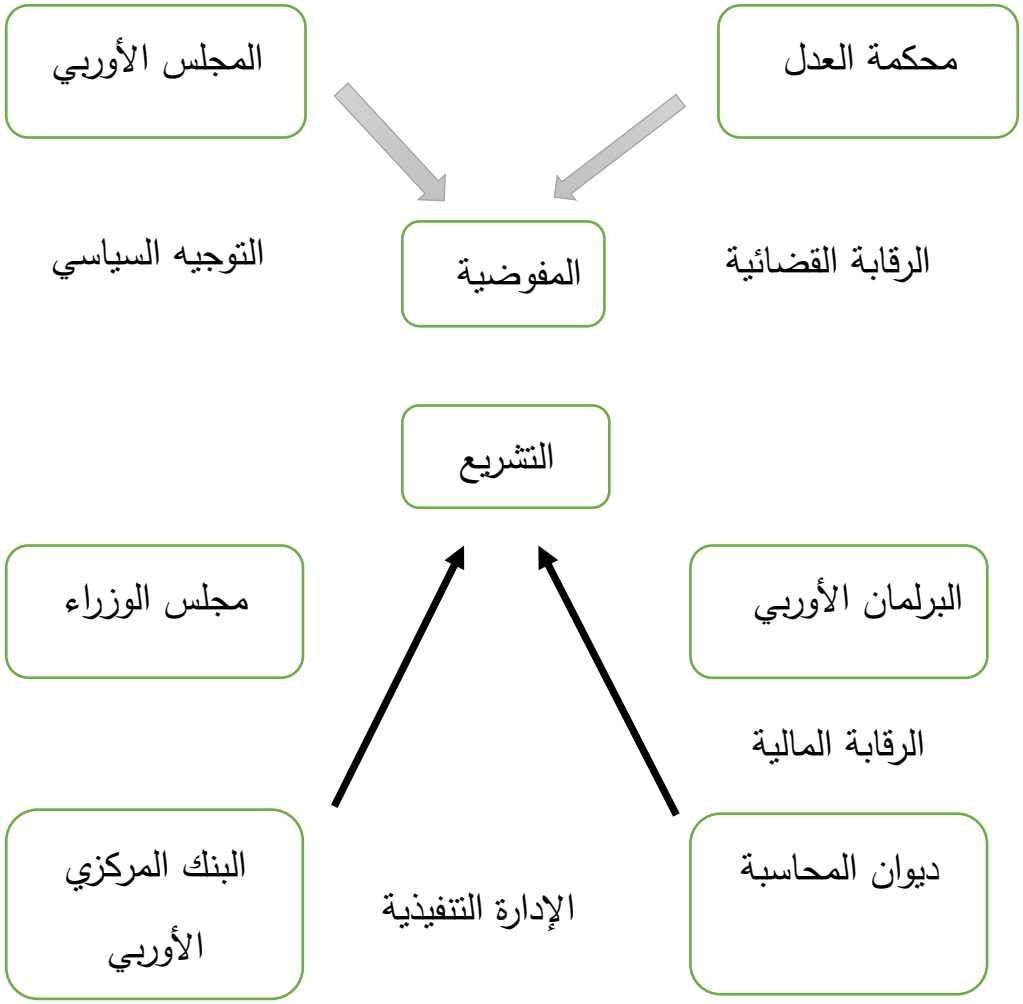

المصدر: جون بيندر، سايمون أشروود، "**الاتحاد الأوربي**" تر: خالد غريب علي، (القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعلم والثقافة، ط1، 2015)، ص.43.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في العلاقات الأورومغاربية.

شهدت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تحولات في المواجهة، حيث أعلن الاتجاه الأوروبي عن صفحة جديدة تتمثل في التهديدات القادمة من جنوب المتوسط، فالمغرب العربي يعتبر بوابة مرور لمختلف الأخطار نحو دول الاتحاد، مما جعل التعاون والتنسيق في مواجهتها أمر ضروري للطرفين، وتتمثل في الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.

1-المخدرات:

نص البند 20 من إعلان برشلونة على ضرورة مكافحة مختلف الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط ومن بين هذه القضايا نجد ظاهرة مكافحة المخدرات حيث جاء من نص الإعلان ما يلي:

يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا ثم مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي، يفرون بإقامة تعاون وثيق في كل مجالا الهجرة الخفية، ويوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال... يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي والرشوة...[1]

وتعد مسألة المخدرات قضية جوهرية في الشراكة الأورومغاربية في بعدها المتوسطي باعتبارها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار في القضاء المتوسطي.

فمنطقة جنوب المتوسطي وخصوص محور شمال إفريقيا يعتبر المعبر الرئيسي لتهريب المخدرات، وتصنف المغرب من المنتجين الأولين لمخدر "الشيرا" مشيرا إلى ما يقارب من نصف الكوكايين المستهلك في أوروبا، وتشير الدراسات إلى أن رقم المعاملات تجارة بين المغرب وأوروبا تصل إلى 25 مليون أورو، وتطورت لتشمل مجالات أخرى من

[1]-رياض بن عربية،" **أمننة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية وأبعادها المختفة**"، (جامعة: الجزائر)، ص. 16.

بينها التعاون والتنسيق مع المنظمات الإرهابية وتمويلها، ولهذه الغاية تم إدراج موضوع مكافحة المخدرات في المادة الثانية والسنتين من الباب الخامس من اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي عن طريق تحسين السياسات والإجراءات لمنع محاربة إنتاج وعرض الإنجاز بالمخدرات، القضاء على كل استهلاك غير شرعي لتلك المواد، التعاون في وضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف المشركة.[1]

فهذه الظاهرة هي نتاج لانعدام الأمن وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لكل من الدولة المنتجة والدولة المستهلكة، لذلك لابد من التنسيق بين الطرفين الأوروبي والمغاربي في زيادة ثقافة هذه الظاهرة، من خلال العمل المشرك وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية من اجل مكافحة هذه الظاهرة، فهي مرتبطة بكل أعمال الإجرام المختلفة (سلاح، جريمة منظمة، تهريب البشر) فتجارة المخدرات وتهربها ممولا ومحركا رئيسيا للحروب ومصدر للنزعات بسبب ارتباطاها بمنظمات تهريب الأسلحة والمتاجرة بالبشر.[2]

2-الإرهاب:

يعرف معجم العلوم الاجتماعية الإرهاب بأنه هو بث الرعب الذي يثير الخوف والفعل أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق لأهدافه عن طريق استخدام العنف، وتوجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء أكانوا أفرادا أو ممثلين للسلطة ممن يعرضون أهداف هذه الجماعة.

أما عن معنى الإرهاب في القاموس السياسي هو عبارة عن محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية، والإرهاب هو وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لزعم الشعب على

---

[1]-يوسف كاناليس، "**التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في مجال الأمن**"، في 15 أفريل 2018، على 21 :15، على الموقع: http://www.startimes.com/ ?t=27804183

[2]-رياض بن عريبة، **مرجع سابق**، ص 18.

الخضوع والاستسلام لها، كما أنه هو وسيلة تتخذها الدولة بهدف فرض سيادتها على شعب من الشعوب لشجاعة روح الانهزامية والوضوح لمطالبها التعسفية.[1]

ويمكن حصر الإرهاب أنه:

فعل يتصف بالعنف والعدوان، يمكن أ ن يكون داخلي أو خارجي، يمكن اعتباره ظاهرة أو كفاح مسلح، هناك من يقصره على أفعال الأفراد والجماعات وهناك من يضيف الدول وتمثل هذه الظاهرة تهديدا خطيرا بالنسبة لدول المغاربية، وقد تم مناقشتها بين الدبلوماسيين وصناع القرار لهذه الدول، فبالرغم من أن هذه الظاهرة قديمة إلا أنها الحالة الدولية تجعل من الظاهرة تتصدر الشواغل الأمنية، نظرا لترابطها مع الظواهر الأخرى، وتكشف عدم قدرة الدول المغاربية على مواجهتها والمنطقة المغاربة كانت محل حركة انتشار لعدة انتماءات إرهابية، إذ عرفت ما يسمى ب"حركات إسلامية أصولية" تتبنى النضال السياسي لتعبير عن أهدافها، وهناك قيادات اعتمدت على العمل العدائي لتعبير عن مصالحها مثل حركة الشبيبة الإسلامية التي تعتمد على الأعمال التخريبية والاغتيال.[2]

ومع أحداث 11 سبتمبر 2001، وما صاحبها من أحداث في عواصم عديدة مثل لندن ومدريد 2005، أبرزت منه خطورة هذه الظاهرة، فهي محل اهتمام الدول الأوروبية بسبب التعارض الموجود بين القيم العربية الغربية المسيحية والقيم العربية الإسلامية التي تبناها صامويل هانتكون في أطروحته صراع الحضارات.[3]

---

[1]–حسن عزيز نور الحلو، **الإرهاب في القانون الدولي، دراسة قانونية مقارنة**، أطروحة مقدمة استكمال لمتطلبات الحصول على ماجستير في القانون العام، (لأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، هلنسكي، فنلندا)، 2007، ص. 27.

[2]–ياسين سعيدي، مرجع سابق، ص ص. 101. 102.

[3]–سهام يحياوي، **أمنية الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، دراسة للهجرة غير الشرعية في مجال الأورومغاربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة : مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص. ص. 111. 117.

ويصنف الإرهاب النووي الذي هو عبارة عن خطر وقوع أسلحة غير تقليدية في يدي الجماعات الإرهابية، وهي فرضية تثير مخاوف الدول الأوروبية، خاصة بعد الانقلاب الأمني الذي عرفته ليبيا بين المعارضة ونظام القدافي وهذه عبارة عن فرضية غير مؤكدة.[1]

3- الجريمة المنظمة:

يعرفها الاتحاد الأوروبي من خلال مجموعته لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بأنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطا إجراميا كارتكاب جرائم حاسمة لمدة طويلة غير محدودة، ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وتهدف للحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح وتستخدم في ارتكابها الجريمة العنف أو التهديد والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية.

وبالعودة إلى الوثيقة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي نجد النص التالي: فيما يتعلق بالجريمة المنظمة، فله يجب تعميق الشركاء الموجودة ضمن جوارنا الشركاء الرئيسيين وضمن الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعامل مع تحركات الناس الموجودة ضمن جوارنا، الشرطة والتعاون القضائي، تطبيقا أدوات الأمم المتحدة الموجودة حول الجريمة مهم جدا، يجب علينا أن تقوي قدرة شركائنا لمكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة ومنظمة في مجال التشارك في البيانات والحماية، يجب أن تقويه مع شركائنا في جنوب أسيا إفريقيا وجوارنا الجنوبي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يدعم الجهود متعددة الأطراف خاصة في الأمم المتحدة، يجب التنسيق الجيد على المستوى الأوروبي وهذا وفق استراتيجية أمنية أوروبية.[2]

4- الهجرة غير الشرعية:

يعد موضوع الهجرة من أبرز موضوعات التي تطرح على الصعيدين الدولي والإقليمي، باعتبارها ظاهرة طبيعية عالمية منحدرة في التاريخ، فهي أحد أهم أولويات السياسة الأمنية

[1]–طارق رداف، **المغرب العربي في التصورات الأوروبية الشريك أم المنطقة الحاجزة**، جامعة أم البواقي، ص .187.

[2]–خديجة بتقة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسي،(جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/ 2014) ، ص. 49.

المشتركة للاتحاد الأوروبي خاصة وأن منطقة المغرب العربي لها أهمية استراتيجية من جهة وسوق واسعة من جهة أخرى، كذلك دول مصدرة ومستقبلة للمهاجرين.

- **تعريف الهجرة غير الشرعية:**

- **لغة:** هو لفظ مركب من لفظين الهجرة ولفظ الهجرة غير الشرعية والذي يدل معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها، في تنظيم دخول رعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما.
- **اصطلاحا:** هي انتقال أو حركة من مكان لأخر أو دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من الدول المستقيلة، أي بعيدا عن الأطر الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا.[1]

ويقول المؤرخ الإيطالي برونواتين" **Brounwantin**" إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين، فهو مفهوم لاصقا للإنسان ظهر منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة، ويشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة محصور بين النزوح والارتحال من مكان إلى أخر، وتعتبر قضية حاسمة في القرن 21 خاصة في أوروبا، رغم من أهميتها إلا أنها تشكل تهديدا لأوروبا، وذلك بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي وحسب "ديدي بيغو" الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا.[2]

-أسباب الهجرة:

- الهجرة تمثل ظاهرة اجتماعية، وهاجس لكثير من الدول المستقبلة فهي نتيجة لأسباب عديدة منها.

- البطالة وانخفاض النقل الفردي.

---

[1]-زهية كتاب، "**مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورومغاربية**"، **مجلة الصوت القانون**، عدد 01 أفريل 2010، ص. 54.

[2]-مراد مقعاش، "**التهديدات الأمنية في المتوسط على علاقات الأمن والتعاون الأوروجزائري**"، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، دون وقائع النشر).

- نمط العيش في الغرب.
- تدهور الحياة الاجتماعية (السكن، الوضعية، الصحية...).
- عدم الاستقرار السياسي حيث صرح أحد المهاجرين غير الشرعيين، نطلب من رئس الجمهورية أن توفر لنا العمل.
- التباين المستمر والمتنامي بين معدلات السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي التي تتحكم في إيجاد فرص العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة.[1]

فالهجرة غير الشرعية قد أثرت على استقرار أوروبا مما ترتب عليه اختلال للأمن الأوروبي حيث تتخلص أهم المؤشرات في المظاهر التالية:

- اختلال الأمن الأوروبي واتساع حجم التهديدات التي تواجهه إذ أنه كلها عوامل تشكلا تهديد للاتحاد الأوروبي.
- انتشار الجرائم والإنجاز بالبشر.
- استغلال المهاجرين غير الشرعيين واستخدامهم كيد رخيصة.
- ارتفاع نسبة المهاجرين المافيا في أوروبا بسبب توفر رغبة المهاجرين في المغامرة والهجرة.
- ظهور واستخدام مكاتب الاستخدام الخارجي والوكالات الوهمية غير القانونية.
- انتشار الأمراض والأوبئة في المجتمعات الأوروبية خاصة تلك الأمراض المعروفة في منطقة المغرب العربي.
- تورط المهاجرين في الأعمال غير القانونية.[(2)]
- السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

---

[1]–عبد المؤمن مجذوب،" **ظاهرة الهجرة السرية وأثارها على العلاقات الأورومغاربية**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد 10،(جانفي 2014) ، ص. 304.

[2]–عمر يحي أحمد، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر، الجزائر دراسة حالة في 17 أفريل 2018**، على 21 :37، على الموقع: www.maspalitiques.com/index.phplar/93.acoar/739.imichandi.

على الصعيد التعاون الثنائي مع الطرف الأوروبي نجد تونس قد أبرمت اتفاقية الإقامة والعمل على إيطاليا سنة 1995، كذلك اتفاقية دخول تونس إلى إيطاليا 1998، واتفاقية العمالة الموسمية سنة 2000، كذلك إبرام اتفاقية الإقامة والعمل مع فرنسا سنة 1988، ثم اتفاقية التسيير المتناسق حول الهجرة 2008.

أما الجزائر فقد أمضت اتفاقية مع إيطاليا للحد من الهجرة سنة 2000 كذلك إبرام اتفاقية للدخول الجزائريين إلى سويسرا وإنجلترا سنة 2006، بالنسبة للمغرب فقد أبرمت عدة اتفاقيات لتنظيم شغل مواطنيها مع الدول الأوروبية منها الألمانية 1998، فرنسا (1993-2001)، البرتغال 1999، إيطاليا 1998-1999 وكذلك إسبانيا (1992-2003).[1]

واتخذت المفوضية الأوروبية عدة إجراءات لدعم التعاون بين دول الأعضاء منها، من خلال مجموعة 5+5: أولى الحوار اهتماماته لمشكلة الهجرة خلال مجتمعاته المختلفة لوزراء خارجية الدول المعنية منها اجتماع تونس في 2002/10/17، والرباط 22-2003/10/23، والجزائر 2004/10/13 ناقش موضوع الهجرة بأدق التفاصيل.

مؤتمر المغرب سنة 2005: شارك فيه أعضاء مجموعة 5+5 لوضع سبيل التعاون لمواجهتها مؤتمر باريس 2009-2011، الذي قرر برنامج للتعاون لتنظيم الهجرة.

- سياسة الأوروبية للجوار:

- يعزز الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "لاهاي" مكافحة الهجرة وتشكلات السياسية الأوروبية للجوار كآلية لتصدى لها.

وقد اقترحت الدول الأوروبية عدة حلول منها:

- اقامة مراكز استقبال خارج الحدود.

[1]-سليم دحه، **السياسات المغاربية لتنظيم الهجرة الدائرية، دراسة وصفية تحليلية للفترة 2000 2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2011) ، ص ص.84 .85

– معاهدة أمستردام في مادتها 62 التي تنص على الحرية، الأمن والأسس القانونية الخاصة، الرقابة على الحدود وسياسية إصدار التأشيرات.

– إعادة المهاجرين إلى أوطانهم.

– ضرورة الحوار السياسي بين الضفتين من خلال تناول مختلف التهديد الأمنية بين الطرفين.

– تحقيق تنمية اجتماعية.

– خلق قاعدة اقتصادية متباينة بين الضفتين.[1]

ويصنف إلى قائمة التهديدات، الأخطار المرتبطة بالدول الفاشلة من جهة أخرى قد وضعت تقارير مؤشر الدولة الفاشلة دول المغرب العربي في حالة تحذير منذ 2004، فبرغم من أنها توجد في المراتب المتوسطة إلا أنها نقد مصدر قلق أمني لدى الدول الأوروبية كونها تتميز بمؤشرات الدولة الفاشلة وهي غياب دولة القانون، القضايا الأمنية، التفاوت والتنمية في الجماعات، ارتفاع معدل الفقر، تزايد نسبة الهجرة، انخفاض مؤشرات التنمية.[2]

[1]–زهية كتاب، **مرجع سابق**، ص ص. 57. 58.

[2]–طارق رداف، **مرجع سابق**، ص. 184.

خلاصة الفصل:

تعتبر المنطقة المغاربية إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم السياسي، فهي تزخر بعدة ثروات طبيعية وطاقوية، فاهتمام الدول الأوروبية بهذه المنطقة فرضته عدة عوامل منها تاريخية اقتصادية سياسية، وتميز النصف الثاني من القرن العشرين ببروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية ويعد الاتحاد الأوروبي من أبرز وأنجح التجارب التكاملية في العالم، وشكلت منطقة المغرب العربي على امتداد طويلة من الزمن، وبفضل اعتبارات ومتغيرات عديدة ومتداخلة كوحدة جغرافية وعرفية ولغوية متكاملة اتحاد عرف باتحاد المغرب العربي يهدف ضمن طموحات شعوب هذه المنطقة، ووجدت هذه التكاملات نفسها أمام تحديات كبيرة من اجل بلوغ هدفها من جهة تحديات داخلية وتاريخية ومن جهة حجم التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تهدد مكانتها.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للعلاقات الأورمتوسطية

تمهيد:

تبنت المجموعة الاقتصادية الأوربية مع الدول المغاربية عدة سياسات، بدءا من سياسات الجيل القديم المتمثلة في السياسة المتوسطية الجزئية والشاملة، مرورا بأهم محطة وهو الحوار العربي الأوربي، ثم إلى السياسات من الجيل الجديد المتمثلة في السياسة المتوسطية المتجددة، ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي، أعادت الدول الأوروبية طموحها في المنطقة المغاربية من خلال اقتراحها لمسار برشلونة الذي يعتبر استمرارية للسياسات السابقة.

ونتيجة للعصوبات التي أعاقت تحقيق محاور برشلونة، تم تبني حوار 5+5 والذي ترجع فكرته إلى الثمانينات. ومع تصاعد ظاهرة الإرهاب في العالم، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تم تبني السياسة الأوربية للجوار، ومع الرغبة الفرنسية في تحقيق النفوذ على المنطقة المغاربية، تبنى الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" سياسة سميت مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط".

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: السياسات والاتفاقيات السابقة لمؤتمر برشلونة.

المبحث الثاني: منتدى 5+5.

المبحث الثالث: السياسات الجديدة في العلاقات الاورومغاربية

المبحث الأول: مسار برشلونة

المطلب الأول: السياسات والاتفاقيات السابقة لمؤتمر برشلونة.

يتمتع حوض المتوسط عامة ومنطقة المغرب العربي خاصة بأهمية جيواستراتيجية هامة، ما جعلها في حساب الدول الأوروبية، ويتخلص هذا الاهتمام بالمبادرات الاقتصادية التي أقامها في هذا الحوض انطلاقا من اتفاقيات الانتساب في الستينات إلى اتفاقية شاملة في السبعينات مرورا بأهم عملية وهو الحوار العربي الأوربي الذي تأسس غداة الحرب

العربية، الإسرائيلية والذي جاء نتيجة للسياسات المتوسطية وصولا إلى اتفاقيات في جيل التسعينات ثم إلى الشراكة الاورومغاربية.

-الأهمية الجغرافية لحوض المتوسط:

تعاقبت عدة تسميات على حوض المتوسط، فقد سماها الرمان " بالبحر الرومي " وسماه العرب " بالبحر المغربي " والبحر المتوسط، كلمة مشتقة من لفظين لاتينيتين "Meduis" المتوسط و" Terra " أي الأرض وسماه الأوروبيون خلال القرن 15 و19 باسم "la Méditerranée "وهي تسمية قديمة أطلقها اليونان وسموه الأمازيغ باسم "Ilel Agrkal" بمعنى البحر بين الأراضي وسموه اليهود باسم" بحر هندر".[1]

ويقع البحر الأبيض المتوسط بين ثلاث قارات القارة الأوروبية الأسيوية والإفريقية ويتفتح على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، وعلى المحيط الهندي عبر قناة السويس ويطل على البحر الأسود وبحر مرمره عبر الدردنيل ومضيق البوسفور، كما يتواجد فيه عدة بحار بحر ايجة، البحر الأدرياتيكي وبحر المرمرة.

تبلغ مساحة 2.5 مليون كلم ويطل على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق الذي لا يفصله عن أوروبا سوى 14 كلم ويبلغ عمقه الأقصى 5110م وعمق المتوسط 1500م وينقسم إلى ثلاثة أحواض، حوض الغربي، حوض الشرقي وحوض المتوسط.[2]

ولقد وصفه الباحث الأمريكي "مورتون كابلان" بقوله بأن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقود القادمة على تطور المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط في الربع

---

[1]-سليمة بن حسين، **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط**، 2004 2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013)، ص. 30.

[2]- جميل الحمداوي،**البحر الأبيض المتوسط** ، في 7 ماي 2018، على الساعة 14:30 على الموقع:
http//pupilt alwatan voice.com/ article/ 2007/ 04 23/ 85195. html

الشمالي من أوروبا، فهي أكبر تركيز للقوى البشرية الظاهرة في العالم، أما الربع الجنوبي الشرقي الغربي فهو يمتلك مصادر واسعة للطاقة.

أما ماكيندر فهو ينظر إلى العالم القديم بوصفه قارة واحدة لها أقسام صفة متوسطها البحر المتوسط ولها ثاني مساحة اليابسة ولقد سموها الجزيرة العالمية فلقد توصل في تحليله بأن البحر المتوسط هو المعبر الثاني الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية وبالتالي من سيطر عليها سيسيطر على العالم.[1]

- مفهوم المتوسط:

لقد ظهر مفهوم المتوسطية في بداية التسعينات، حيث بادر الاتحاد الأوروبي سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة، إضافة إلى كيفية ضمان تزويد الغاز والنفط إلى أوروبا، كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات بين الفترة الممتدة (1972-1976) للتعاون في عدة مجالات كالتجارة، تقديم المنتجات الفلاحية، إضافة إلى تمويلها ماليا[2]

1-السياسة المتوسطية الجزئية:

خلال هذه الفترة كان الهدف من التوجه الأوروبي نحو دول العالم عامة ودول المتوسط خاصة انبثق من عاملين: التوسعات التي عرفته الدول الأوروبية وظهور كقوة اقتصادية لها دور في الساحة العالمية، وذلك في إطار تقويتها ودورها المستقل في السياسة الخارجية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعترض دائما هذا التعاون إضافة إلى بعض الصعوبات، وقد سعت الجماعة الأوروبية منذ الستينات نحو تبني سياسة متوسطية خاصة لما عرفت بالسياسة المتوسطية الجزئية التي اقتصرت على المجال الاقتصادي والتجاري، و

[1]- أحمد دربان، **مرجع سابق**، ص ص. 279 .280.

[2]- نصير العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 295.

كانت لبنان أول الموقعين على هذه الاتفاقية التجارية سنة 1965 بعد اليونان في 1 نوفمبر 1962، مع تركيا في 12 سبتمبر 1963، ثم تليه تونس في 28 مارس 1969 ثم المغرب في 31 مارس 1969 ثم إسرائيل في نفس السنة.[1]

-**تقييم السياسة الجزئية:** ما يمكن استنتاجه من اتفاقيات جيل الستينات، أنها كانت ذات طبيعة تجارية، تنص حول الصادرات الزراعية، كما أنها لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف، لكنها جرت في مفاوضات ذات طابع ثنائي وكل دولة مغاربية منفردة.[2]

2- السياسة المتوسطة الشاملة:

في السبعينات من القرن الماضي رأدت المجموعة الاقتصادية ضرورة تفعيل علاقاتها مع الدول المتوسطية فقامت بتبني سياسة أوسع وأشمل من السياسة الماضية سميت بـ "السياسة المتوسطية الشاملة" والتي أقرتها في قمة باريس بين 19-21 أكتوبر 1972، وتشمل كل الدول المشاطئة لحوض المتوسط بالإضافة إلى الأردن وثم استبعد كل اليونان وتركيا كونهما بدءا مفاوضات الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية كذلك ليبيا وألبانيا طبيعة نظامها السياسي[3].

كان الهدف من هذه السياسة تسهيل عملية التنقل للبضائع مع مبدأ المعاملة التفضيلية للمنتوجات الزراعية، وتخفيض التعريفة الجمركية بين 20% و80% وهذا حسب طبيعة المنتوج

ولقد جرت هذه السياسة في إطار مفاوضات بين المجموعة الأوربية وكل دولة على حدا[4] كذلك تم الاستفادة من أربعة بروتوكولات وهي موزعة كالتالي:

---

[1]- أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الاوروبية -المتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،2001/2000)، ص .80 .

[2]- نسرين نمونشي، **تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م.10، عدد1، (2017)، ص. 544.

[3]-احمد كاتب، **مرجع سابق** ، ص. 80.

[4]-مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط، بعد نهاية الحرب لباردة، دراسة في الرهانات والأهداف**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص 78.

البروتكول المالي الأول: من (1978-1981) بمجموع 639 مليون إيكو.

البروتوكول المالي الثاني: من (1982-1986) بمجموع 975 مليون إيكو.

البروتوكول المالي الثالث: من (1987-1991) بجموع 1555 مليون إيكو.

البروتوكول المالي الرابع من (1992-1996) بمجموع 1908 مليون إيكو. [1]

جدول 1: الاتفاقيات المتوسطية

التاريخ	البلد	الاتفاقيات
1 نوفمبر 1962	اليونان	اتفاق مشاركة
12 سبتمبر 1963	تركيا	اتفاق مشاركة
5 ديسمبر 1972	قبرص	اتفاق مشاركة
11ماي 1978	إسرائيل	اتفاق تبادل وتعاون
25 أفريل 1976	تونس	اتفاق تبادل وتعاون
26 أفريل 1976	الجزائر	اتفاق تبادل وتعاون
27 أفريل 1976	المغرب	اتفاق تبادل وتعاون
11 جانفي 1977	مصر	اتفاق تبادل وتعاونن
11 جانفي 1977	الأردن	اتفاق تبادل وتعاون
11 جانفي 1977	سوريا	اتفاق تبادل وتعاون
3 ماي 1977	لبنان	اتفاق تبادل وتعاون
02 افريل 1980	يوغسلافيا	اتفاق تعاون

المصدر: مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة- دراسة في الرهانات والأهداف،(القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2006/16) ، ص 78.

[1] -أسماء سي علي، **مرجع سابق**، ص 81.

تقوم الاتفاقيات التي جاءت في السياسة الشاملة للمجموعة الأوربية على ثلاثة دعائم:

-**التفضيلات التجارية:** سمحت هذه الاتفاقية ينفتح لمنتوجات أوربية على السوق تضمن: مليون مستهلك، كما تعمل على تحرير المنتوجات الصناعية كلية من الرسوم الجمركية ما عدا الموارد النفطية وبعض أنواع النسيج إلا أن الشروط الفلاحية غير مشجعة ما أدى إلى صعوبة الأمر خاصة بعد انضمام البرتغال-اليونان-إسبانيا.

-**التعاون المالي والتقني:** فنجد أن الاتفاقيات المبرمة سابقا في 1969 تقديم مساعدات مالية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية في الدول المتوسطية إلا أنها لم تغطي سوى المشاريع التنموية البسيطة كونها غير كافية.

-**التعاون في مجال اليد العاملة:** تضمنت هذه الاتفاقية إجراءات للحماية الاجتماعية كذلك ضمان تحسين شروط العمل للمهاجرين واليد العاملة القادمة من دول متوسطية نحو أوربا[1].

ووصلت السياسة المتوسطية الشاملة إلى حدودها الموضوعية بسبب عاملين اثنين هما:

- أدى إلى إبرام اتفاقيات تراعي خصوصيات كل دولة إلى مزايدة بين الدول الثلاثية للمتوسط أثناء مفاوضاتها مع الجماعة الاقتصادية الأوربية خلال المقابلة بينها للحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد.
- عرفت القطاعات التجارية (خاصة النسيج والخمور) التي كان بإمكان تطوير تصديرها باتجاه الدول الأوربية صعوبات في هذه الدول[2].

[1]- رتيبة برد، **الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008)، ص.91.

[2]- أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص. 80.

- **تقييم السياسة المتوسطية الشاملة:**

لقد تضمنت هذه الاتفاقية تقديم مساعدات مالية وفنية إلى جانب تشجيع المبادلات التجارية وما يمكن استنتاجه من هذه الاتفاقية رغم أن للاتفاق كان يهدف إلى إعادة تنشيط الصادرات المغاربية والمنتجات الزراعية وذلك عن طريق تسهيل دخولها إلى السوق الأوربية إلا أن المعاملة التفضيلية الأوربية لم تحقق ذلك، ويرجع الإخفاق إلى الاتفاق نفسه، خاصة بعد انضمام كل من إسبانيا والبرتغال واليونان إلى السوق الأوربية المشتركة، وذلك بمنح حرية التنقل لسلعهم الزراعية ودمجهم في السوق المشتركة، إضافة إلى مبدأ الأفضلية أولوية المنتوج الأوربي على بقية منتوجات الدول الأخرى[1].

3- الحوار العربي الأوربي 1973:

انطلاقا من جملته المشهورة حول "ضرورة اتجاه أوربا لعالم الغد بالتحالف مع العرب لأنها بذلك تحقق بناء قوة عالمية سوف تؤمن التوازن للعالم بدأت المجموعة الأوربية بفتح قنوات الحوار بينها وبين الجامعة العربية، ربما أخذا بنصيحة شارل ديغول أو ربما إذعانا للضغوطات النفطية التي استخدمها العرب مجتمعين آنذاك، أو ربما عزفا على الوتر الإنساني لمساعدة الدول العربية على ما كانت تعاني منه من مآسي في تلك المرحلة.

ولقد استخدمت الدول العربية البترول كسلاح للضغط على الدول الغربية لسببين هما:

-حالة اللاأمن السائدة آنذاك في الشرق الأوسط، خاصة بعد حرب الاستنزاف على الجهة المصرية.

-عدم تثمين سعر البترول، فهي أقل من سعرها الحقيقي بـ 50% ولقد صرح الرئيس الجزائري آنذاك "هواري بومدين" أنه لأكثر من عشرين عاما، فإن الدول المصدرة للبترول قد مولت التنمية الصناعية الغربية، وفي نفس الوقت السياق صرح وزير البترول السعودي أحمد زكي اليماني في الولايات المتحد الأمريكية بأن حكومته لن

[1]- نسرين نموشي، **مرجع سابق**،546.547

تسمح لشركة أرامكو بتحقيق برامج التوسع التي تصبوا اليها حتى تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها المالية لإسرائيل[1].

وبدأ الحوار العربي في أكتوبر 1973، اثر سببين هما:

1- قرار وزراء النفط العرب أثناء حرب أكتوبر في اجتماع بالكويت، يعرض خطر نفطي على الولايات المتحد الأمريكية مع تخفيض مستوى الإنتاج حتى يتحقق الاستقلال على الأراضي الفلسطينية.

2- القرار العربي في 20 أكتوبر 1973 يعرض خطر على هولندا ردا على موقفها ضد العرب ودعمها لسلوك الإسرائيلي[2].

يعتبر الحوار العربي الأوربي المبادرة الوحيدة التي أقيمت بين الطرفين، حيث جهدت المجموعة الاقتصادية الأوربية من جهة وجامعة لدول العربية من جهة أخرى حيث تجسدت في قمة الجزائر 28 نوفمبر 1973 الذي اقترح إنشاء حوار مع الجماعة الاقتصادية الأوربية وقدم الاقتراح من طرف أربعة وزراء عرب إلى القمة اللوبية المنعقدة في كوبنهاقن بين 10-14 ديسمبر 1973 وانطلق الحوار العربي الأوربي في باريس على المؤتمر الوزاري بين 30 جوان 1974 وتبنته رسميا القمة العربية التي عقدت في 28 أكتوبر 1974 بالرباط[3].

ونتيجة للاختلاف في الأهداف، فالدول العربية تبحث عن الدعم السياسي الأوربي، بينما الدول الأوربية تبحث عن ضمان التزويد المستمر بالبترول والغاز إلا أن الحوار لم يعرف إلا 5 سنوات ونصف من 1974-1979[4].

---

[1]- باسل رياض حورانيه، **أسباب ومنطلقات الحوار**، في 25 ماي 2018، على 12:20، على الموقع:
http///www.almanarpress.com/basselertikel.htm

[2]-محمد خليل اربيع، **مشروع الشراكة الاورومتوسطية و تداعياته السياسية على النظام الاقليمي العربي 1991-1999** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة: الازهر غزة ،كلية الآداب ، 2010)، ص.5

[3]-احمد سعيد نوفل وآخرون، "**التداعيات الجيوستراتيجة للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للبحاث والدراسات السياسية، ط1، فيفري 2014)، ص.95.

[4]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص.88.

ولقد تم تحقيق الأهداف المعلنة عنها خاصة من جهة الأوربيين فهم لم يعرفوا أي خطر نفطي بعد ذلك، واستمرت الإمدادات دون توقف وفتحت الأسواق العربية أبوابها أمام الصادرات الأوربية، وتتم تحقيق الهدف العربي في إعلان البندقية الصادر في جوان 1980 من خلال الدعم المشترك للقضية الفلسطينية، إلا أن الحوار تأجل لأسباب عديدة منها اغتيال أنور الساداة 1981 ، والانقسامات الداخلية في صفوف الدول العربية خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1989)، الغزو الإسرائيلي لشمال الفلسطيني 1992 . إضافة إلى الأزمة التي عرفتها الأسواق البترولية منذ 1982، والانشغالات الداخلية الأوربية (التوسعات التي كان يعرفها الاتحاد الأوربي)[1].

ومن نتائج الحوار:

- تصنيف قرار مجلس الأمن رقم 339، القاضي بالرجوع قوات الطرفين الإسرائيلي والعربي إلى مواقعها قبل 22 أكتوبر 1973 وإقامة مفاوضات سلمية بينهما.
- عدم احتلال أراضي الغير بالقوة.
- احترام سيادة كل دولة في المنطقة واستقلال أراضيها.
- الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة[2].

4-السياسة المتوسطية المتجددة:

-عوامل بروز السياسة المتوسطية المتجددة:

- الرجوع الذي عرفه الاقتصاد العالمي عامة والأوربي خاصة إلى حقبة التوسع 1985-1990 الأمر الذي دفع الأوربيين إلى التفكير في اقتراحات أكثر تفاؤلا إزاء العالم الثالث

[1]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق** ، ص.96.

[2]-محمد خليل أربيع ، المرجع نفسه، ص.6.

- التطور الذي عرفه الاندماج الأوربي من العقد الوحيد 1978 إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوربي سنة 1993 والتوسعات التي عرفها آنذاك وكذلك أصبح كيانا حقيقيا له سياسة.
- فارق التنمية بين ضفتي المتوسط وأزمة المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية التي سببت انخفاض مستوى معيشة الدول المغاربية، ولقد تعددت دواعي القطيعة في الاصطدامات الثقافية والسياسية والتي انعكست عبر تصاعد التوجهات الراديكالية.
- الجديد الذي حملته السياسة الأوربية المجسمة بقضايا السلاح والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية التي تعيق الصادرات الفلاحية المغاربية[1].

نتيجة للنتائج الهزيلة التي حققتها السياسة المتوسطية الشاملة، فكرت المجموعة الأوروبية بين 1988 و1990 بإعادة تجديد سياستها بهدف إرساء الروابط مع الدول المتوسطية وذلك عن طريق زيادة حجم المساعدات في البروتوكول المالي الرابع، وتحسين شروط الدخول للسوق الأوربية المشتركة، عامين بعدها تم تبني ما يعرف بـ "السياسة المتوسطية المتجددة" لمدة 5 سنوات من (1992-1996) [2].

وأعدت المجموعة الأوربية توجها جديدا أخذا بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التي نادت بها بلدان المتوسط غير الأوربية أو التي نص عليها مجلس ستراسبورغ الأوربي 1986 أو التي قدمتها الهيئات الاقتصادية والاجتماعية لصياغة هذه السياسة الجديدة ولقد سمحت هذه السياسة لبلدان المتوسط بإدارة بصورة أفضل اقتصاداتها وإمكانياتها وشكلت الخطوات المقترحة داخل هذه السياسة قفزة نحو الانفتاح في إطار سياسة تجاوز جديدة.

وتحدد وثيقة "التعاون الأوربي المتوسطي" التي أعلن عنها المؤتمر في نيقوسيا المنعقد في افريل 1990، برامج المؤتمر ونقاطه الأساسية ومنها مسألة تنمية الموارد البشرية

---

[1]-فتح الله ولعلو، **مرجع سابق**، ص.172.

[2]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص ص. 83.84.

والتأهيل المهني، فنصت على نقل الأيدي العاملة والعمال المتخصصين إلى بلدان المتوسط التي تحتاج هذا الدعم، كما اهتم بالسياسة الثقافية[1]، ولقد تبنى الاتحاد الأوربي سياسة المتجددة بقرار يقضي التعاون المالي في جميع دول المتوسط غير أوربية ولخصت هذه الساسية في ست نقاط أساسية:

- متابعة مسار التأقلم الاقتصادي لبلدان المتوسط غير أوربية.
- تحفيز الاستثمار الخاص.
- زيادة التمويل. تحسين التحول إلى سوق المجموعة.
- تضمين أوثق لبلدان المتوسط غير الأوربية في مسار التكامل.
- تقوية الحوار الاقتصادي والسياسي خصوصا على المستوى الإقليمي.

أما الوسائل المتفق عليها لتحقيق هذه الأهداف تمثله في تقوية اتفاقات التعاون الثنائية الموقعة مع بلدان المتوسط غير أوربية، إضافة إلى بروتوكولات مالية بصيغ جديدة أو ما يعرف بـ "التعاون الأفقي" إضافة إلى نقل الطاقة والمحافظة على البيئة وإدخال محسنات لبعض البلدان في حوض المتوسط لتمكن من دمجها إلى سوق المجموعة[2].

تحدد الإطار العام السياسة المتوسطية المتجددة كما يلي:

- تمتين الروابط بين جهود الجماعة ودول حوض المتوسط التي تهدف إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم الجماعة الاقتصادية الأوربية للجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي
- إرساء آلية الحوار بين الجماعة الأوربية وشركائها في حوض المتوسط في كافة المبادلات وعلى كل المستويات.

---

[1]– صفيان أبحري، **مرجع سابق**، ص.108.

[2]– ليليا بن منصور، **مرجع سابق**، ص.ص.217.218.

- إحداث مشاورات مكثفة بين الجماعة الأوربية وشركائها في حوض المتوسط[1].

ولقد تم طرح مبادرات جديدة مع حلول عامي 1992-1993 من اجل خلق اطر جديدة لعلاقات التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية، المالية، الثقافية، ولعل أهمها:

- ميد- كامبوس: وتسعى هذه المبادرة إلى توسيع نطاق نقل المعارف العلمية التقنية بهدف تحفيز القدرات لنمو بلدان المتوسط غير الأوربية.
- ميد-اينفست: وتسعى إلى تكوين شركات صغيرة في مختلف البلدان المتوسط وتنميتها.
- ميد-اوربس: وتهدف هذه المبادرة إلى تحفيز النمو المدني لبدان المتوسط غير الأوربية كإدارة الموارد المائية ومعالجة النفايات، حماية لبيئة، التأهيل والإدارة المالية.
- ميد-ميديا: تهدف هذه المبادرة إلى تحفيز العلاقات بين الشركات العاملة في وسائل الاتصال الجماعي وتبادل البرامج الإذاعية وتأهيل العاملين المتخصصين.
- ميتاب: هذه المبادرة من إعداد البنك الأوربي للاستثمارات بالتعاون مع البنك الدولي، وتهدف إلى تحقيق استثمارات في قطاع الإنتاج البيئي بالنسبة للبلدان المتوسطية.
- ماست: يرتبط بالبرنامج السابق ويهدف إلى تحقيق تكنولوجيا متعددة باستخدام الأقمار الصناعية للالتقاط التلفزيوني وأنظمة إعداد المعلومات[2].

---

[1]-قويدر شاكري، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014)، ص.68.

[2]- ليليا بن منصور، **مرجع سابق**، ص ص.218.219.

البروتوكول المالي الرابع المعلن عنه في السياسة المتوسطية المتجددة:

جدول 2: البروتوكول المالي (بملايين ايكو)

	المجموع	قروض BEI	صندوق الميزانية
المغرب العربي	1227	668	559
الجزائر	405	280	125
المغرب	498	220	278
تونس	324	168	156
المشرق	961	550	401
مصر	568	310	258
الأردن	166	80	80
لبنان	69	45	24
سوريا	158	115	43
إسرائيل	82	–	–
المجموع	2375	1300	1075

المصدر: مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص.84.

5-استراتيجيات التعاون غرب المتوسط :

إن استراتيجيات التعاون التي بادر بها الاتحاد الأوربي في حوض المتوسط متعددة، من اجل إقامة علاقات اقتصادية مع تلك الدول، بدأ بالسياسات الاقتصادية من جيل الستينات، وصولا إلى نماذج أخرى لهذه الشراكة منها: ندوة الأمن والتعاون في المتوسط، الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط، المنتدى المتوسطي، مجلس المتوسط.

-ندوة الأمن والتعاون في المتوسط:

تم الإعلان في أوت 1975، ومع التأكيد على أهمية الأمن في المتوسط وعلى ضرورة تنسيق الجهود بين اوربا ودول المتوسط، والعمل على إنشاء لجنة خاصة بحوض البحر الأبيض المتوسط تعرف بـ "ندوة الأمن والتعاون في المتوسط".

-الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط:

حيث عقدت أول اجتماعها بين 15 و25 جوان 1992 بـ "Malaga" كما عقدت اجتماع ثاني بتاريخ 1-4 نوفمبر 1995 في "لافاليت" هذه المبادرة كانت تخص فقط الدول المشاطئة للمتوسط، كما شاركت القوات البحرية الأمريكية، الروسية، وبريطانية، والمنظمة الفلسطينية بالإضافة إلى البرلمانات الدولية كالبرلمان الأوربي[1].

-المنتدى المتوسطي:

هو مبادرة فرنسية، جمعت إطارات غير حكومية، مسؤولين إداريين ورجال السياسة والأوساط السوسيومهنية، جامعيين من الدول الأوربية والمغاربية، من اجل تطوير المبادلات والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعقد اجتماع بالإسكندرية المصرية بين 3-4 جويلية 1994، بين وزراء خارجية 10 دولة متوسطية: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، الجزائر، مصر، المغرب، تونس، تركيا، البرتغال واليونان وتقرر خلال هذا الاجتماع إنشاء ثلاثة فرق حول الحوار السياسيين الثقافات والحضارات، التعاون الاقتصادي والاجتماعي[2].

-مجلس المتوسط:

هي مبادرة جديدة لإنشاء هيكل للأمن والتعاون في منطقة المتوسط اقترحها وزير خارجية مالطا في مارس 1992، ولقد كانت فكرته تنص على إنشاء المجلس الأوربي يضم

---

[1]- فاطنة عابدي، **العلاقات الاورومغاربية بين الشراكة والتبعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة :الدكتور مولاي علي طاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص.21.

[2]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص.90.

الدول المحيطة للبحر المتوسط والمنظمات غير الحكومية مع إمكانية ضم الدول الأخرى غير المشاطئة قائمة على مبادئ الأمم المتحدة واحترام حقوق الإنسان[1].

6-اللقاءات المؤسسة لفكرة الشراكة الاورومتوسطية:

في 17 فيفري 1992: اقترح ببرشلونة فكرة التبادل الحر مع المغرب.

2 مارس 1992: إسبانيا تقدم فكرة عن إقامة التبادل الحر بين المجموعة الاقتصادية الأوربية.

افريل 1992: قدمت المفوضية الأوربية رسالة للمجلس والبرلمان الأوربي بعنوان مستقبل العلاقات الاورومغاربية بهدف إنشاء سياسة الحوار. كما اقترحت إسبانيا من تخفيض ديون الدول المغاربية.

قمة كورفو "Corfou"، جوان 1994: عرفت تقدما في العلاقات حيث طرحت فكرة الشراكة الاورومتوسطية وبناء منطقة التبادل الحر[2].

أكتوبر 1994: اقترحت اللجنة تعزيز الشراكة من خلال دراسة معنونة بـ "تقوية السياسة المتوسطية" للاتحاد الأوربي في إقامة شراكة أوربية بحيث تمكنت من هيكلة الشراكة المزمع إنشاؤها على محورين من خلال تكثيف الإصلاحات السياسية ودعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

11 ديسمبر 1994: انعقاد المؤتمر الأوربي في "Tasen" الألمانية ليضع السياسة المتوسطية الهادفة الى تقوية سياسة الاتحاد الأوربي.

---

[1]- رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص.100.

[2]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص.95.

افريل 1995: انعقد الاجتماع الثاني للمنتدى المتوسطي في منتجع (Sainte Maxime) تمت فيه معالجة المسائل.

مؤتمر "Cannes": بفرنسا يومي 26-27 جوان لإعطاء دفعة للعملية السياسية المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي ثم تم التأكيد على عقد المؤتمر الأوربي في برشلونة 1995[1].

المطلب الثاني: قمة برشلونة

إن كلمة الأورومتوسطية تتكون من جزئين، الجزء الأول "الأورو" ويقصد بها أوروبا، أو الاتحاد الأوربي، أما الجزء الثاني "المتوسطية" فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط، أي الشراكة الاورومتوسطية جمع بيها الاتحاد الأوربي من الشمال البحر الأبيض المتوسط وبعض دول جنوب المتوسط لإقامة علاقات وهذا ما يجسد في مشروع الشراكة الاورومتوسطية[2].

1-أبعاد الشراكة الاورومتوسطية:

- **البعد الثنائي:** يتحدد مفهومه عبر اتفاقيات الشراكة التي يعقدها الاتحاد الأوربي مع كل دولة منفردة داخلة في الشراكة، والتي تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الاورومتوسطية الجديدة، وكل اتفاقية تختلف عن الاتفاقية المنعقدة مع كل دولة متوسطية، والهدف من هذا البعد يتمثل في تأسيس منطقة التبادل الحر آفاق 2010، وهذه المنطقة كل دولة لها تاريخها، فعلى سبيل المثال الشراكة الاوروجزائرية حددت سنة 2017 ثم أجلت إلى غاية 2020.

[1]- أسماء سي علي، **مرجع سابق**، ص.89.

[2]- ليليا بن منصور، **مرجع سابق**، ص.207.

- **البعد الإقليمي:** ويقوم بشكل رئيسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشركات والبرامج والمشروعات، بالإضافة إلى هذا فقد تم تأسيس عدد من الهيئات التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في مسار برشلونة كالبرلمانات وهيئات المجتمع المدني وغيرها، هدفه كان بناء الثقة والتعاون المنتظم بين دول المنطقة.[1]

2-قمة برشلونة 1995:

إن الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط لم تكن غائبة بمواردها الطبيعية الهامة وطاقتها البشرية، مما جعلها محل اجتهاد بين القوى العظمى خاصة الاتحاد الأوربي الذي قام بتلخيص علاقته معها بمفهوم الشراكة الاورمتوسطية، التي تعتبر أكثر مساعي للاتحاد لإعداد مفهوم إقليمي لهذا الحوض، ولقد لخص مؤتمر برشلونة 1995 أهم الأبعاد والأهداف لهذه الشراكة.

أ-دوافع انعقاد مؤتمر برشلونة:

-أهداف ودوافع الدول الأوربية:

- امن الدول الأوربية مرهون بالأمن في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، وقد تم تجسيد ذلك في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيدهم أن السلام والاستقرار والأمن في المتوسط يعد مكسبا مشتركا
- التخوف الأوربي من إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق الضفة الجنوبية التي تعتبر قريبة منه جغرافيا.

---

[1]-إلياس غقال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2004**، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم، (جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2017/2016)، ص.12.

- تنامي ظاهرة الإرهاب وما يترتب عنها من جريمة منظمة، التطرف وتجارة المخدرات
- الانفجار السكاني في الضفة الجنوبية للمتوسط وما ترتب عنه من ظاهرة الهجرة الشرعية الأمر الذي يهدد أمن واستقرار أوربا.
- الرغبة في إبقاء علاقات دول الاتحاد الأوربي مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لضمان تدفق البترول والغاز ودعم نفوذها الفكري والثقافي واللغوي في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل كالمنظمة الفرنكوفونية[1]

ويهدف إلى:

- تطوير عملية الاندماج الأوربي.
- النزعة الأوربية في تجسيد دور مؤتمر في السياسات العالمية وتدعيم مواقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الأخرى (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان) وذلك من خلال بناء منطقة استراتيجية أوربية وهذا ما يقوي موقف الاتحاد الأوربي في الساحة الدويلة، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع نحو الاقلمة وضمان مكانة اوربا في الاقتصاد العالمي ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة الحوض المتوسط
- تشجيع التعاون بين الاتحاد الأوربي ودخول جنوب المتوسط في مجالات الطاقة والاستثمار كذلك الإصلاح السياسي في دول الجنوب واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير
- تدعيم استقلالية اوربا عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتجه نحو الشرق الأوسط

[1]– نصير العرباوي، **مرجع سابق**، ص ص. 298.299.

- رغبة الدول الأوربية في إقحام أسواق جديدة في الحوض المتوسطي[1].

-أهداف ودوافع الدول المتوسطية:

- الفراغ الناتج عن فشل المشاريع التكاميلية المغربية والعربية.
- حلم دول جنوب المتوسط في تحقيق منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي وفتح الأسواق الأوربية للمنتجات المتوسطية
- الرغبة في الأخذ بنموذج الأوربي في كافة الميادين من اجل تحسين المنتجات والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي
- إدراك دول الضفة الجنوبية أن التعاون مع الاتحاد الأوربي سيمكنهم من تماشي مع ظاهرة العولمة وعلى الاقتصاد العالمي
- سعي الدول الجنوبية إلى جلب المستثمر الأجنبي بصفة عامة والاتحاد الأوربي خاصة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوربي للاستثمار.
- القضاء على البطالة وعلى الآفات الاجتماعية المؤدية إلى هجرة الأدمغة ونقل التكنولوجيا[2].

كذلك اهم الدوافع التي أدت الى انعقاد مؤتمر برشلونة 1995:

- نهاية الحرب الباردة، وانهيار جدار برلين 1989، قلب الساحة الأوربية- الجيوسياسية والاستراتيجية رأسا على عقب، فانضمام العديد من دول وسط وشرق اوروبا إلى الاتحاد الأوروبي سبب في إعادة التوازن مع علاقاته مع دول الجنوب
- وعي الدول الأوربية بأن مشكلتها لا تحل داخل اوربا فقط وإنما في دائرة الفضاء المتوسطي.

---

[1]- إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص ص.123.124.

[2]- نصير العرباوي، **مرجع سابق**، ص.300.

- امن اوربا هو امن البحر الأبيض المتوسط[1].

في عام 1995 وقعت 15 دولة أوربية و12 دولة متوسطية من بينها سبع دول عربية على اتفاق سمي بـ "وثيقة برشلونة" بين 27-28 نوفمبر 1995 ببرشلونة الإسبانية التي يعتبر المسار الجديد الشراكة الأوربية المتوسطية والتي تهدف إلى دعم الأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

3-خصائص المؤتمر من حيث المشاركة:

جمعت ندوة في لقائها الرسمي وزير خارجية 27 دولة مدعوة رسميا للمشاركة في أشغال المؤتمر 15 منها من الاتحاد الأوربي و12 دولة متوسطية من أصل 47 دولة حاضرة وتنقسم إلى ثلاث مجموعات:

أ- **مجموعة المشاركين الرسميين**، وهم يمثلون 27 دولة داعية للمشاركة بصفة رسمية في أشغال المؤتمر وهذه الدول لها حق التصويت على البيان الختامي وتنقسم إلى:

-**الدول الشمالية المتوسطية**: وهيي تمثل دول الاتحاد الأوربي عددها 15 دولة وهي: إسبانيا، ألمانيا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، بريطانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، السويد.

-**الدول المتوسطية الجنوبية**: وهي الدول الواقعة جنوب حوض المتوسط وعددها 12 دولة، الشريكة في هذه الشراكة وهي: الجزائر، تونس، الغرب، مصر، لبنان، سوريا، الأردن، قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية.

---

[1]- عبد الله تركماني، **العرب والشراكة الاوروميتوسطية**، في 10 ماي 2018، على 22:20 على الموقع: www.makarabat.com/s977.html

[2]- عبد الحليم فضل الله، **الاتحاد من اجل المتوسط، حفنة من المشاريع ام تقاسم جديد للنفوذ**(المركز الاستشاري لدراسة والتوثيق، 2018)، ص.2.

ب-المجموعة الحاضرة من المنصة الدبلوماسية: تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى مجموعة من الدول الأوروبية المتمثلة في الندوة من طرف سفراء المعتمدين بمدريد، سويسرا، النرويج، روسيا، أوكرانيا، جمهورية التشيك، المجر، سلوفاكيا، بلغاريا، بولونيا، رومانيا، ألبانيا، ليتوانيا، ليتوينا، استوينا، الفاتيكان، سلوفينيا، موناكو.

-**مجموعة المدعوين الخاصين،** مثل حضور ممثل جامعة الدول العربية وكذلك الاتحاد المعرب العربي، وحضور الوزير الموريتاني[1].(انظر الملحق رقم 2)

وفي الإطار حدد الإعلان برشلونة ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة المنبثقة على المشاركة وهي البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

4-محاور مسار برشلونة:

-المحور السياسي و الأمني:

ينص الإعلان أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن تكون المبدأ الأساسي لأي تعاون بين دول حوض لمتوسط، وحدد الالتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها المتمثلة في:

- التزام بميثاق الأمم المتحدة.
- التسوية السلمية للنزاعات.
- عدم جواز الاستلاء على أراضي الغير بالقوة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

[1]- رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص ص.108.109.

- ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودولة القانون والمساواة بين الشعوب وتقرير المصير.

وتم وضع خطة عمل لتحقيق هذه الأهداف من خلال:

اعتماد الحوار السياسي منتظم بي دول المنطقة، جهاز للإنذار المبكر، تحديد مصادر الخطر والتهديد، ابتكار صيغ ملائمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، الحد من السباق نحو التسلح مكافحة الإرهاب، وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الأموال والتعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى[1].

-المحور الاقتصادي و المالي:

شدد المشاركون على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة من اجل تحقيق هدفهم في بناء منطقة ازدهار ورفاه مشترك، ويقرون بالصعوبات التي تنجم عن اثر المديونية في منطقة المتوسط ويتفقون على مواصلة حوار يهدف إلى الرقي والتقدم وحدد المشاركون أهدافهم على المدى البعيد كالآتي:

- الإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين ظروف حياة السكان ورفع مستوى التشغيل، وتقليص فوارق التنموية في المنطقة الاورومتوسطية.
- ترقية الشراكة والاندماج الجهوي وتشجيع التعاون والتكامل.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف يتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تعتمد على:

[1]- جعفر عدالة، **سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد19 (ديسمبر 2014)، ص.2.

-الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة.

-إقامة شراكة وتعاون اقتصادي في مجالات معينة.

-الزيادة بالتدرج للدعم المالي والأوربي لشركائه[1].

-منطقة التبادل الحر:

اتفق المشاركون أن منطقة التبادل الحر ستكون تدريجيا وستحقق بحلول 2013 وذلك من خلال إقامة تحرير في التجارة بين الدول وسيكون التحرير الكامل في 2015 وذلك من خلال الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية والقيود الإدارية والنقدية عليها، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي وتنمية القدرات والتجهيزات الإدارية وتبادل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار الخارجي والادخار الوطني والتعاون في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث وتنسيق السياسات في مجال الطاقة، وتحديد طرق الزراعة، والتخفيض التدريجي ودعم البحث العلمي والتعاون في مجال الإحصاءات[2].

وقرر المشاركون أن لتسهيل إنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه من خلال اعتماد تدابير مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ وحقوق الملكية.

- السعي وتطوير السياسة القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصادها مع مراعاة احتياجاتها ومستويات نموها.

---

[1]- نصير العرباوي، **مرجع سابق**، ص.305.

[2]- فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص.101.

- تعديل وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء الأولوية للترقية وتطوير القطاع الخاص والقطاع الإنتاجي وإنشاء الاطار المؤسسي والتنظيمي المناسب لاقتصاد السوق[1].

كما نص المحور على التعاون المالي من خلال "ميدا" التي تعتبر الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوربي الذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة المتوسطية وهكذا سيتم تطبيق فصول "مسار برشلونة" وسطر هذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 4.685 مليار يورو، خصص للتعاون المالي بين الاتحاد الأوربي وشركائه في المتوسط في الفترة الواقعة ما بين 1995-1999 وتخصيص مبلغ قدر بـ 5.35 مليار يورو في الفترة الواقعة ما بين 2000 و2006 كذلك مع إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوربي[2].

-المحور الاجتماعي و الثقافي:

نص الجزء الثالث من إعلان برشلونة على "المشاركة في المسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية" وعند قراءتنا يلاحظ وجود جزء هام يتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع الحقوق الأساسية، وفي هذا الصدد يقر المشاركون على أهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في سياق برامج التعاون اللامركزي، ودعم المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون والمجتمع المدني، والعمل على التقليل من ظاهرة الهجرة، بواسطة برامج لتدريب المهني وبرامج الدعم الموجهة لخلق وظائف جديدة[3].

اعترف الشركاء بـ "التقاليد الثقافة والحضارة لشعوب البحر الأبيض المتوسط الالتزام بأطروحة حوار الحضارات، التبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية

---

[1] -Barcelona Déclaration 27-28 novembre 1995), p.3.

[2]- محمد جمال الدين المظلوم، **الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية المحور نحو استراتيجية مستقبلية عربية في اطار الشراكات الدولية**،(3-2013/2/5) الخرطوم

[3]- فلنتيا جودت حسن مناع، **عشر سنوات على اعلان برشلونة...تقييم نقدي للنتائج**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة: بيرزيت ، فلسطين، كلية الدراسات العليا ، 2006/2005)، ص.51.

- التعاون في مجال وسائل الإعلام الإخبارية الأوربية على القنوات العربية كذلك عن طريق تغطية عادلة في الإعلام الأوربي للقضايا ذات الاهتمام العربي
- إظهار الدور الفعال للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كل الميادين الاجتماعية
- احترام الحقوق الاجتماعية المؤسسة على القوانين المدنية والإنسانية[1].

تم عقد هذه المؤتمرات مكملة لمسار برشلونة وهي:

- **مؤتمر مالطا:**

ويطلق عليه اسم "برشلونة" انعقد بين 15-16 افريل 1997 تناول المؤتمر قضايا الشرق الأوسط واستقرارها تطبيقا لما جاء في مؤتمر مدريد 1991 "الارض مقابل السلام"

- **فالينا الأول:**

انعقد بيم 8-9 نوفمبر 1997 جمع هذا المؤتمر العديد من البرلمانيين من الدول العربية واكدوا على ضرورة تحقيق الأمن عن طريق تبني سياسات مشتركة لمحاربة الإرهاب

- **مؤتمر باليرمو:**

انعقد بين 3-4 جوان 1998 ولقد خرج بإقناع الدول المشاركة بتطبيق ما جاء في إعلان برشلونة لبناء شراكة مشتركة.

- **مؤتمر شوتغارت الأول:**

انعقد في ظل تعثر مسار السلام في الشرق الأوسط وتفاقم الأوضاع في كوسوفو بتاريخ 15-16 نوفمبر 1999 وركز على مناقشة الأوضاع الأمنية والسياسية

[1]- فايزة ختو، **مرجع سابق**، ص.111.

- **مؤتمر شوتغارت الثاني:**

انعقد بين 15-16 أكتوبر 2000 درسوا فيه انتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان

- **فالينا الثاني:**

عقد في 22-23 افريل 2002 تم مناقشة فكرة إنشاء برلمان أوربي متوسطي

- **مؤتمر برشلونة التقييمي 2005:**

انعقد بعد مرور 10 سنوات على مؤتمر برشلونة 1995 لتقييم تجربة برشلونة "ماذا تحقق" كذلك تناول القضايا المتعلقة بالإرهاب، الهجرة والتعاون الاقتصادية[1].

المبحث الثاني: منتدى 5+5

المطلب الأول: المسار التاريخي لحوار 5+5

يحظى البحر الأبيض المتوسط بمكانة جيواستراتيجية هامة، فهو منطقة تلاقي ثلاث قارات، إفريقيا، آسيا وأروبا فمسار التعاون والحوار بين بلدان غرب حوض المتوسط انطلق منذ الثمانينات من خلال حوار 3+3 لكنه تعرض لعدة صعوبات أدت إلى تجميده.

1-حوار 3+3:

تعود فكرة حوار 3+3 إلى بداية حقبة الثمانينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت تنافسا شديدا بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك حدثت في هذه الفترة الحرب الأهلية في لبنان والاجتياح الإسرائيلي لها، وتفجير السفارة الأمريكية وغرق احدى وحدات الأسطول الأمريكي أمام السواحل اللبنانية، كذلك التنافس حول حوض المتوسط بين الأساطيل الأمريكية والروسية والأوربية، بالإضافة إلى المشاكل التي تعرفها المنطقة من (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) وكل هذه الدوافع أدت بالرئيس الفرنسي فرانسوا

[1]- سليمة بن حسين، **مرجع سابق**، ص ص.39.40.

ميتران عام 1983 إلى إقامة حوار بين دول الشمال ودول الجنوب المتوسط وهي : (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، الجزائر، المغرب، تونس) وذلك بغية مناقشة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان.

و لقد لقي ترحيبا في أوساط هذه الدول، لكن لم يتبلور إلا بحلول عام 1988 وعرف بحوار 3+3 بين 3 بلدان شمالية و3 بلدان من الضفة الجنوبية من اجل دفع حركة التعاون بين هذه البلدان والذي تطور إلى حوار 5+4[1].

2-حوار 4+5:

انعقد هذا اللقاء في مدينة طنجة الغربية سنة 1981 وضم دول اتحاد المغرب لعربي الخمس مع أربعة دول جنوب اوروبا وهي: (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) ومن أهدافه:

- كسر الحواجز ومساعدة الدول المتوسطية على معالجة مشاكلها.
- إرساء الحوار بين هذه البلدان ودفعه إلى الأمام.

وتم عقد لقاءين رسميين الأول في روما 1990 بحضور كل الدول المشاركة في حوار 4+5 بالإضافة إلى حضور مالطا كعضو مراقب والثاني عقد بالجزائر بحضور الدول الخمس بالإضافة إلى أربعة بلدان من الضفة الشمالية والجديد في هذا الحوار هو حضور مالطا كعضو كامل وبذلك تحول الحوار إلى حوار 5+ 5[2].

المطلب الثاني: أهم أسباب انعقاد المنتدى وأهم محاوره:

1-حوار 5+5:

إن تاريخ الإنسانية على ضفاف المتوسط يكتسي طبيعة حركية قد تختزل وصفها مسار ولد إثراء متبادلا اضطراريا أحيانا واختياريا أحيانا أخرى، فتاريخ المتوسط مليء بالنزاعات والصراعات، فإن مستقبله يفرض إيجاد صيغ تفاهم وتقارب، ولهذا أعادت الدول

[1]- ليليا بن منصور، **مرجع سابق**، ص.215.

[2]- صفيان أبحري، **مرجع سابق**، ص.107.

الأوربية إحياء علاقاتها مع الدول المغاربية بمواجهة لتحديات وأيضا لتحقيق تفاهم وتقارب بينهم لحكم الجغرافيا بإعادة إحيائها لمبادرة 5+5.

أ-عوامل عودة الروح للحوار 5+5:

-التحولات العميقة في العلاقات الدولية:

إن التحولات العميقة التي شهدتها العلاقات الدولية خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، فقد انتقل العالم من الثنائية إلى الأحادية القطبية، فالعلاقات الدولية تمر لفترة انتقالية خلال هذا النظام.

- الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي بعد انهياره والذي أصبح مطامح الدول الأخرى
- أطروحة صدام الحضارات لصامويل هانتكتون التي تكرس الوجود الأمريكي على الساحة الدولية
- تفاقم بؤر التوتر وظاهرة الإرهاب في ظل فقدان الأمل في ظل نظام دولي عادل

- توسع الاتحاد الأوربي:

إن قبول الاتحاد الأوربي بانضمام عشر دول جديدة دفعة واحدة سنة 2004 إلا أن هذا التوسع في اتجاه شرق اوربا ووسطها قد اثار بعض المخاوف لدى الدول المتوسطية الأوربية وغير الأوربية وقد شكلت أحد العوامل التي حفزت دول الحوض الغربي للمتوسط بضفتيه للعودة للحوار الجماعي في اطار لا يحتاج للأحداث باعتباره موجودا مسبقا وهو فضاء 5+5[1].

[1]- المنذر الرزقي، **حوار 5 زائد 5: دفع جهوي لمسار إقليمي**، في 28 ماي 2018، على 17:50 على الموقع: http://www.mafhoum.com/press 6/173p51.htm

-المنافسة الأمريكية في مجال التعاون مع المغرب العربي:

بعد إطلاق المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط أو مبادرة "ايزنستات" والذي يهدف إلى إرساء تعاون اقتصادي يقوم على التبادل الحر وتشجيع القطاع الخاص، وقد تم إبرام الاتفاق مع الجزائر في جويلية 2001، تونس 2002، أما المغرب فقد انطلق في الإعداد إبرام الاتفاقية.

التبادل الحر وهذا ما دفع بالدول الأوربية بإعادة تنشيط الحوار.

-تراجع مسار الحوار المتوسطي:

خيبة أمال دول غربي المتوسط على مسار برشلونة بسبب صعوبات التي واجهته غير ان هذا التراجع شكل حافز لإعادة تنشيط المبادرة 5+5[1].

-تراجع مسار برشلونة.

-توقيف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

- تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتخوف الدول المغاربية من تجاهل الاتحاد الأوربي لها خاصة بعد توسيعه شرقا سنة 2004.

ويمكن القول بأنها مبادرات لها حظوظ في النجاح كونها تخص عدد لاعبين محدودين (دول غربي المتوسط) تدور بمنطقة مستقرة نسبيا، كذلك هي مبادرة مرنة غير مؤسسة تعمل وفق أجندة محددة[2].

---

[1]- سليمة بن حسين، **مرجع سابق**، ص.43.

[2]- حمزة جوايدي، **التصور الأمني الأوربي نحو بنية بنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص.93.

بذلك جاءت فكرة 5+5 انطلاقا من المبادرة الفرنسية سنة 1983 خلال عهد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والتي تبلورت إلى ميلاد الحوار 5 دول أوربية (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا، البرتغال) وخمس دول المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا وموريتانيا) (انظر الملحق رقم 3)

وهذا بعد عقد اجتماعين أساسيين أولهما بروما عام 1990 حضرته المجموعة 5+4 والثاني بالجزائر عام 1991 حضرته مجموعة 5+5 حيث تم أحداث فرق عمل وزارية للبحث في القضايا وكان من المفروض انعقاد اجتماع ثالث في تونس 1992 إلا أنه تعطل بسبب العقوبات المفروضة على ليبيا في قضية لوكربي ولقد توقف هذا الحوار العشرية كاملة (1991 إلى 2001) ليتم إحياؤه مرة أخرى في 25 جانفي 2001 من خلال اجتماع وزراء خارجية دول العشر وفي قمة تونس بين 5 و6 ديسمبر 2003 تم عقد أول اجتماع على مستوى الرؤساء والملوك حيث راهنوا على ثلاثة تحديات كبرى:

- التحديات السياسية والاستراتيجية.
- التحديات الاقتصادية والتنموية.
- التحديات الأمنية والعسكرية[1].

هذا الحوار لا يشكل تحديا لمشروع برشلونة فهو مسار يعزز المسارات الأخرى وهذا ما أكده الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، فهو سيعطي قفزة نوعية للعلاقات الاورومتوسطية فهو سيعطي الرهانات المختلفة انطلاقا من البعد البشري مرورا بالتنموي والأمن وصولا إلى الحضاري.

[1]– فاطمة الزهراء لبدو، **حوار 5+5 التحديات والرهانات**"، **الدراسات الدولية والدبلوماسية**، في 31 ماي 2018، على 23:00 على الموقع: http://errafikabdawlnd.blogspot.com/2015/03/55.htm

2-رهانات منتدى 5+5:

-**الرهان البشري:** يعالج قضايا الهجرة وكيفية معالجتها، كذلك الانغلاق وضرورة الوصول إلى النظرة الإنسانية الاجتماعية والثقافية كذلك مراعاة الكثافة السكانية في المنطقة المتوسطية ككل، وتبنى نظام جديد للهجرة المنظمة، كذلك التنسيق والتعاون في محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال مقاربة تحول الهجرة إلى عامل إثراء حضاري وثقافي متبادل تشكل دعامة هامة للتنمية في دول المغرب العربي.

-**الرهان التنموي:** يتعلق بمشاكل الاقتصادية.

-**الرهان الأمني:** يتناول موضوع الإرهاب، أسبابه وكيفية محاربته.

-**الرهان الحضاري:** هو رهان جد مهم خاصة مع ظهور فكرة صدام الحضارات وأحداث 11 سبتمبر 2001 ونظرة الغرب التشاؤمية للعرب والمسلمين[1]

3-محاور منتدى 5+5:

- محور متعلق بالأمن مكلف بإعداد ميثاق للعلاقات عبر المتوسطية، إقامة مركز جهوي للاستقرار في المنطقة والذي يسهر على التسيير السلمي للازمات، اعتماد معايير للثقة وترتيبات ترمي إلى تحويل منطقة المتوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل
- المحور الثاني: قام بوضع الخطوط العريضة لبرنامج اقتصادي يتضمن الأمن الغذائي، معالجة الديون، تطوير التجارة والتعاون الصناعي، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، كذلك ترتيبات متعلقة بالهجرة والبيئة وتطوير العلم والتكنولوجيا

[1]-فيصل سمارة، **مرجع سابق**، ص.42.

- المحور الثالث: متعلق بترقية حقوق الانسان وحمايتها، إذ يجب على الدول المتوسطية اتخاذ إجراءات فعالة من اجل حمايتها والسماح للمواطنين بالمشاركة في الحياة لعامة والاقتصادية[1].

المبحث الثالث: السياسيات الاوروبية في عقد الألفينية

المطلب الأول: السياسة الأوربية للجوار

أطلق الاتحاد الأوربي "سياسة الحوار" عام 2004 من اجل دفع علاقاته مع بلدان حوض الأبيض المتوسط نحو مستقبل أفضل، فهي جاءت نتيجة أحداث دولية منها تنامي ظاهرة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتوسعات التي كان سيعرفها الاتحاد آنذاك فكان هدفها هو تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار في البدان المجاورة.

1-تعريف سياسة الجوار الأوربية:

تنبثق سياسة الجوار الأوربي عن مؤسسات الأوربية وهي ناتجة عن المشروع الأوربي للسياسة الخارجية المشتركة، يعود تاريخها إلى الوثيقة التي أصدرتها المفوضية الأوربية في مارس 2003 بعنوان "أوربا الموسعة والجوار-إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب" واطلاق عليها سنة 2004 "سياسة الجوار الأوربي الجديدة"

وينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها وبناء علاقة بين الأطراف وتكون وظيفة مضاعفته: فصل الحدود والتعاون [2].

-جاءت سياسة الجوار لتفادي:

- تتجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في اوربا مع الاستجابة لمطالب وحاجات أنتجتها حدود الاتحاد

---

[1]- سليم معلم، **مرجع سابق**، ص.56.

[2]- سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوربي**، مجلة المفكر، عدد5، ص.346.

- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة ضبط الحدود من خلال إعادة صياغة هذه الأخيرة وإدارتها بكيفية تشرك الآخرين وفقا لمعايير تمييزية خاصة
- تحدي احتواء والجمع بين التطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانفصام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوربي بدون الحاق الاتحاد بنوعية العلاقات التي يرغب في إرسائها مع الدول المجاورة.
- تحدي بناء جماعة امن متعددة الأطراف داخل الفضاء
- تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من السياسة والمهمة بالنسبة للاتحاد الأوربي هي (هجرة غير شرعية، جريمة منظمة) [1].

وقد قدم الرئيس "رومانو برودي" في جامعة لوفان الكاثوليكية في نوفمبر 2004 عرضا لسياسة الجوار، ووصف جيران الاتحاد الأوربي بـ "حلقة من الأصدقاء" ولخصت هذه السياسة أنها كل شيء ما عدا المؤسسات فاتحا بذلك نوافذ عدة على الفرص فيما يخص تنمية المبادلات ومغلقا الباب حول إمكانية الانضمام.

وقد استهدف المفوضين: روسيا، أوكرانيا، بلدان جنوب المتوسط بلدان البلقان الغربية[2] وتم تصميمها في أوائل العقد من القرن الحالي كإطار مؤسسي لعلاقات الاتحاد الأوربي مع الدول الشريكة في الجوار الشرقي (بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدافيا، جورجيا، أرمنييا أذربيجان منذ 2004) والجوار الجنوبي (مصر، الأردن، إسرائيل، الجزائر، السلطة

[1]– زهير بوعمامة،**السياسة الأوربية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي**، مجلة المفكر، ع.5، ص.243.

[2]– بشارة خضر، **اوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1999 –2008)**، تر: سليمان الرياشي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010)، ص ص.137.138.

الفلسطينية، تونس، سوريا، ليبيا، المغرب، ابنان) وجاءت هذه السياسة نتيجة متغيرات عديدة مثل الثورة في جورجيا 2003، أوكرانيا 2004[1].(انظر الملحق رقم 4)

-إن سياسة الجوار تقودها ثلاثة مبادئ وهي:

الملائمة: أي عدم فرض هذه السياسة على الغير وإنما مناقشتها مع كل بلد.

التمايز: اخذ الاتحاد بعين الاعتبار الملامح الخاصة لكل بلد.

التدرج: ربط المساعدة بالعمل المنجز كل بلد يتقدم بوتيرته ووفق عملية دينامية.

-سياسة الجوار مبادرة أحادية الجانب من خلال ثلاثة أصعدة:

- على الصعيد السنوي: الاتحاد هو الذي يسن القوانين ويلزم دولل الجوار العمل بها وهو الذي ينظم العمل ويحدد أطرافه.
- على صعيد الأداء: هو الذي يتحكم في القدرة التكتيكية والتنظيمية للوصول إلى حلول مماثلة لأهدافه.
- على الصعيد الإداري: هو الذي يضع المعايير ويحدد العمل الواجب القيام به[2].

2-عناصر سياسة الجوار الأوربي:

- تنفيذ سياسة الجوار الأوربي والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي وهي تتولى دور تمويل لهذه السياسة، وكيف سيتم دفع التعاون بنسبة أكبر في المجالات مثل التنمية الاجتماعية، التجارة والطاقة، التنمية الاقتصادية.

[1] -Philipe Parechoc**, la politique européenne de voisinage, service de recherche du parlement européen**, (décembre 2016), p.4.

[2] - فيصل سمارة، **مرجع سابق**، ص.353.

- خطط عمل: تمثل خطط العمل كأداة رئيسية لجعل الاتحاد الأوربي أكثر قربا وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة وعمليات الإصلاح الوطني وعلاقاته مع الاتحاد الأوربي.

- الجوار الأوربي وأداة المشاركة هي أداة المشاركة هي أداة مالية جديدة تعتبر برنامج "مبدأ" في الدول المشاركة في سياسة الجوار بداية من 2007.

- تقارير الدول تعطي التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الاتفاقيات السياسية والمصلحات المرتبطة بها وتعكس الوضع السياسي والاقتصادي والمؤسسي في الدول وترتكز على المناطق ذات الأولوية في سياسة الجوار[1].

-المجالات التي تحظى بالأولوية في خطط العمل حددها الاتحاد الأوربي مسبقا وهي:

- تدعيم التعاون الأمني وتجنب النزاعات بناء على القيم لمشتركة.
- المساعدة على الملائمة المستوى التشريعي والتعاون التقني.
- تطوير التعليم والتنمية المستدامة.
- تقوية سياسة الجوار والارتباطات السياسية[2].

3-أهداف سياسة الجوار:

- تحقيق الرفاهية لكل البلدان المعنية.
- إشراك البلدان المجاورة في الاتحاد لدعم الاستقرار واستباب الأمن.

---

[1]- هشام زهير طافش، **موقف الاتحاد الأوربي اتجاه القضية الفلسطينية، 1993-2003** (جامعة : الأزهر ،غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية)، ص ص.50.51.

[2]- سمارة فيصل، **مرجع سابق**، ص.353.

- العودة بالصالح العام من عملية توسيع الاتحاد الأوربي.
- توفير إطار لشراكة مع البلدان المجاورة.
- تجنب ظهور حدود جديدة مع الاتحاد الأوربي الموسع وجيرانه.
- وحسب المفوضية الأوربية فإن عملية توسيع الاتحاد الأوربي التي يرسم الحدود جعلت الجهود الأوربية تتظافر في إطار سياسة الجوار من اجل تحقيق هدفين أساسيين:
- الأول: تفادي ظهور خطوط جديدة للانقطاع بين الاتحاد الأوربي الموسع وجيرانه، وتدعيم نشاطات الاتحاد في السياق الأمني، الثقافي والاجتماعي.
- الثاني: اشتراك جيران الاتحاد الأوربي فيما يخص الأمن وتدعيم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقليل من الفجوة الاقتصادية بين الطرفين، كذلك التعامل سويا لحل المشاكل الناتجة عن عمليات توسعه[1].

المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط:

منذ عقد قمة برشلونة 1995، ودول حوض التوسط تسعى إلى ضرورة تحقيق الأمن، والاستقرار وتبادل الحوار في المنطقة، ونتيجة لتغيرات التي شهدها العالم وظهور مصطلحات جديدة على الساحة الدولية ومنها الإرهاب، تغير اتجاه مسار الشراكة الاوروميتوسطية فكان الطابع الأمني يطغى عليها، وهذا ما دفع بالرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بوضع صيغة جديدة للعلاقات الأورومتوسيطة بمشروع "الاتحاد من اجل المتوسط"

[1]– أمال حجيج، **الاتحاد الأوربي كقوة معيارية في المتوسط نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية–دراسة إحالة المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة: الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص ص.157.158.

1-تعريف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

فكرة تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط كانت قديمة، ترجع إلى حوالي ما يقارب القرن من الزمن، بحيث نجد الثنائي الفرنسي الإيطالي (فالونتين دوسان بوان/و(ريسيوتو كانيدوا) نادوا بتأسيس الروحية للاانتليجنسيا المتوسطية ولقد ساهم الثنائي من بلورة هذه الفكرة، ومن خلال عرضهم لفكرة "تكوين الفكر المتوسطي" لكل محاولتهم باءت بالفشل في إقناع العالم بهذه الفكرة، ففكرة إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط "ترجع للمستشار لشخصي لرئيس "نيكولا ساركوزي" الذي كان يحضر له حملته الانتخابية[1].

2-الإعلان:

أثناء حملته الانتخابية وخلال جولته على المدن الفرنسية، أعلن المرشح الرئاسي "نيكولا ساركوزي" في فيفري 207، في مدينة تولون الفرنسية "Toulon" في خطابه عن فكرة وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوحيد" مركزا على المصطلح "التنمية المشتركة" القادمة على تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي الحوض، وإنشاء بنك استشاري متوسطي القائم على التعاون والتضامن والاحترام المتبادل[2].

3-الدول المعنية بالمشروع:

- غرب المتوسط: دول أوربية: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال.
- دول عربية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا.
- شرق المتوسط: دول أوربية، مالطا، قبرص، اليونان.
- دول عربية: السلطة الفلسطينية الأردن، لبنان، سوريا، مصر.

---

[1]- رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص.226.

[2]- سمير محمد عياد، **الاتحاد من اجل المتوسط**، ص ص.126.127.

بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي، الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي[1].(انظر الملحق رقم 5)

4-دوافع اتحاد من اجل المتوسط:

أ-دوافع اقتصادية: وهي تتعلق بالقوة دول التوسط اقتصاديا من حيث الموارد والأسواق بالنسبة لأروبا عامة وفرنسا خاصة.

ب- دوافع سياسية: يتعلق بالتوجه الأمريكي إزاء منطقة الشرق الأوسط وعدم قدرة اوربا بمواجهة هذا النفوذ بمفردها، وفشل السياسات الأوربية اتجاه منطقة حوض المتوسط وضعف سياستها اتجاه الشرق الأوسط خاصة مع الاعتراف الدولي والإقليمي بفشل الحوار العربي-الأوربي من جهة ومشروع برشلونة 1995 من جهة أخرى.

ج-دوافع أمنية: أن الهاجس الأمني بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب، زاد من قلق الدول الأوربية خاصة مع ازدياد معدلات الهجرة غير الشرعية نحوها، ولذلك باشرت بآليات جديدة لتتلاءم مع مستجدات الوضع الدولي.

د-التنافس الدولي: إن توجه الدول العظمى والمتقدمة نحو البحث عن البدائل جديدة غنية بالموارد أولية، وجو ملائم للاستثمارات جعل كل من الصين، اليابان والهند تتسابق نحو إفريقيا وهذا ما زاد من وعي الدول الأوربية بضرورة التحرك وتغيير سياستها وتوسيع نطاق الشراكة.

هـ-فشل السياسة الأوربية التي تبنتها سنة 2004 ألا وهي سياسة الجوار وكانت سياسة تخص فقط بعض الدول وليس كل الدول الأوربية إضافة إلى سياسة التفضيل التي

[1]- جعفر عدالة، **مرجع سابق**، ص.9.

تبنتها كمبدأ لتعامل مع الدول المتوسطية[1].

ولقد وضع ساركوزي لمشروعه ثلاثة دعائم:

1-سياسة الهجرة الانتقالية من الجنوب نحو الشمال: وضع قواعد القائم على الكفاءات والمؤهلات العلمية والتقنية من اجل السماح لفئة من الدول الجنوب الهجرة نحو الدول الأوروبية.

2-مواجهة التحديات البيئة: بمعنى اعتماد مقاربة قطاعية تقنية لإرساء التعاون الإقليمي في المنطقة.

3-صياغة حقيقية لتطور مشترك: تبنى هذه السياسة على التنافسية المشتركة والتبادل الحر المتفاوض عليه والمضبوط وبنك الاستثمار ومؤسسات مشتركة، وتعاون في قطاع المياه والطاقة خاصة النووية والطاقة الشمسية[2].

5-مؤتمر القمة في باريس:

في قمة باريس الأولى للاتحاد من أجل المتوسط يوم 13 جوان 2008، بحضور ممثلي 43 دولة أوربية متوسطية، أكدوا أهمية الطموح الاستراتيجي من أجل البحر المتوسط "القائم على منجز برشلونة" أي على نتائج مسار برشلونة منذ 1995.

وفي هذا الصدد جاء إعلان باريس مكملا لمسار برشلونة 1995 حيث أكد المجتمعون في مشروع الاتحاد من اجل المتوسط أنهم يتبنون بدورهم المحاور الثلاثة في الشراكة الأوروبية المتوسطية: المحور السياسي والأمني، المحور الاقتصادي والمالي، والمحور

---

[1]- قاسم محمد عبد الدليمي،**العرب من الشراكة الاوروميتوسطية إلى الاتحاد من اجل المتوسط، دراسة في المتغيرات والمواقف**، ص ص.10.9.

[2]- أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية**، (بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1، 2013)، ص.27

الاجتماعي والثقافي والإنساني، بيد أن المشاركون في قمة باريس ارتأوا إعطاء دفع جديد لمسار برشلونة من خلال:

-إعلاء المستوى السياسيي للعلاقات بين الاتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين

-تقاسم أفضل للمسؤوليات في العلاقات المتعددة الأطراف

-إضفاء طابع ملموس ومرئي بصفة أكبر لهذه العلاقات من خلال مشاريع إقليمية وجهوية جديدة لفائدة المواطنين في المنطقة الأوربية المتوسطية (معالجة التلوث، الطرق السريعة البحرية والبرية، الحماية المدنية)[1].

ويمكن تلخيص أهداف الإعلان الصادر عن القمة في المجالات التالية:

-إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ونشر السلام والاستقرار والازدهار.

-التصميم على تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية.

-دعم عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية.

-إدانة الإرهاب بمختلف أشكاله والعزم على مكافحته، ومقاومة كل الذين يدعمونه[2].

ويهدف الاتحاد من اجل المتوسط إلى تحقيق ستة مشروعات إقليمية وهي:

-مكافحة التلوث في المتوسط حيث قدمت المفوضين الأوربيين في مارس 2008 مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80% من مصادر التلوث.

-إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.

---

[1]- أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص ص .29.30.

[2]- أحمد مختار الجمال، **الاتحاد من أجل المتوسط، بداياته وتطوراته ومستقبله**، في 17 افريل 2018 على : 9:50 http://mokhtarelgammal.typepad.com/article/الاتحاد-من-اجل-المتوسط-بداياته-وتطوره-ومستقبله

-تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية، مرتبطة بالاحتباس الحراري.

-وضع خطة الطاقة الشمسية في المتوسط.

- تطوير الجامعة المتوسطية

- مبادرة لمساعدة على تطوير شركات الصغيرة والمتوسطة[1].

أما ما يتعلق بالأهداف الفرنسية من الاتحاد:

- تدعيم مصالح فرنسا ودورها في المنطقة العربية وإعطاء الاتحاد الأوربي قفزة قوية باتجاه دور سياسي عالمي جديد في حوض المتوسط والعالم.
- إبعاد تركيا من عضوية الاتحاد الأوربي من خلال تحويل وجهة نظرها من هدف العضوية في الاتحاد إلى مجال أوسع وهو الانضمام إلى الاتحاد من اجل المتوسط ولعب دور في الترتيبات من حيث التعاون والأمن على المستوى الإقليمي.
- رغبة فرنسا بالعودة إلى الشرق الأوسط ولعب دور رئيسي في قضية الصراع العربي الإسرائيلي كذلك قضايا فعالة لذلك حاول ساركوزي التدخل من اجل إيجاد تسوية لصراع العربي الإسرائيلي[2].
- ان اقتراح مشروع "الاتحاد من اجل المتوسط" الذي يختلف عن المبادرات السابقة نوعا ما يظهر من خلال عوامل:
- هيمنة البعد الشخصي على هذا المشروع الذي ارتبط باسم الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" المندفع لتحقيق إنجازات واختراقات ملموسة على لمستويات كافة ومن بينها المستوى المتوسطي

[1]– سمير محمد عياد، **العلاقات الأوربية المغاربية**، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص ص.329.330.

[2]–قاسم محمد عبد الدليمي، **مرجع سابق**، ص ص .10.11.

المشروع يعبر عن تباين استراتيجي داخل الاتحاد الأوربي بين محورين: الأول تقوده فرنسا المتجهة جنوبا نحو دول المغرب العربي، والثاني تقوده ألمانيا المنتهجة نحو الحدود الشرقية.

- تزامن اطلاق المشروع مع التعثر الذي يعرفه مسار برشلونة، وقد ظهر ذلك منذ البداية في رغبة الأوربيين في تجاهل الصراع العربي إسرائيلي في مشروع اتحاد من اجل المتوسط بهدف تجنب آثاره الوخيمة[1].

6-الهياكل المؤسساتية للاتحاد من اجل المتوسط:

في قمة باريس المنعقدة في 13 جوان 2008 قرر رؤساء دول وحكومات الدول المتمنية للاتحاد بوضع هياكله التي تساهم في تحقيق الأهداف السياسية.

أ-الرئاسة المشتركة:

ينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية وعلى اجتماعات كبار الموظفين وعلى اللجنة الدائمة المشتركة يكون أحد الرئيسين المشتركين من الاتحاد الأوربي والآخر من الدولة الشريكة.

ب-كبار الموظفين:

يقوم كبار الموظفين بمعالجة جوانب المبادرة، يواصلون اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية ويعرضون اقتراحات مشاريع والبرنامج السنوي، يكلف وزراء الخارجية كبار الموظفين بالموافقة على الخطوط التوجيهية وعلى معايير التقييم التي ستسمح بتعيين اقتراحات المشاريع، كما يقومون بمقاربة عريضة عامة وشاملة لكل المشاريع.

[1]-سمير محمد عياد، **مرجع سابق**، ص ص. 143.144.

ج-اللجنة الدائمة المشتركة:

يوجد مقرها في بروكسل، تقوم بمعالجة المسائل التي تدرسها لجنة أورميد بها آلية الرد السريع من حالة حدوث طرق تؤمن المتابعة المناسبة لاجتماعات كبار الموظفين وتحضيرها ومتابعتها.

د-الأمانة العامة:

تحتل الأمانة مركزا هاما في هياكل الاتحاد حيث تقوم بتحديد ومتابعة وتشجيع المشاريع الجديدة والبحث عن التمويل لها شخصية قانونية متميزة ومستقلة لإعداد وثائق العمل لمحافل القرار.[1]

تم تأسيس خطة الاتحاد من اجل المتوسط في 13 جويلية 2008 بهدف إعطاء دفعة جديدة لعملية برشلونة، كرس المجلس الأوربي في 13 مارس 2008 إضفاء الطابع الأوربي على المبادرة الفرنسية، حيث وضع الاتحاد من اجل المتوسط باعتبار القلب الجديد للسياسة الأوربية اتجاه الدول الشريكة في منطقة المتوسط.[2]

7-التحديات التي تواجه مشروع اتحاد من اجل المتوسط:

- **التباين وعدم التكافؤ:** ضم الاتحاد دولا مختلفة ومتباينة في قدرتها الاقتصادية والبشرية والعملية والثقافية، فهي تضم دولا منسجمة ككتلة واحدة من حيث الأهداف والآليات، ودول الجنوب منفردة ومختلفة في سياستها واستراتيجيتها وعدم التكافؤ أسهم في خلق ثغرات سلبية الآثار على هذه الدول التي سمحت بفتح أسواقها الفقيرة أمام مختلف الصناعات الأوربية المتطورة.

[1]-من نص الإعلان مرسيليا 3-4 نوفمبر تشرين الثاني 2008، ص ص.3.4. الاتحاد من اجل المتوسط

[2] -Stéphanie Colin**, L'union pour la méditerranéen : progrès, difficultés et marches à suivre** ? Le 1/1/2018 à 18 :00 sur le site :
http://www.entsd.org/bridges-news/eclairagge-sur-les-negociations/news/p.union-pour-laméditerranéen-progres-difficultés.

- **بؤر الصراع والتوتر:** يعرف الاتحاد بؤر صراع كثرة منها الخلاف الجزائري-المغربي حولل قضية الصحراء الغربية، الخلاف المغربي-الإسباني حول مدينتي سبة ومليلة، الخلاف التركي-اليوناني حول جزيرة قبرص وبحر ايجه، إضافة إلى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

كل هذه الخلافات لم يتم تسويتها على مستوى الاتحاد مما سيؤثر على مستقبله ودوره السياسي

- **طبيعة الأهداف:** إن لبعض أعضاء الاتحاد اهداف تتعدى العضوية أو المكاسب الاقتصادية إلى أهداف استراتيجية وهي تعتبر الاتحاد ورقة لضغط لتحقيقها ولذلك قد يكون عاملا في إفشاله

- **الارتباطات الخارجية:** إن اغلب الدول الأعضاء في الاتحاد هي أعضاء في اتحادات وتجمعات أخرى، فدول الجنوب هي أعضاء في الاتحاد الإفريقي، مجموعة 5+5، الاتحاد المغاربي وشرق المتوسط، أعضاء في جامعة الدول العربية ما عدا تركيا وإسرائيل، الأمر الذي يعتبر تحدي فهو إما أن يسهم في استقرار الاتحاد أو عدم استقراراه

- **الهيمنة الأمريكية:** وتظهر من خلال تأثيرها المتواجد في شبه الجزيرة العربية وإسرائيل إضافة إلى الموقف الفرنسي المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا على مستوى المنطقة المغربية العربية والشرق الأوسط.

- **التنافس الجديد على القارة الافريقية:** لم تحقق اوربا أي إنجازات سياسية أو اقتصادية في القارة مما خلق عدم الثقة بين الطرفين، في حين نجد الصين والهند وأمريكا اللاتينية لها قبول ومصداقية في الدول الإفريقية، وقد يمثل هذا اهم عوامل ضعف الاتحاد.

هذا الاتحاد يعتبر استمرار لمسار برشلونة الذي اثبت فشله خاصة بانعكاساته السلبية على دول جنوب المتوسط سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، فهي تزيد إقحامها في مبادرات السلام تثبت ضعف الدور الأوربي كذلك محدودية التعاون في مجال محاربة الإرهاب نقل التكنولوجيا[1].

[1]–قاسم محمد عبد الدليمي، **مرجع سابق**، ص ص26. 28

خلاصة الفصل:

كخلاصة الفصل نستنتج أن الاتحاد الأوربي مهتم بالمغرب العربي منذ القدم من خلال انتهاجه عدة سياسات مع هذه الدول وكانت حصيلتها ضئيلة جدا بسبب مبدأ الأفضلية التي تعطي الأولوية للمنتوج الزراعي الأوربي، كما حققت نتائج مرضية فيما يخص استفادة الدول المغاربية من مبالغ مالية على شكل معونات، أما مسار برشلونة فقد حقق نجاحات في محوره الأمني والسياسي من خلال التنسيق بين الدول الأوربية والدول المغاربية في مواجهة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، ويبقى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كمعوق أساسي لهذه السياسات فنجد عجز الاتحاد من اجل المتوسط والسياسات السابقة على إيجاد حل له.

الفصل الثالث

الشراكة الاورومغاربية بين الشراكة و الهيمنة

تمهيد:

انتهجت الدول الأوربية سياسة تفضيلية مع دول المغرب العربي في اطار السياسة المتوسطية الشاملة والمتجددة، ما دفع بهذه الأخيرة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد من أجل تطوير وتفعيل هذه العلاقة، فكانت تونس أول دولة مغاربية توقع اتفاقية الشراكة في اطار ما يسمى بالشراكة الاوروتونسية وكان من اهم بنوده إقامة منطقة التبادل الحر بينها وبين الاتحاد الأوربي،، وتلتها كل من المغرب والجزائر في التوقيع على الاتفاقية مع الإشارة في الاختلاف في البنود، ولقد صاحب توقيع الدول المغاربية مع الدول الأوربية اتفاقيات كل دولة على حدى نتائج وخيمة خاصة على اقتصاديات دول المغرب العربي فتفعيل الشراكة الأورمغاربية يتطلب بناء عنصر الثقة بين الطرفين. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

- المبحث الأول: دراسة حالة تونس
- المبحث الثاني: انجازات و اخفاقات الشراكة الاورومغاربية

المبحث الأول: دراسة حالة تونس.

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس:

تعتبر العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي علاقة استراتيجية هامة، وليست ظرفية، فهي أول دولة مغاربية وعربية تعقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد سنة 1995، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1998، ويمكن تقسيم هذه التجربة من خلال إيجابيات وسلبيات هذه الشراكة.

1- نشأة وتطور الشراكة الاوروتونسية:

تعود أولى اتفاقيات بين الطرفين إلى ستينات القرن العشرين أي بعد استقلال تونس سنة 1956، وميلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957، ولقد تطورت الشراكة من عقود تجارية إلى اتفاقيات تعاون ثم إلى اتفاق شراكة التبادل الحر بينهما.

-اتفاقية الشراكة بين المجموعة الأوروبية وتونس سنة 1969:

وقعت هذه الاتفاقية من اجل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين، قاموا فيه بتوسيع الاتفاق الثنائي القائم بين فرنسا وتونس، ليشمل بعض البلدان الأوروبية الأخرى، كان الاتفاق تجاريا ومحددا نصب على تمكين تونس من معاملة تفضيلية وتخفيضات جمركية على بعض السلع.

-اتفاقية التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتونس سنة 1976:

تعتبر هذه الاتفاقية تجربة حقيقية بين الطرفين، شملت جوانب اقتصادية وأخرى صناعية، مالية، تقنية واجتماعية فضلا عن تجارية، ودعم هذا الاتفاق الامتياز التي يتمتع بها كل الطرفين خصوصا تونس، التي أصبحت تتمتع بتخفيضات جمركية، تتراوح قيمتها ما بين 20 و100 في المئة وتشمل 80% من منتوجاتها الزراعية المصدرة إلى أوروبا.[1]

-اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس سنة 1995:

تعتبر المحطة الأهم في تاريخ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، فبعد انضمام هذه الأخيرة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990، والمنظمة العالمية للتجارة، وبعد تطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الاقتصاد التونسي من خلال تشجيعهما للاستثمار أصبح اقتصادها مؤهلا للدخول في مفاوضات مع الاتحاد لإقامة تعاون شامل مستندا على مبادئ اتفاقية الغات، ففي 1992 قامت تونس بتوسيع علاقتها مع الاتحاد الأوروبي من مبادلات تجارية وإعانات مالية إلى علاقة شراكة مع الاتحاد في 17 جويلية 1995.[2]

يقوم هذا الاتفاق على أربعة ركائز هامة وهي:

الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي التقني والثقافي، إقامة منطقة للتبادل الحر،

---

[1]-محمد رامي عبد المولى، **تونس وأوروبا: أشراك الشراكة**، في 28أوت 2018، على 10:00، على الموقع، تونس وأوروبا، أشراك الشراكة، 17222/09/23/ assafir arabi.com/ar

[2]- سمير محمدعياد ، **مرجع سابق**، ص.125.

التعاون المالي وهذا ما نجده في المادة الأولى من نص الاتفاق.[1]

ويمكن تلخيص ما جاء في الشراكة المالية والاقتصادية في النقاط التالية:

- إنشاء تدريجي لمنطقة التجارة الحرة أفاقه 2010.
- تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.
- إنشاء مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين الشركات
- تشجيع إمكانات البحث والتأهيل العلمي والفني.

وتتمثل المحاور التي تم اعتمادها خلال المفاوضات حول محتوى الاتفاقية الأوروبية المتوسطية المؤسسة للشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي فيما يلي:

- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة من توقيع الاتفاقية، واستثنى المجال الفلاحي كونه يتمتع بمعاملة استثنائية بين الطرفين، وستغطي خمس سنوات الامتيازات الممنوحة ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- العمل بالامتيازات الممنوحة لصادرات تونس من مادة زيت الزيتون لمدة أربع سنوات من 1996 إلى 1999.
- وتطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل، تم منح امتيازات لصادرات الزراعية الأوروبية من اجل المحافظة على مستواها الاقتصادي.
- تم استبعاد قطاع الخدمات من الاتفاقية الأوروتونسية.
- تغطي الاتفاقية عدة جوانب منها: السياسة، الاقتصادية، التجارية، الاجتماعية، المالية والتقنية.
- تحرير المبادلات والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري تدريجيا.

[1]- صفيان ابحري، **مرجع سابق**، ص.125.

- تدعيم القطاع الفلاحي التونسي بامتيازات جديدة.[1]

2- مضمون الاتفاق:

يتضمن اتفاق الشراكة 96 مادة مقسمة إلى ثمانية موضوعات بالإضافة إلى عشرة بيانات مشتركة وخمس بروتوكولات فضلا عن سبعة ملاحق مكملة للاتفاق وتشتمل الموضوعات على:

- الحوار السياسي.
- حرية التداول السلع.
- حق إقامة المؤسسات والخدمات.
- المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى.
- التعاون الاقتصادي.
- التعاون المالي.
- أحكام مؤسسية عامة وختامية.

وعشرة بيانات وهي:

- بيان مشترك حول الحوار السياسي.
- بيان مشترك حول المنتجات الزراعية.
- بيان مشترك حول تحديث القطاع الإنتاجي.
- بيان مشترك حول الاستثمارات.
- بيان مشترك حول التعاون اللامركزي.
- بيان مشترك حول العمالة.
- بيان مشترك حول التنفيذ التدريجي للإتفاق.

1-يحي بكور، **دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوربية على الزراعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (أكتوب1999، الخرطوم)، ص.ص102.103.

- بيان مشترك حول النسيج.
- بيان مشترك حول الصعوبات الجدية في ميزان المدفوعات.

أما الملاحق:

- المنتجات الصناعية التونسية ذات المكون الزراعي.
- المنتجات الصناعية الأوروبية ذات المكون الزراعي.
- المنتجات التي تجري عليها تونس إلغاء التعريفة خلال مدة خمس سنوات.
- المنتجات التي تجري عليها تونس إلغاء التعريفة خلال اثني عشر سنة.
- المنتجات التي تجري عليها تونس إلغاء التعريفة خلال مدة 12 سنة على أن تبدأ بعد فترة إمهال مدتها 4 سنوات.[1]
- قائمة المنتجات التي تسري عليها المواد 10، 11.
- الملكية الفكرية والصناعية والتجارية (مادة 39).

البرتوكولات:

- البرتوكول المتعلق بالنظام المعمول به على واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية التي منشأها تونس.
- البرتوكول المتعلق بالنظام المعمول به على واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات الصيد البحري.
- المتعلق بالنظام المعمول به على واردات تونس من المنتجات الزراعية التي منشأها الاتحاد الأوروبي.
- البرتوكول المتعلق بتعريف: " قواعد المنشأ " وأساليب التعاون الإداري.
- البرتوكول المتعلق بتبادل المعونة بين السلطات الإدارية في الميدان الجمركي.[2]
- التعاون المالي: لقد حددت المقادير المخصصة من طرف البرتوكولات المالية في

[1]–صفيان أبحري، **مرجع سابق**، ص ص. 125 .126 .

[2]– صفيان أبحري، **نفس المرجع**، ص ص. 126 .127 .

تشكيل موارد مالية أو قروض من البنك الأوروبي للاستثمار، وتونس، كغيرها من الدول المغاربة تحصلت على مساعدات مالية وفق أربعة برتوكولات وهي:

البروتوكول الأول: 1978- 1982.

البرتوكول الثاني: 1982- 1986.

البرتوكول الثالث: 1986- 1991.

البرتوكول الرابع: 1991- 1996.[1]

جدول 3: المقادر المخصصة للبروتوكولات المالية(1988-1996)(بالمليون إيكو)

البروتوكول	1	2	3	4
القيمة	114	151	239	350

المصدر: فتح الله ولعلو، 1997، ص.157.

[1]-فتح الله ولعلو، **مرجع سابق**، ص.157.

إنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي على مدى اثني عشر سنة لإزالة الحواجز الجمركية وقد نم تحديد أربعة قوائم من السلع وهي:

جدول 4: يوضح قوائم السلع التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي

(حالة تونس)[1].

القائمة	نوع المنتوج	وتيرة الإلغاء	حصتها في الواردات من الاتحاد الأوربي
1	السلع التجهيزية وغير المنتجة محليا	فورا	%12
2	المواد الأولى والمدخلات غير المنتجة محليا	على مدى 5 سنوات (5 سنوات الأولى من توقيع الاتفاقية)	%28
3	السع المنتجة محليا وتواجه منافسة أوربية	على مدى 12 سنة (12/1 سنة سنويا)	%30
4	السلع الصناعية التي تنتج محليا	8/1 ابتداء من السنة الخامسة (أي 4 سنوات إعفاء)	%29

المصدر: محمد سمير عياد، **العلاقات الأوربية المغاربية**، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص.131.

-فيما يخص الصادرات الفلاحية التونسية:

شددت الاتفاقية على المقتضيات التي سبق التعامل بها بين الطرفين، فيما يخص المنتوجات الفلاحية، فأقرت بعدم تطبيق ممارسات تحرير المبادلات على المنتوجات الفلاحية على الأقل في بداية تنفذيها.

[1]-سمير محمد عياد ، **مرجع سابق** ، ص . 131.

- ملف زيت الزيتون: يتعلق الأمر بالقطاع الغالب في الصادرات الزراعية وينص النظام المحرر في الاتفاقية، بفرض تعريفة جمركية على زيت الزيتون مقدرة ب 7.81 ايكو/100 مليون في 46000 طن عند دخولها إلى الأسواق الأوروبية.
- ملف المنتوجات الزراعية التونسية الأخرى: يخص الاتفاق الأوروبي التونسي فيما يخص الصادرات التونسية الإعفاء المطلق أو تخفيض المعدل الجمركي من 20% إلى 80% ويشمل هذا الأمر المنتوجات التالية: البرتقال، البطاطا، الخمور، الطماطم المركزة، وتطبيق تخفيضات جمركية أخرى، تكون 50% في المتوسط أي بين (0%و90%)، أما فيما يخص مواد اللوز والمشمش والبرتقال غير الطري الإعفاء الجمركي يكون في إطار المقادير المرجعية التي يتسم بالمرونة اكبر مقارنة مع الحصص الجمركية.[1]

وفيما يتعلق بمنتجات الصيد البحري التونسية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها تتمتع مستحضرات منتجات الصيد البحري بنفس الإجراء ما عدا السردين المصنع الذي يتمتع بالإعفاء التام

أما المنتجات الغذائية التونسية المصنعة عند التصدير تتمتع بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية على المكونات المستعملة في تصنيعها، في حين تبقى المكونات الفلاحية خاضعة لرسم جمركي يعكس الفارق بين أسعار هذه المكونات عند التوريد في الاتحاد الأوروبي وأسعارها داخل الاتحاد ويتم فرض الرسوم عندما تكون الأسعار أكثر ارتفاعا من الأسعار عند التوريد.[2]

[1]–فتح الله ولعلو، **مرجع سابق**، ص ص. 187 .188.

[2]– يحي بكور، **مرجع سابق**، ص.108.

خلال الفترة من 1995 إلى غاية 2000 وهي الفترة التي دخلت فيها حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة، خصص البنك الأوروبي للاستثمار قيمة 570 مليون أورو لتمويل الاستثمارات في تونس وتم توزيعها حسب ما يوضحه الشكل:[1]

شكل 1: توزيع استثمارات البنك الأوروبي في تونس من 1995-2000

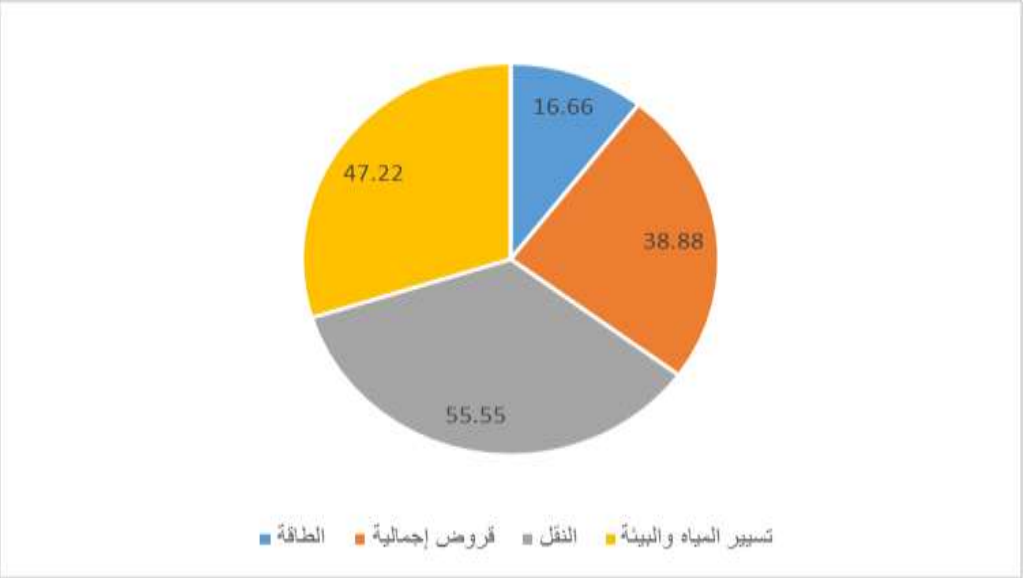

المصدر: محمد سمير عياد، **العلاقات الأوربية المغاربية**، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص.206.

[1]- سمير محمد عياد، **مرجع سابق**، ص ص. 127 .128.

مشروع " الاليكا "

وفي 13 أكتوبر 2015 تم الإعلان عن تأسيس " الاليكا " بين الاتحاد الأوروبي وتونس بصفتهما الشريك المميز للاتحاد والتي هي عبارة عن أداة اندماج فعلي للاقتصاد التونسي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وذلك من ملائمة تدريجية للنصوص المنظمة للمناخ التجاري والاقتصادي، التقليص من العوائق الجمركية، تبسيط وتسهيل الإجراءات الديونية، تحسين شروط نفاذ المنتوجات والخدمات إلى كل من السوق التونسية الأوروبية على حد سواء ويسهل عملية التعاون بين تونس والاتحاد في جميع المجالات (تجارة الخدمات- الاستثمار- تجارة المنتوجات الفلاحية والفلاحة المصنعة- الصيد البحري- الصفقات العموميات- الإجراءات الصحية- الصحة النباتية- الطاقة- التنمية المستدامة).[1]

المطلب الثاني: تقييم الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

لقد وضعت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، أهدافا تعمل على تحقيق مصالح الطرفين، فبعد مرور أكثر من خمسة عشر سنة من تاريخ ابراميها، نستعرض اليوم أهم النتائج الإيجابية والسلبية المحققة فيها خاصة بالنسبة للطرف التونسي.

1-نقاط القوة:

لقد حققت تونس إيجابيات من هذه الشراكة وفي مجالات عديدة خاصة المجال الاقتصادي، فقد تميزت بكفاءة واستقرار المؤسسات العامة.

- أما انخفاض نسبة الفساد وحماية جيدة لحقوق الملكية والفكرية وسلطة قضائية مستقلة خاصة ما يخص مجال التعليم كما أنها حققت مؤشرات إيجابية فيما يخص الرعايا الصحية.

[1]-أسامة اللواتي، **تونس واتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي**، في 16 سبتمبر 2018، على 9:40، على الموقع تونس، واتفاقية التبادل الحر، الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي . tunisia.net.tn/ar/

– على صعيد الأسواق: تتسم أسواقها بعدد قليل نسبيا من التشوهات، فهي تتميز بكفاءة البيئة اللازمة لأداء الإعمال، أما على الصعيد تطور السوق المالية كما تتميز تونس بسهولة الحصول على القروض.

– رفع قدرته التنافسية خصوصا بالتحسن في ركن الابتكار وفعالية الأسواق.[1]

– شهد الاستيراد نمو سريعا.

– مساهمة المنتوجات المصنعة بشكل واسع في التجارة حيث ارتفع مؤشر الاقتصاد بمعدل 5%.

– تونس الشريك الأول للاتحاد الأوروبي وتصدر نسبة 80% إليه.[2]

– في مجال التصدي للإرهاب والوقاية من الطرف، حيث انعقد لأول مرة بتونس.

– اقتراح الاتحاد الأوروبي جملة من التدابير الإضافية لتحكم تونس، استكمالا لبرنامج الدعم المعني بالإصلاح قطاع الأمن، حيث قدم 23 مليون أورو من اجل وضع سياسة أمنية حديثة.

– حوار ثلاثي الأطراف فريد من نوعه في المنطقة، أطلقه المفوض يوهان في تونس 2016، لتشجيع علاقات التعاون بين المجتمع المدني وممثلي السلطات العمومية التونسية والأوربية.

– إبرام شراكة من اجل التنقل 2014، لدعم الحوار بين الاتحاد وتونس.

– اهتمام تونس بالبرنامج " أوروبا المبتكرة " Créative Europe لدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز قطاعات ثقافية والإعلامية.[3]

---

[1]–مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 /2011)، ص 121.

[2]–فلورنسا سنين، **الكتاب السنوي، IEMed للبحر الأبيض المتوسط 2010**،(عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010)، ص. ص 241 243.

[3]–العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، بروكسيل، 29 نوفمبر 2016 pdf.

2-نقاط الضعف:

- قدرة الخسائر المنجزة عند تخفيض معالم الديوانية 2.4% من النتائج الداخلي العام.
- فقدان 55% من النسيج الصناعي خلال فترة الممتدة بين 1996 و2013.
- ارتفاع نسبة البطالة.
- ارتفاع حجم الواردات وانخفاض نسبة الصادرات مما يسبب خلل في الميزان التجاري.
- تراجع دور تونس في المحافل الإفريقية العربية
- جعلت الاقتصاد التونسي هاشا ومكبلا من خلال المراهنة على الاستثمار الأوروبي.
- الشراكة قائم على التبادل الحر للسلع وليس البشر، حيث يلقي المواطن التونسي صعوبات لدخول إلى الأراضي الأوربية، وهي تطلب من السلطات التونسية العمل على محاربة الهجرة غير الشرعية وكذلك اللاجئين الافارقة.
- شراكة قائمة على مبدأ غير متكافئ، فدولة مثل تونس تعتبر دولة صغيرة ذات اقتصاد ضعيف تتعامل مع دول عظمى، ذات اقتصاديات ضخمة ومتطورة، فتونس تنتج مواد فلاحية وبعض المواد الصناعية ذات الجودة المنخفضة في حين نتج أوروبا تقريبا كل شيء بمواصفات عالية تضعف منافسيها.[1]
- يعاني الاقتصاد التونسي من عجز كبير في الميزانية والمديونية.
- العامل التكنولوجي الذي سبب في ضعف السوق المالية.

[1]- محمد رامي عبد المولي، **مرجع سابق**.

- التفكيك الجمركي لاقى معارضة كبيرة من طرف الصناعيين التونسيين بسبب المنافسة الشديدة مع مؤسسات الاتحاد.[1]

أما بالنسبة للصناعة تشير الدراسات بأن العديد من المصانع قد أغلقت أبوابها وهناك أكثر من 120 ألف فرصة عمل قد خرجت من الإنتاج في تونس، كما يعاني الميزان التجاري حاليا من العجز، أما بالنسبة للمنتوجات فلها وضع خاص حيث أن الحكومة التونسية أصدرت قرارا عام 1972 بمنح الاستثمارات الأوروبية امتيازات كبيرة مع مشاركة تونس في القطاع الخاص بإنشاء صناعات النسيج، هناك مجالات قليلة منحت لتونس المعاملة التفصيلية فيها لان الانفتاح على أوروبا حسب شروطها يؤدي إلى انخفاض دخل حصيلة الميزانية الوطنية.[2]

المبحث الثاني: إنجازات وإخفاقات الشراكة الأورومغاربية.

المطلب الأول: تقييم الشراكة الأورومغاربية.

لقد عكست النتائج المحققة لدول المغاربية خاصة والضفة الجنوبية حقيقة نوايا الاتحاد الأوروبي من خلال تعامله مع هذه الدول في ظلما يسمى " بالشراكة الأورومغاربية " فإذا نظرنا إلى النتائج المحققة نجدها ضئيلة جدا بالنسبة لدول المغاربية، فالاتحاد الأوروبي كان يطرح مبادرات يصوغها حسب أهدافه ومصالحه.

إن التعاون بين الطرفين كان محدودا في بعض المجالات، فكانت أوروبا تحمي نفسها ورخائها مما يحدث في الجنوب نمو ديمغرافي، إرهاب، عدم الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، فلقد أشارت شبكة المعاهد الاقتصادية الأورو متوسطية، بإن النتائج المحققة خائبة للآمال، على المحاور الثلاثة، فنجد التوجهات الأوروبية اقتصرت على

---

[1]– مريم زكري، **مرجع سابق**، ص 121.

[2]– توفيق المدني، **المغرب العربي و مأزق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي** ،(بيروت: دار لبنان للطباعة و النشر ،2004)، ص . 216.

مجالات معينة للسياحة، الاتصالات، الطاقة، كما أن واردات الدول المغاربية أكثر من الصادرات مما يجعل الميزان التجاري دائما في صالح أوروبا.

الملف الزراعي استثنى بالكامل من هذه الشراكة حيث تم التركيز على التبادل الصناعي، وحتى في النتاج الصناعي فهي تصنف في أسفل السلم التكنولوجي وخاصة قطاع النسيج المتنافسة مع البلدان الأسيوية.[1]

فسياسات الاتحاد الأوروبي الموجهة لدول المغاربية تركز على مقاربات أمنية واستراتيجية تنص كلها على صالح أهداف الاتحاد والخاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، محاربة الإرهاب، الجريمة، فالشراكة الاورومغاربية المبينة عام 1995 وبمناسبة مرور 10 سنوات على انعقاد مؤتمر برشلونة أعلن فشله فتحول المتوسط إلى بؤر توتر" العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006 " فالسياسات الأخرى تحمل نفس المضامين مع السياسات السابقة، بالإضافة إلى عنصرين جديدين هما الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أولويتها، وقد وصف الرئيس الفرنسي السابق مشروع الشراكة الاورومتوسطة" بالفاشل ".

و تبقى القضية الفلسطينية والأزمة السورية وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا، وما شهده منطقة الساحل الإفريقي من الأزمات زيادة عن القضية الصحراء الغربية من اكبر التحديات التي تواجه المشروع الاورو متوسطي والمهددة أيضا لمصالحه.[2]

فالرهانات الحقيقية للمشروع الاورومغاربي:

- الرهان الاقتصادي: وهو الرهان الأساسي غير المعلن والمنتقى وراء ستار الشراكة، ويهدد إلى تحويل منطقة المتوسط إلى منطقة شبه منطقة ذات تبعية.
- الرهان الديمغرافي: ويتعلق بعدم التكافؤ في النمو الديمغرافي في بلدان الضفتقين للمتوسط والأوروبيون يطالبون من بلدان الجنوب التحكم في الهجرة غير شرعية.

---

[1]- سهام الحروري، **سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية** ، مجلة المفكر ، عدد 8، ص.353.

[2]- جعفر عدالة، **مرجع سابق**، ص. 329.

- الرهان الاستراتيجي:

الأول: فصل بلدان الخليج العربي الذي ينظر إليها كمحميات للولايات المتحدة الأمريكية.

الثاني: دمج إسرائيل المنطق المدرسون بفضل المشرق والمغرب في انحياز واضح من طرف أوروبا إلى المغرب، وهي استراتيجية فك التضامن المغرب العربي إزاء القضية الفلسطينية.[1]

ومن خلال تقيمينا لمسار برشلونة نجده أنه لا يحقق النتائج المرجوة بسبب عراقيل عديدة وحدود نجاعة تتمثل في برنامج " ميدا " وتأثير هذا المسار على قضية الصراع الفلسطيني، الإسرائيلي، كما انه بقي فقط على مستوى المؤسسات الرسمية وركز على أولويات الطرف الأوروبي وإهمال أولويات دول الجنوب، الأمر الذي يؤكد بأن المسار ليس مسار تشاركيا مبنيا على التعاون الجميع، وسيحقق بعض مصالح دول الجنوب إذا ما تقاطعت مع مصالح الدول الأوروبية، ولقد حقق نجاحات على مستوى الشق السياسي في إقرار ميثاق سلوكي لمكافحة الإرهاب والقضايا المتعلقة بالهجرة والأمن، كذلك من خلال التعاون المالي.[2]

وأيضا ما يمكن استنتاجه من الشراكة الأورومغاربية هو أنه يطغى الطابع الاقتصادي والذي يقوم على إنشاء منطقة التبادل الحر، حيث لم يتم مناقشة هذه الفكرة بل تبلورت من خلال اتفاقية ثلاثية، ويرى البعض بأن اتفاقيات الشراكة سوى طريقة مبتكرة من أوروبا للتخلص من قيود النصاب وإزالة القيود الجمركية على سلعها التي ستدخل السوق المغاربية.[3]

---

[1]– سمير أمين وآخرون، **العلاقات الأوروبية العربية قراءة عربية نقدية**، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002) ، ص ص. 114 115.

[2]– سليمة بن حسين، **مرجع سابق**، ص ص. 41 .42.

[3]–عبد المالك طايش، **التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، (جامعة: باجي مختاري، عنابة، كلية الحقوق، 2006 /2007) ، ص ص. 120. 121.

خلاصة الفصل:

في نهاية الفصل نستنتج بأن تونس تعتبر من أهم الشركاء للاتحاد الأوروبي وأحد أعضائه المهمين في عملية برشلونة، وترتبط بالاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة لاعتبارات تاريخية وجغرافية واقتصادية واجتماعية، حيث أصبح الاتحاد الشريك الاقتصادي الأول لها، وتعتبر أول دولة مغاربية توقع الشراكة معه.

وتتخلص علاقتها تحت ما يعرف "بالشراكة الأوروتونسية"، حيث تعد الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي ضرورة تفرضها متغيرات راهنة ومستقبلية، وكذلك سبب موقعها الجيواستراتيجي الهام في حسابات الدول الأوروبية التي أعادت طموحها الضائع خلال الحرب العالمية الثانية بإعادة نظرها إليها.

فلقد نتجت عن الشراكة الاورومغاربية تحديات جديدة لاقتصاديات دول المغرب العربي يتعلق بالأساس بالقدرات التنافسية المؤسسية، فالدول المغاربية التي تدخل في إطار منطقة التبادل الحر غير قادرة على المنافسة مما يفسح المجال للاتحاد الأوروبي.

ومن بين السيناريوهين نرى بأن السيناريو "الإدماج والتبعية" هو الأقرب لتحقيق بدمج المنطقة المغاربية ضمن المنظومة الأمنية والاقتصادية الأوروبية، ولان السيناريو الأول يتوقف على رغبة وإرادة الدول المغاربية لتشكيل كامل اقتصادي قوي سيصنف ضمن التكتلات الاقتصادية الأقوى في العالم.

خاتمة

ان علاقة أوروبا بالمغرب العربي، هي قديمة اعتبار للعامل التاريخي، وبحكم العامل الجغرافي الذي لعب دورا في هذه الحتمية.

فلقد كانت القارة الأوروبية الميدان الأساسي الذي شهد حربين عالميتين، وشهدت أوروبا تحولات كبرى، فكان بروز الاتحاد الأوروبي أحد المنجزات التي حققت نجاحات عظيمة بفضل بيئة مؤسسة وتنظيمية ولها دور فاعل في إدارة الأزمات.

وتعتبر منطقة المغرب العربي من أهم مناطق التي تتدرج حسابات الدول الكبرى بحكم موقعها الجغرافي الهام، وتوافر الموارد الأولية خاصة البترول والغاز الطبيعي ، وهو بمثابة العاجز المانع لوصول التهديدات الأمنية من بقية القارة إلى أوروبا، ويبقى مشروع الشراكة الأورومغاربية كأداة لتحقيق الأهداف الأساسية للدول الأوروبية، وهما ضمان التدفق المستمر للبترول والغاز الطبيعي ،كذلك مواجهة مختلف التهديدات، ومن أجل احتواء تلك المنطقة مرة أخرى كانت على مر التاريخ التي لا تزال مركز اهتمام بين القوى العالمية من دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فقضية الأمن والاستقرار في منطقة تعتبر أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي

فالتكامل الاقتصادي المغاربي واجهته عدة صعوبات كانت داخلية أو خارجية، أدت في كثير من الأحيان إلى تجميد مسار الاتحاد، وتبقى القضية الصحراوية اكبر تحدي يواجهه خاصة الجزائر والمغرب وتأثيره يتضح مباشرة على المشروع المغاربي .

فالعلاقات الأورومغاربية لم تكن وليدة مؤتمر برشلونة 1995، فهي ترجع الى زمن الستينات مع توقيع اتفاقيات ثنائية تجارية في إطار السياسة المتوسطية، أما السياسات الأخرى ما هي إلا استمرارية لهذه الاتفاقيات.

يعتبر مسار برشلونة المشروع الطموح لبناء الشراكة الأورومغاربية، خاصة الرامي إلى تحويل المنطقة بضفتيها الشمالية والجنوبية إلى بحيرة امن و سلام واستقرار، ونتيجة لأسباب دفعت إلى فشل مسار برشلونة الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات تعاون

أخرى، كحوار 5+5 وفي ظل تنامي ظاهرة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بنى الاتحاد سياسة أخرى مع جواره في المتوسط عرفت " بالسياسة الأوروبية للجوار"، لكن هذه السياسات لم تكن كافية ولم تحقق الأهداف المرجوة سارع الاتحاد الأوروبي إلى وضع تسمية جديدة لهذه السياسة تمثلت " الاتحاد من أجل المتوسط ". وتعد حصيلة الشراكة الأورومغاربية جد متواضعة مقارنة بالأهداف المسطرة من تحسين المنافسة، رفع درجة جذب الاستثمار الأجنبي، تحسين نوعية المنتجات المصدرة.

أما بالنسبة لتونس، التي تعد أول دولة مغاربية توقع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فقد تحصلت على مساعدات مالية تجسدت من خلال تطبيق آليات التعاون المالي المنصوص عليها في الاتفاق، إلا أنها ضئيلة مقارنة بالقيمة المتفق عليها.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. احمد سعيد نوفل وآخرون، "التداعيات الجيوستراتيجة للثورات العربية، (بيروت: المركز العربي للبحاث والدراسات السياسية، ط1، فيفري 2014).
2. أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية، (بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1، 2013).
3. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، موسوعة المسيرة والمصطلحات السياسية (عربي، إنجليزي).
4. بشارة خضر، اوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (199 9–2008) تر: سليمان الرياشي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010).
5. توفيق المدني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 2004).
6. جهاد عودة، النظام الدولي، (القاهرة: توزيع دار الكتاب الحديث، ط2، 2016).
7. جون بيندر، سايمون اشروود، "الاتحاد الأوربي" تر: خالد غريب علي، (القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015).
8. سمير أمين وآخرون، العلاقات الأوروبية العربية قراءة عربية نقدية، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002) .
9. سمير محمد عياد، العلاقات الأوربية المغاربية، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017).
10. عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم، النماذج، التطبيقات)، (المملكة الأردنية الهاشمية، ط2، 2007).

11. عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (المملكة الأردنية، دار الكتاب الحديث، 2010).
12. عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 2006).
13. فتح الله لعلو، المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 1997).
14. فلورنسا سنين، الكتاب السنوي، IEMed للبحر الأبيض المتوسط 2010،(عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010).
15. مراد مقعاش، "التهديدات الأمنية في المتوسط على علاقات الأمن والتعاون الأوروجزائري"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.
16. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط، بعد نهاية الحرب لباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006) .
17. يتم دان وآخرون، نظرية العلاقات الدولية التخصيص والتنوع (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016).

2-الدوريات والمجلات:

1. أحمد دربان، "مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسيناريوهات المحتملة"، مجلة الاقتصاد الجديد، ع. 9 (سبتمبر 2013).
2. أحمد علو، "الاتحاد الأوربي قوة اقتصادية لا تترجمها السياسة"، مجلة الجيش، ع.313، (جويلية 2011).
3. أحمد نوفل، "تحديات الاتحاد الأوربي في النظام العالمي"، (الأردن، جامعة اليرموك).

4. أحمد نوفل، الاتحاد الأوربي في مطلع الألفية بين الواقع والتحديات، (الأردن، جامعة اليرموك).
5. أنس المرزوقي، "مراحل بناء الاتحاد الأوربي"، حوار المتمدن ع.4333، (جانفي2014).
6. جعفر عدالة، "سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع.19 (ديسمبر 2014).
7. خالد طبيخ، ورقة بحثية حول المنطلقات النظرية والفكرية للحكم العالمي الواقعية، الوظيفية سنة أولى ماجستير، تخصص الراشدة والديمقراطية.
8. ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخيل التفعيل.
9. رياض بن عربية،" أمننة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية وأبعادها المختفة"، (جامعة: الجزائر)
10. زهية كتاب، "مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورومغاربية"، مجلة الصوت القانون، ع 01 (أفريل 2010).
11. زهير بوعمامة، "السياسة الأوربية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي"، مجلة المفكر، ع.5.
12. ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة (جامعة شيكاغوا، الولايات المتحدة).
13. سفيان خوجة علامة، مريم قايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.
14. سهام الحروري، سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، ع.8.
15. سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوربي، مجلة المفكر، ع.5.

16. طارق رداف،" المغرب العربي في التصورات الأوروبية الشريك أم المنطقة الحاجزة"، جامعة أم البواقي.
17. عادل مساوي، حامي الدين عبد العلي، " المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية ".
18. عبد الحليم فضل الله، "الاتحاد من اجل المتوسط"، حفنة من المشاريع ام تقاسم جديد للنفوذ" المركز الاستشاري لدراسة والتوثيق، 2018).
19. عبد اللطيف حناشي، تفعيل مؤسسات اتجاه المغرب العربي بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل،(مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2016).
20. عبد المؤمن مجذوب،" ظاهرة الهجرة السرية وأثارها على العلاقات الأورومغاربية"، دفاتر السياسة والقانون، ع10، (جانفي 2014).
21. فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، ع 14.
22. قاسم محمد عبد الدليمي،" العرب من الشراكة الاورومتوسطية إلى الاتحاد من اجل المتوسط، دراسة في المتغيرات والمواقف".
23. ليليا بن منصور، "العلاقات الأوروبية–المغاربية من شراكة إلى سياسة أوروبية للجوار" مجلة الاقتصاد الصناعي، ع.8، (2015).
24. محمد لمين لعجال أعجال، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك "، مجلة المفكر، ع. 5.
25. الميلود زروقي، "جغرافية المغرب العربي"، مجلة جغرافية المغرب"، (جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة الجغرافيا، 2014).

26. نسرين نمونشي، تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م.10، ع.1، (2017).
27. نصير العرباوي، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع.17 ،(2013)
28. الهادي لرباع، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة، ع.06 (2017).

3-الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- الرسائل الجامعية:

1. أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة: حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017).
2. إلياس غقال، "تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2004"، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم، (جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2017/2016).
3. الحاج حنيش، التعاون الاقتصادي العربي المشرك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008/ 2009).
4. صفيان أبحري، الشراكة الأورومغاربية وأثرها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية، (جامعة: الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، 2013/2012).

5. محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب، جنوب ودوره في ترفيه الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة :حسيبة بن بوعلي شلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016).

ب- المذكرات الجامعية:

- **مذكرات الماجستير:**

1. إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، "دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012).
2. إبراهيم بوخلجة، "دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائر الأوربي على ضوء اتفاق لشراكة الاوروجزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، (جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/20125).
3. أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الاوروبية –المتوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(جامعة: الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2001/2000).
4. أمال حجيج، الاتحاد الأوربي كقوة معيارية في المتوسط نقلل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية–دراسة إحالة المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة: الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011).

5. حسن عزيز نور الحلو، الإرهاب في القانون الدولي، دراسة قانونية مقارنة، أطروحة مقدمة استكمال لمتطلبات الحصول على ماجستير في القانون العام، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، هلنسكي، فنلندا، 2007)
6. حمزة جوايدي، التصور الأمني الأوربي نحو بنية بنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: لحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010).
7. خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسي، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/ 2014).
8. خديجة بوديب، دور مؤسسات الاتحاد الأوربي في تفعيل لحكم الراشد على مستوى المغرب الغربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، (جامعة: منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، 2011/2010).
9. رتيبة برد، الحوار الاورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008).
10. رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011).
11. سليم دحه، السياسات المغاربية لتنظيم الهجرة الدائرية، دراسة وصفية تحليلية للفترة 2000 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011 .

12. سليم معلم، البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/2011).
13. سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط، 2004 2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر في كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013) .
14. سهام يحياوي، أمنية الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، دراسة للهجرة غير الشرعية في مجال الأورومغاربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة : مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).
15. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التعامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989–207، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011).
16. عبد العزيز الرايس معن، الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود، الفرص)، رسالة لاستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة :الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2014).
17. فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995–2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر –3–، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010).
18. فلنتيا جودت حسن مناع، عشر سنوات على اعلان برشلونة...تقييم نقدي للنتائج، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،(جامعة: بيرزيت، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2006/2005).
19. فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: (1995–2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة: مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

20. قويدر شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014).

21. لبنى جديد، "السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، بحث علمي أعد لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة: تشرين، كلية الاقتصاد، 2004).

22. محمد خليل اربيع، مشروع الشراكة الاورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الاقليمي العربي 1991-1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة: الازهر غزة ،كلية الآداب ، 2010).

23. مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 /2011).

24. نجية بلخثير، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011).

25. هشام زهير طافش، موقف الاتحاد الأوربي اتجاه القضية الفلسطينية، 1993-2003 (جامعة: الأزهر ،غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية).

26. ياسين سعيدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغري العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة: وهران محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

- **مذكرة الماستر:**

1. فاطنة عابدي، العلاقات الاورومغاربية بين الشراكة والتبعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة :الدكتور مولاي علي طاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

4-الملتقيات والندوات:

2. محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، الدوحة، 7-8 نوفمبر 2007.

3. محمد جمال الدين المظلوم، الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية المحور نحو استراتيجية مستقبلية عربية في اطار الشراكات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم (3-2013/2/5)

4. يحي بكور، دراسة تقويم اثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوربية على الزراعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، (أكتوبر 1999).

5-المواقع الإلكترونية:

1. أبو مدينة، "الموقع الجغرافي لليبيا"، في 24 مارس 2018، على 9.10 على الموقع : http:geo- libya.yoo7.com/t13-topic

2. أحمد مختار الجمال، "الاتحاد من أجل المتوسط، بداياته وتطوراته ومستقبله"، في 17 افريل 2018 على: 9:50

http://mokhtarelgammal.typepad.com/article/الاتحاد-من-اجل-المتوسط-بداياته-وتطوره-ومستقبله

3. أسامة اللواتي، تونس واتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي، في 16 سبتمبر 2018، على 9:40، على الموقع تونس، واتفاقية التبادل الحر، الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي. tunisia.net.tn/ar/

4. أسماء سعد الدين، "اتفاقية روما"، في 26 افريل 2018، على 11:30، على الموقع:https://www.almarsal.com/post/106234

5. باسل رياض حورانيه، أسباب ومنطلقات الحوار، في 25 ماي 2018، على 12:20، على الموقع:
http///www.almanarpress.com/basselertikel.htm

6. جميل الحمداوي،" البحر الأبيض المتوسط "، في 7 ماي 2018، على الساعة 14:30 على الموقعM
http//pupilt.alwatanvoice.com/ article/ 2007/ 04 23 / 85195. html.

7. الحسين زاوي،" أهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة لأوروبا"، في 28 مارس 2018، على 40:10، على الموقع:
www.alnnaleez.ae/studiesondopiniions/page/c3f83545-cFd7-4F80-90cd 642b995914.

8. حميد ورايس، "جغرافية الجزائر والمغرب العربي"، في 26 مارس 2018، على 20: 13، على الموقع:3odz.yoo7.com/t949 topic .

9. دنيا الحامد، "أين تقع المغرب"، في 22 مارس 2018، على 15:30، على الموقع http://mawdoo3.com

10. رامي ليف، "بحث حول الاتحاد الأوربي في نظرية التكامل والاندماج"، في 3 ماي 2018، على الساعة: 22:43، على الموقع: 3odz.yoo7.com/t1640.topic

11. سفيان البالي، "اتحاد المغرب العربي: حلم الوحدة الضائع"، في 7 ماي 2018، على 17:40 على الموقع:

http://manshoor.com/world/arab.maghreb –union/

12. عبد اللطيف الحناشي،" رؤية تفعيل الاتحاد المغاربي، دراسة أعدت لمؤسسات تونسية والمالية"، في 7 أفريل 2018، على 14:35، على الموقع:
http://www.media magde.com/ar/news/53

13. عبد الله تركماني، "العرب والشراكة الاورومتوسطية"، في 10 ماي 2018، على 22:20 على الموقع: www.makarabat.com/s977.html

14. العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، بروكسيل، 29 نوفمبر 2016.

15. عمر يحي أحمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر، الجزائر دراسة حالة في 17 أفريل 2018، على 21 :37، على الموقع:
www.maspalitiques.com/index.phplar/93.acoar/739.imichandi

16. فاطمة الزهراء لبدو، "حوار 5+5 التحديات والرهانات"، الدراسات الدولية والدبلوماسية، في 31 ماي 2018، على 23:00 على الموقع:
http://errafikabdawlnd.blogspot.com/2015/03/55.htm

17. محمد الخلوقي، "تقرير حول" اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات""، في 27 مارس 2018، على 55: 20، على الموقع /تقرير– حول– اتحاد– المغرب – العربي– الواقع /http:// barq-rs.com.

18. محمد رامي عبد المولى، تونس وأوروبا: أشراك الشراكة، في 28أوت 2018، على 10:00، على الموقع، تونس وأوروبا، أشراك الشراكة، assafir arabi.com/ar /17222/09/23

19. المنذر الرزقي، "حوار 5 زائد 5: دفع جهوي لمسار إقليمي"، في 28 ماي 2018، على 17:50 على الموقع:
http://www.mafhoum.com/press 6/173p51.htm

20. مهدي سي شايب،" وحدة المغرب العربي أرضية ممتازة لبناء وتقوية اقتصادات دول الأعضاء"، في 9 أفريل 2018، على 13 :40، على الموقع/http://www :sasa post.com/opinion/arab-Maghreb-Union

21. موقع البانوج، اتحاد المغرب العربي، في 10 أفريل 2018، على 14:15، على الموقع:

http://www.babonej.com/اتحاد-المغرب-العربي-ama-1499.html

22. يوسف كاناليس، "التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في مجال الأمن"، في 15 أفريل 2018، على 21 :15، على الموقع:

http://www.startimes.com/ ?t=27804183

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية:

1. Philipe Parechoc, la politique européenne de voisinage, service de recherche du parlement européen, (décembre 2016), p.4.
2. -Stéphanie Colin, L'union pour la méditerranéen : progrès, difficultés et marches à suivre ? Le 1/1/2018 à 18 :00 sur le site :http://www.entsd.org/bridges-news/eclairagge-sur-les-negociations/news/p.union-pour-laméditerranéen-progres-difficultés

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

جدول 1: الاتفاقيات المتوسطية 60

جدول 2: البروتوكول المالي (بملايين ايكو) 68

جدول 3: المقادر المخصصة للبروتوكولات المالية(1988-1996)(بالمليون إيكو)... 108

جدول 4: يوضح قوائم السلع التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي 109

فهرس الأشكال

شكل 1: توزيع استثمارات البنك الأوروبي في تونس من 1995-2000 111

الملاحق

الملحق رقم1: خريطة تمثل مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي

المصدر:

http://www.touteleurope.eu/actualite/l-alargissement-l'-union-europeene.html

.

الملحق رقم2: خريطة تمثل الدول المشاركة في مسار برشلونة

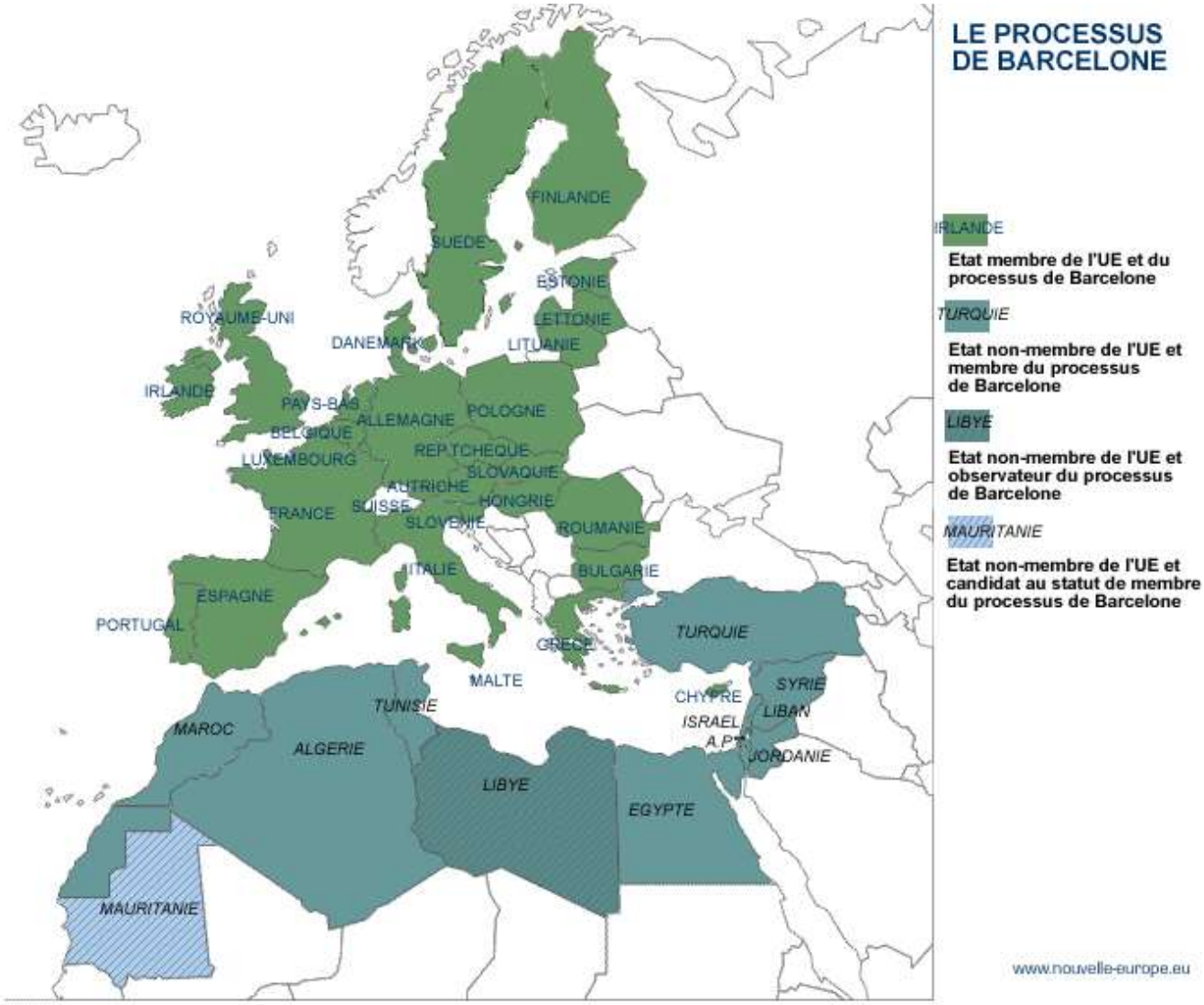

المصدر:

. http://www.nouvelle-europe-eu/le-processus-de-barcelone-bilan-et-perspectives

الملحق رقم3: خريطة تمثل الدول المشاركة في حوار 5+5

المصدر: http://www.senat.fr/rap/r13-108/r/3_10842.hotmail .

الملحق رقم4: خريطة تمثل الدول المشاركة في السياسة الأوروبية للجوار

المصدر:

http://www.ladocumentationfrançaise.fr/page-europe/000638-lapolitique-europeenne-de-voisinage-par-la-redaction

الملحق رقم5: خريطة تمثل الدول المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط

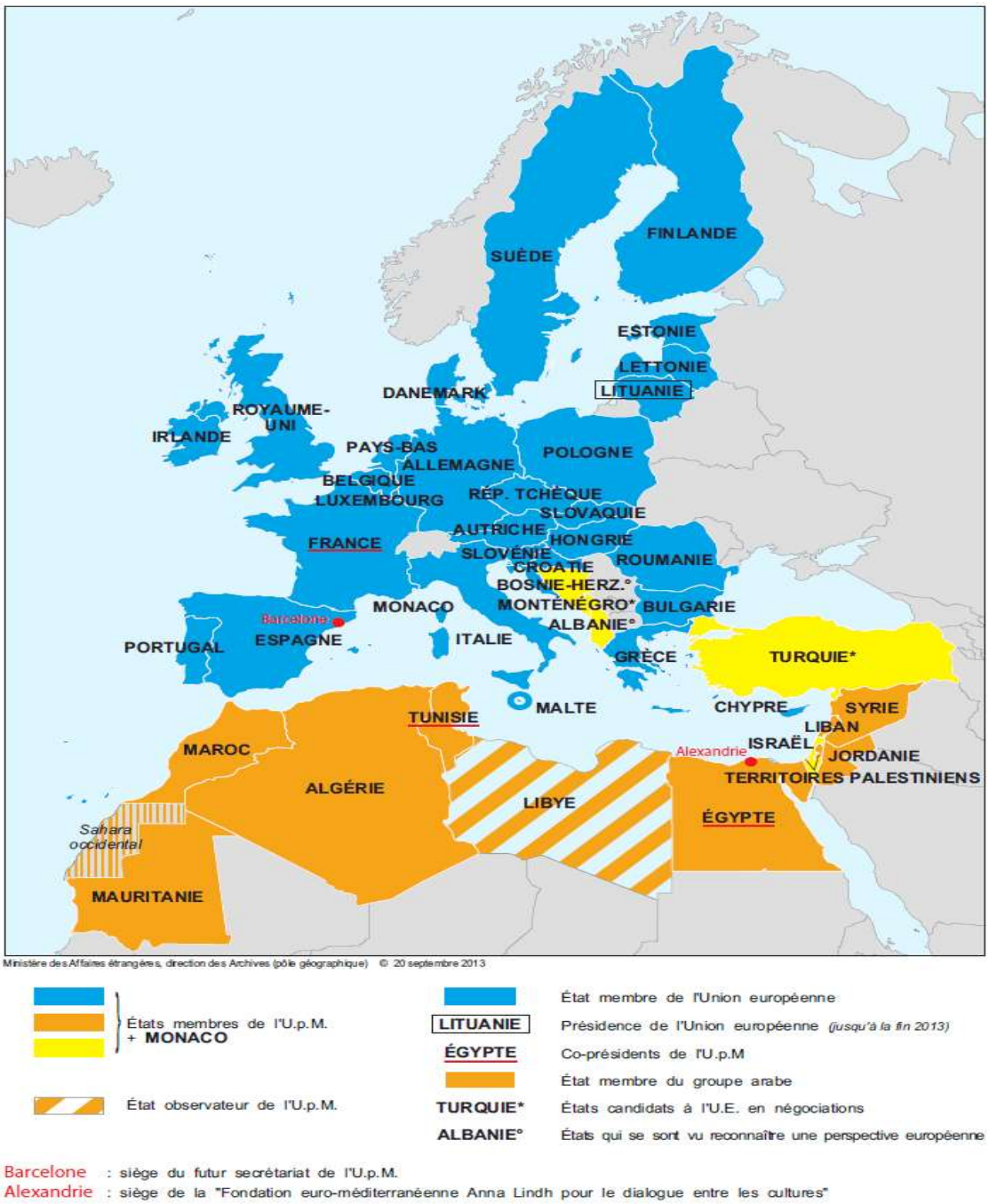

المصدر: http://www.senat.fr/rap/r13-108/r/3_10842.hotmail .

الملحق رقم6: خريطة تمثل ملخص لكل المبادرات الأوروبية في منطقة المتوسط

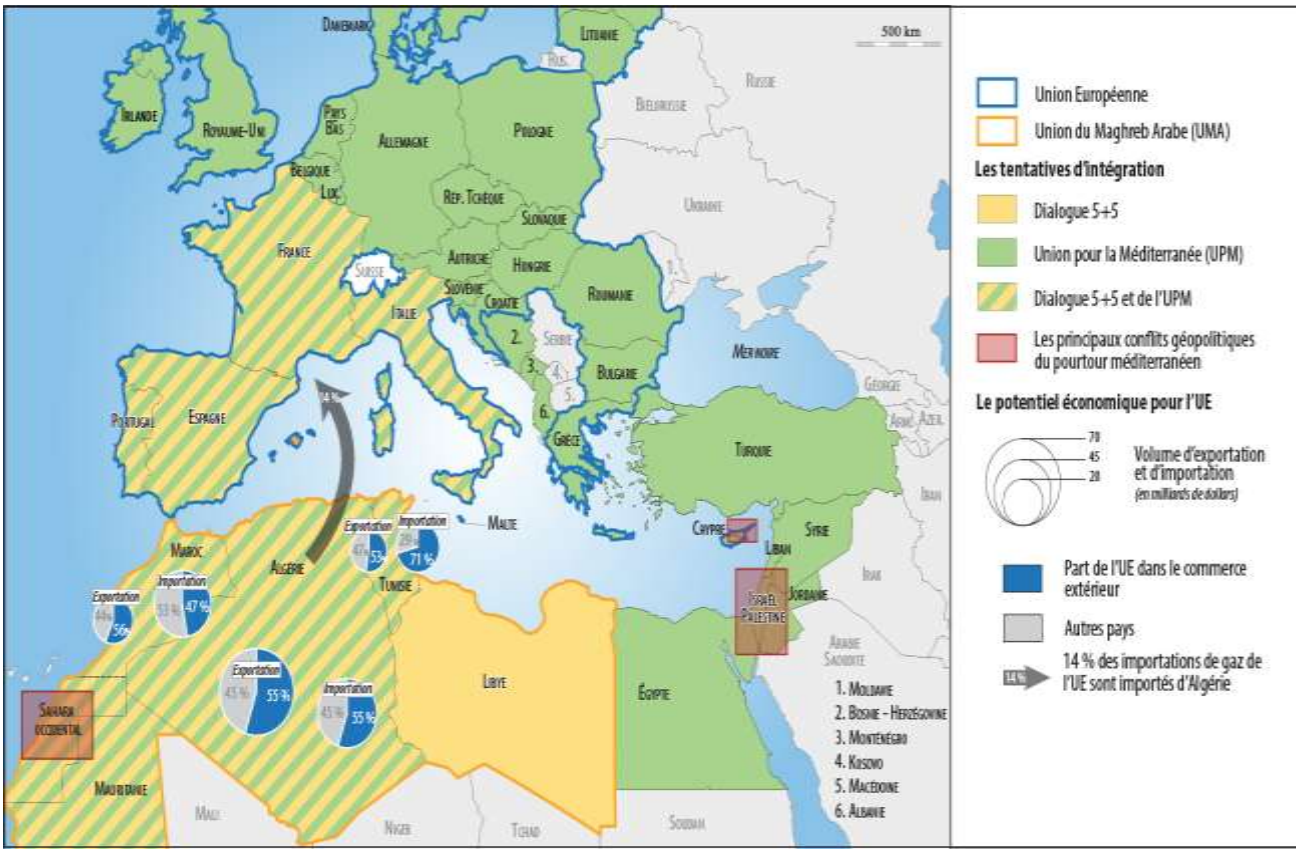

المصدر: http://www.cassini-conseil.com/le-maghrebet-son-nord/

الملحق رقم6: الاتحاد من أجل المتوسط

(ترجمة عن الفرنسية)

إعلان

مرسيليا 3-4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008

طبعت قمة باريس المنعقدة في إطار "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" (في 13 يوليو/تموز 2008) العلاقات الأورو- متوسطية بديناميكية سياسية جديدة. وفي باريس، قرر رؤساء الدول والحكومات الإستفادة من العناصر المثمرة في عملية برشلونة وتعزيزها، من خلال تقويم علاقاتهم وإدماج المشاركة المثلى في المسؤولية في إطار التعاون متعدد الجوانب وتوفير فوائد ملموسة لمواطني المنطقة. لقد مثلت هذه القمة الأولى تقدما هاما في الشراكة الأورو-متوسطية، وبينت التصميم الثابت للإتحاد الأوروبي، كذلك لشركائه الأوروبيين، والإرادة السياسية المشتركة بتجسيد أهداف إعلان برشلونة، والمتمثلة بإنشاء حيز مشترك للسلام والإستقرار والأمن والإزدهار المشترك، واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشجيع التفاهم بين الثقافات والحضارات في المنطقة الأورو-متوسطية، واقعا حقيقيا. ولقد تقرّر إطلاق و/أو تعزيز بعض المبادرات الأساسية مثل : إزالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط، إنشاء الطرقات السريعة البحرية والبرية، وتأمين الحماية المدنية، وتشجيع الطاقات البديلة : الخطة الشمسية المتوسطية، والتعليم العالي والبحث، وإنشاء الجامعة الأورو-متوسطية، وإحياء المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات.

يقترح الوزراء إطلاق التسمية "اتحاد من أجل المتوسط"، بدل "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" عقب اجتماع مرسيليا.

قرر الوزراء مشاركة جامعة الدول العربية في كل الإجتماعات وعلى كافة مستويات عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، مساهمة منها بشكل إيجابي بأهداف العملية المتمثلة بتحقيق السلام والإزدهار والإستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

يؤكد الوزراء مجددا على إرادتهم بالوصول إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي-الإسرائيلي، طبق البنود المرجعية والمبادئ التي نص عليها مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى قاعدة قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق. يشير الوزراء إلى أهمية مبادرة السلام العربية ويؤكدون مجددا مساندتهم للجهود الرامية إلى تشجيع التقدم على كل المسارات في عملية السلام في الشرق الأوسط.

يشير الوزراء إلى أن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، لا تنزع إلى الحل محل المبادرات الأخرى التي تتخذ لصالح السلام والإستقرار والتنمية في المنطقة إنما تساعد على إنجاحها.

يشيد الوزراء بالدور الإيجابي الذي يلعبه الإتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، بشكل خاص في إطار الرباعية. ويؤكدون مجددا على إرادتهم بمساندة المفاوضات الحالية الإسرائيلية-الفلسطينية من أجل عقد معاهدة سلام تتوصل إلى حل المشاكل العالقة، بما فيها كل المسائل الأساسية بدون استثناء، كما نصت عليها الإتفاقات السابقة. ويشيدون بتعهد الطرفين بفتح مفاوضات ثابتة ودائمة ومتواصلة وببذل

1

الخاصة بالثقة وبالأمن والتي بوسعهم اتخاذها من أجل إنشاء "منطقة سلام واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" مع التحضير على المدى الطويل لإمكانية وضع ميثاق أورو - متوسطي لهذا الغرض.

يشيد الوزراء باهتمام ثلاثة أعضاء جدد بعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط الظاهر وهم: البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا والجبل الأسود وألبانيا، ولقد قرروا توحيد جهودهم للمساهمة بنجاح اندماج بلدان الأدرياتيك في المبادرات والمشاريع الحالية والمستقبلية في المنطقة الأورو-متوسطية.

1/ هياكل مؤسساتية لـ"عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط"

في 13 يوليو/تموز 2008 قرر رؤساء الدول والحكومات الأورو-متوسطية المجتمعون في باريس وضع هياكل مؤسساتية جديدة تساهم في تحقيق الأهداف السياسية لهذه المبادرة والتي تتمثل بشكل خاص بتعزيز تقاسم المسؤولية ورفع المستوى السياسي في العلاقات الأورو-متوسطية وإعطاء مزيد من الوضوح لهذه العملية عبر تحقيق المشاريع.

وانطلاقا من إعلان باريس الذي تبنّاه رؤساء الدول والحكومات ومن المهمة التي كُلفوا بها، وافق وزراء الخارجية الأورو-متوسطيين على الخطوط التوجيهية التالية وفق حقل التطبيق وأهدافه الرئيسية:

الرئاسة المشتركة

1. ينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على القمم وعلى كل الإجتماعات الوزارية وعلى اجتماعات كبار الموظفين وعلى اللجنة الدائمة المشتركة ومتى أمكن، على اجتماعات الخبراء لهذا الغرض في إطار المبادرة.

2. يرأس الرؤساء المشتركون مجموع محافل الرئاسة المشتركة.

3. يكون أحد الرئيسين المشتركين من الإتحاد الأوروبي والآخر من دولة شريكة متوسطية.

4. فيما يخص الإتحاد الأوروبي، يجب أن تكون الرئاسة المشتركة متوافقة مع التمثيل الخارجي للإتحاد الأوروبي، طبق أحكام المعاهدة المعمول بها[1].

5. فيما يخص الشركاء المتوسطيين، يجب أن يتم اختيار الرئيس المشترك بالتوافق لمدة سنتين غير قابلة للتجديد.

6. يدعو الرئيسان المشتركان إلى اجتماعات عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط[2] ويترأسانها، ويعرض الرئيسان المشتركان جدول أعمال الإجتماعات للموافقة عليها.

7. يقوم الرئيسان المشتركان بالمشاورات الضرورية مع كل الشركاء بغية تبني الإستنتاجات المشتركة خلال القمم والإجتماعات الوزارية أو غيرها، وحسب الحالات[3] والتي يتم تبنيها بالتوافق ويقومان أيضا بالمشاورات فيما يخص جميع الأمور التي لها علاقة بحسن سير عمل الشراكة.

---

[1] يشمل ذلك دور الرئاسة والمفوضية الأوروبية في التمثيل الخارجي للإتحاد الأوروبي

[2] إذا استضاف بلد ما اجتماعا وما كان رئيسا مشتركا، يشارك أيضا في الرئاسة

[3] دون التأثير على المشاورات داخل الإتحاد الأوروبي ومع احترام الأحكام ذات الصلة في الإتفاقية.

كبار الموظفين

8. يقوم كبار الموظفين بمعالجة مجمل جوانب المبادرة. ويقيمون ويعدون جردة بالتقدم الذي تم في جميع مسارات "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" بما فيها المسائل التي عالجتها سابقا لجنة أوروميد. يواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الإجتماعات الوزارية ويعرضون اقتراحات مشاريع وبرنامج العمل السنوي.

9. تقر قمم رؤساء الدول التي تنظم كل سنتين الأولويات الإستراتيجية لعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط التي ينقلها وزراء الخارجية. يكلف وزراء الخارجية كبار الموظفين بالموافقة على الخطوط التوجيهية وعلى معايير التقييم التي تسمح بتقييم اقتراحات المشاريع. يدرس كبار الموظفين كافة المشاريع التي تسمح بتقييم اقتراحات المشاريع. يقوم كبار الموظفين بمقاربة عريضة عامة وشاملة لكل المشاريع التي يمكن أن تعود بالنفع المشترك على الجميع.

ويحترمون أيضا المبدأ الذي يفترض بأن يتسم كل مشروع بـ:

- المساهمة في استقرار وأمن مجمل المنطقة الأورو-متوسطية
- ألا يمس بالمصالح الشرعية لأي عضو من أعضاء عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط،
- أن يأخذ بعين الإعتبار مبدأ الهندسة المتغيرة،
- أن يحترم قرار البلدان الأعضاء المعنية بمشروع يتم تنفيذه عندما يكون القرار خاصا بالتنمية.

10. تقوم الرئاسة المشتركة عندما تحدد جدول أعمال اجتماعات كبار الموظفين بإعداد جردة بالأمور التي يلزم نقاشها وبالأمور التي يلزم الإعلام بها. يمكن للوفود أن تعرض على الرئاسة المشتركة أمورا محددة لإدراجها على جدول الأعمال

اللجنة الدائمة المشتركة

11. يكون مقر اللجنة الدائمة المشتركة في بروكسل وتوفر مساهمتها في اجتماعات كبار الموظفين وفي تحضيرها وتؤمن المتابعة المناسبة. تقوم بمعالجة المسائل التي تدرسها لجنة أوروميد ولا تكون من اختصاصات كبار الموظفين. وبالتالي يتم حل لجنة أوروميد.يمكن أيضا أن تشكل اللجنة الدائمة المشتركة آلية للرد السريع في حال طرأ وضع استثنائي في المنطقة يستلزم مشاورات الشركاء الأورو-متوسطيين.

الأمانة

12. تحتل الأمانة المشتركة محلا مركزيا داخل المعمارية المؤسساتية، والأمانة :

- تدفع بالعملية نحو الأمام من حيث تحديد ومتابعة وتشجيع المشاريع الجديدة والبحث عن التمويل وعن الشركاء لتنفيذها.

فهرس المحتويات

شكـر وعرفان

إهـداء

إهــداء

مقدمة **1**

1- أهمية الدراسة 3

2-أسباب اختيار الموضوع 4

3- اشكالية البحث 5

4-نطاق الدراسة 5

5- الإطار المنهجي:..... 6

6-أدبيات الدراسة 7

7-فرضيات الدراسة 7

8- تقسيم الدراسة 8

الفصـل الأوّل

ماهية التعاون الاقتصادي الأورومغاربي

تمهيد: **10**

المبحث الأوّل: ماهية التعاون الاقتصادي الأورومغاربي **11**

المطلب الأوّل: مفهوم التعاون، الشراكة، الاعتماد المتبادل، التبعية 11

1-الاطار المفاهيمي لدراسة العلاقات الأورومغاربية 11

2-الإطار النظري لدراسة العلاقات الاورومغاربية..... 13

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات الاورومغاربية..... 16

1- الخلفية التاريخية للمغرب العربي 16
2- الخلفية التاريخية للعلاقات الأورومغاربية 17
المبحث الثاني: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة المغرب العربي 18
المطلب الأول: المحددات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي 18
المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي 21
المبحث الثالث: واقع العلاقات الأورومغاربية 23
المطلب الأول: تفعيل الشراكة على المستوى الاقليمي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي: 23
1-الاتحاد المغرب العربي: 23
2- الاتحاد الأوربي 36
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في العلاقات الأورومغاربية. 46
1-المخدرات 46
2-الإرهاب 47
3- الجريمة المنظمة 49
4- الهجرة غير الشرعية 49
خلاصة الفصل 54

الفصل الثاني

التطور التاريخي للعلاقات الأورمتوسطية

المبحث الأول: مسار برشلونة 56
المطلب الأول: السياسات والاتفاقيات السابقة لمؤتمر برشلونة 56
1-السياسة المتوسطية الجزئية 58

2- السياسة المتوسطة الشاملة 59
3- الحوار العربي الأوربي 1973 62
4-السياسة المتوسطية المتجددة 64
5-استراتيجيات التعاون غرب المتوسط 68
6-اللقاءات المؤسسة لفكرة الشراكة الاورومتوسطية 70
المطلب الثاني: قمة برشلونة 71
1-أبعاد الشراكة الاورومتوسطية 71
2-قمة برشلونة 1995 72
3-خصائص المؤتمر من حيث المشاركة 75
4-محاور مسار برشلونة 76
المبحث الثاني: منتدى 5+5 81
المطلب الأول: المسار التاريخي لحوار 5+5 81
1-حوار 3+3 81
2-حوار 4+5 82
المطلب الثاني: أهم أسباب انعقاد المنتدى وأهم محاوره 82
1-حوار 5+5 82
2-رهانات منتدى 5+5 86
3-محاور منتدى 5+5 86
المبحث الثالث: السياسيات الاوروبية في عقد الألفينية 87
المطلب الأول: السياسة الأوربية للجوار 87
1-تعريف سياسة الجوار الأوربية 87

2-عناصر سياسة الجوار الأوربي..... 89
3-أهداف سياسة الجوار 90
المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط 91
1-تعريف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط..... 92
2-الإعلان..... 92
3-الدول المعنية بالمشروع..... 92
4-دوافع اتحاد من اجل المتوسط 93
5-مؤتمر القمة في باريس 94
6-الهياكل المؤسساتية للاتحاد من اجل المتوسط..... 97
7-التحديات التي تواجه مشروع اتحاد من اجل المتوسط..... 98
خلاصة الفصل **101**

الفصل الثالث

الشراكة الاورومغاربية بين الشراكة و الهيمنة

تمهيد: **103**
المبحث الأول: دراسة حالة تونس **103**
المطلب الأول: اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس..... 103
1- نشأة وتطور الشراكة الاوروتونسية..... 103
2- مضمون الاتفاق..... 106
المطلب الثاني: تقييم الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس..... 112
1-نقاط القوة 112
2-نقاط الضعف 114

المبحث الثاني: إنجازات وإخفاقات الشراكة الأورومغاربية..... 115

المطلب الأول: تقييم الشراكة الأورومغاربية 115

خلاصة الفصل 118

خاتمة..... 119

قائمة المراجع 122

فهرس الجداول والأشكال 136

الملاحق 138

فهرس المحتويات 148

الملخص:

تعتبر العلاقات الأوروبية المغاربية وليدة حقبة زمنية ماضية، حيث ارتبطت دول المغرب العربي مع دول الاتحاد الأوروبي بحكم العامل الجغرافي، التاريخي، الثقافي والاقتصادي، ولطالما كان المغرب العربي مسرحا للتنافس بين القوى العالمية من اتحاد أوربي والولايات المتحدة الأمريكية، فهي تمثل امتدادا حيويا وموقعا استراتيجيا للمجال الأوروبي، فضلا عن كونها سوقا واسعة، ولهذا بادر الاتحاد الأوروبي بعدة اتفاقيات وسياسات تعاونية مع هذه الدول، في إطار تعزيز وتكثيف الشراكة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وكان إعلان برشلونة 1995 المحطة الأولى فهو تأسيس منطقة التبادل الحر أفاق 2010، ثم تلته مجموعة من السياسات، كالسياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من اجل المتوسط.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، الشراكة، الاتحاد الأوروبي، مسار برشلونة: الاتفاقيات، الفضاء الأورومتوسطي، التهديدات الأمنية.

Summary

The Maghreb –European relations are the result of a period of time / the Arab Maghreb countries were associated with the European Union due to historical, cultural and economic factor, The Arab Maghreb has long been the scene of competition between the world powers of the Soviet Union and the United States of America. As well as being a large market. Therefore, the federation initiated several agreements and cooperative policies with these countries in the framework of strengthening and intensifying the socio-economic and cultural partnership, the Barcelona 1998 declaration was the first step towards the establishment of the free trade Area 2010 and then followed by a set of policies such as policy and European Neighbourhood and Union pert Mediterranean.

Key-words: Arab Maghreb- Partnership- European union- The Barcelona Parcours- Agreement- Euro-Mediterranean space- security threats